



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي نقدي ومالي

المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي

دراسة حالة تركيا

إعداد الطالبين

عبد الرحمان وليد

بوصييع العايش سميح

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر أ بجامعة حمزة لخضر بالوادي

د/ حميداتو محمد الناصر

مشرفا

أستاذ محاضر أ بجامعة حمزة لخضر بالوادي

د/ رمي رياض

مناقشا

أستاذ محاضر ب بجامعة حمزة لخضر بالوادي

د/ محيريق عدنان

السنة الجامعية 2017/2016

تشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا أولا وآخرا، صاحب المنة الذي وفقنا لإتمام هذا العمل راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا وينفعنا وغيرنا به. نتقدم بخالص عبارات التقدير والشكر إلى أستاذنا المشرف الدكتور رياض ريمي على دعمه لنا وتوجيهه ونصحه كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص تشكراتنا وامتناننا إلى أساتذتنا ودكاترتنا بقسم الاقتصاد على دعمهم وتشجيعهم لنا طيلة فترة الدراسة راجين من المولى عز وجل أن يحفظهم ويجعلهم دخرا لمنابر العلم في جامعتنا الفتية. كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من دعمنا ودعا لنا بظهر الغيب فالشكر موصول للجميع.

شكرا جزيلا لكم

ملخص

قام الباحثان بدراسة وقياس تأثير النشاط المصرفي الإسلامي في دولة تركيا على النمو الاقتصادي ممثلاً في الإنتاج الصناعي عن طريق استخدام نموذجين لقياس علاقة أهم متغيرين مع الإنتاج الصناعي، إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية للدلالة على قدرة البنوك الإسلامية على تعبئة الأموال من الوحدات الفائضة والتمويل الإجمالي من قبل المصارف الإسلامية للدلالة على قدرة البنوك الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية. وللسيطرة على الآثار المحتملة لعوامل تحديد النمو الأخرى وتجنب مشكلة التحيز بسبب المتغيرات المحذوفة تم تضمين المتغيرات الأخرى في النموذجين وهي الإنفاق الحكومي العام (الذي يمثل القطاع العام)، والانفتاح التجاري (يمثل القطاع الخارجي) والتضخم (كمؤشر للاستقرار الاقتصادي الكلي)، كما تم إدراج تكوين رأس المال الثابت كبديل للاستثمار في النموذجين أيضاً.

حاول الباحثان دراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام نموذجين للصيرفة الإسلامية من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك على أساس نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بناءً على دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث والتي كانت أغلبها مستقرة في الفرق الأول وهذا تماشياً مع منهجية (ARDL) التي طورها بيساران وآخرون (2001).

وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية، حيث أظهرت النتائج أن أنشطة التمويل المصرفي الإسلامي تسهم بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية على المدى القصير والطويل، مع زيادة المساهمة والتأثير في الأجل الطويل أكثر منه في الأجل القصير، أما الودائع الإسلامية ليس لها تأثير واضح على الاقتصاد الحقيقي على المدى القصير، ولا على المدى الطويل.

وقد قدم الباحثان من خلال هذا البحث العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، كاقترح تعزيز الودائع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل جذب المدخرين على المدى الطويل وتجنب الفارق الزمني في تجميع الأموال لأغراض الاستثمار والموازنة بين أموال البنوك الإسلامية لأغراض توسيع الأعمال التجارية مع العمل على إيجاد التدابير المناسبة لسد الفجوة بين ودائع البنوك وتحويلها إلى استثمارات حقيقية من خلال تصميم المزيد من الودائع طويلة الأجل.

Abstract

The researchers studied and measured the impact of the Islamic banking activity in Turkey on the economic growth (the industrial production index is used as a proxy) by using two models to measure the relationship between Islamic finance and real economic activities. As for the independent variables, two Islamic financial development indicators and several major macroeconomic indicators are considered. First, total deposit of the Islamic banks is used to capture the ability of the Islamic banks to mobilize funds from the surplus units of the economy, and second, total financing by Islamic banks is used as an indicator to signify the ability of the Islamic banks to finance real economic activities.

In order to avoid the problem of biasness due to omitted variables, other variables are included in the model to control for the possible effects of other growth determining factors. These are general government expenditure (representing the public sector), trade openness (representing the external sector), and inflation (as an indicator for macroeconomic stability).

The researchers, attempted to study the relationship between the two variables, using two models of Islamic banking by testing the limits of the co-integration, based on the ARDL model that relied on the study of stability of the time series, of the search variables, which were mostly stable in the first difference. Which is consistent with the ARDL methodology developed by Pisaran and Al (2001).

The study emphasized the role played by Islamic banks in financing development. The results showed that Islamic banking's financing activities contribute significantly to real economic activities in the short and long term while increasing the contribution and impact in the long term rather than in the short term. The Islamic deposits' had no clear impact on the real economy neither in the short term nor in the long term.

The researchers, made several recommendations, on activating the developmental role of Islamic banks, such as the proposal to reinforce the investment's deposits in accordance to Islam in order to attract savers in the long term, to avoid the time lag in pooling funds for investment purposes and balancing the funds of Islamic banks for business expansion, to find appropriate measures to bridge the gap between banks deposits and convert them into real investments by designing more long-term deposits.

الفهارس

الصفحة	المحتويات
I	تشكرات
II	ملخص
V	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
IIIV	فهرس الملاحق
IIIIV	المقدمة
الفصل الأول: التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي	
13	المبحث الأول: المالية الإسلامية: الأساس النظري، الوساطة والعمليات المالية
13	المطلب الأول: أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية
21	المطلب الثاني: الوساطة المالية في المصارف الإسلامية
26	المطلب الثالث: أنواع المنتجات المالية الإسلامية
33	المبحث الثاني: علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي
33	المطلب الأول: التطور المالي ومؤشرات قياسه
35	المطلب الثاني: دور وأهمية النظام المالي في الأدبيات الاقتصادية
37	المطلب الثالث: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأهم الدراسات التجريبية
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية في الاقتصاد التركي	
44	المبحث الأول: الاقتصاد التركي ومكانة التمويل الإسلامي
44	المطلب الأول: الاقتصاد التركي قبل وبعد سنة 2003.
49	المطلب الثاني: نشأت ودور البنوك الإسلامية في النشاط الاقتصادي التركي
52	المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي
57	المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لعلاقة المالية الإسلامية بالنمو الاقتصادي في تركيا
57	المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل
63	المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة واستقراره السلاسل الزمنية
66	المطلب الثالث: تقدير نماذج ARDL وتحليل النتائج
73	الخاتمة
79-76	قائمة المراجع
96-81	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	المحتويات
64	جدول رقم (01) ملخص فترات التأخير للمتغيرات
65	جدول رقم (02) ملخص نتائج اختبارات جذر الوحدة ودرجة استقراره المتغيرات
65	جدول رقم (03) فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج
67	جدول رقم (04) نتائج اختبار الحدود
67	الجدول رقم (05) نتائج التقدير للعلاقة طويلة الأجل للنموذج (01) و (02)
68	الجدول رقم (06) نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل للنموذج (01) و (02)

فهرس الأشكال

الصفحة	المحتويات
71	الشكل (01) اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج (01)
71	الشكل (02) اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج (02)

فهرس الملاحق

الصفحة	المحتويات
81	ملحق رقم (01): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
82	ملحق رقم (02): الاستراتيجية المبسطة لاختبارات جذر الوحدة
83	ملحق رقم (03): اختبارات وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء باستخدام اختبارات ديكي فولر البسيط "DF"
85	ملحق رقم (04): فترات التأخير للمتغيرات
86	ملحق رقم (05): نتائج دراسة الإستقرارية للمتغيرات
87	ملحق رقم (06): تقدير نموذج ARDL (01)
87	ملحق رقم (07): فترات الابطاء المثلى للنموذج (01)
88	ملحق رقم (08): تقدير نموذج ARDL (02)
88	ملحق رقم (09): فترات الابطاء المثلى للنموذج (02)
89	ملحق رقم (10): اختبار وجود ارتباط تسلسلي للنموذج (01)
90	ملحق رقم (11): اختبار وجود ارتباط تسلسلي للنموذج (02)
91	ملحق رقم (12): اختبار ثبات التباين للنموذج (01)
92	ملحق رقم (13): اختبار ثبات التباين للنموذج (02)
93	ملحق رقم (14): نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للنموذج (01)
94	ملحق رقم (15): نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للنموذج (02)
95	ملحق رقم (16): نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (01)
96	ملحق رقم (17): نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (02)

المقدمة

أ- تمهيد

يعتبر التمويل الإسلامي ظاهرة جديدة في السيناريو المالي العالمي في السبعينات من القرن الماضي، بدءاً من تأسيس أول بنك تجاري إسلامي، وهو بنك دبي الإسلامي في عام 1975. ومنذ ذلك الحين، تواصل صناعة التمويل الإسلامي تحقيق تقدم ملحوظ. واليوم يقدر إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية بنحو 2.2 تريليون دولار أمريكي مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 07% في الفترة (2012-2016) (1).

وفي ظل النمو السريع للاقتصاد على الصعيد العالمي، وبالأخص في دولة تركيا بلغت الأصول الإسلامية الإجمالية نحو 5.10% من صناعة التمويل الإسلامي التركي.

ونظراً لارتفاع مستوى أصول القطاع المصرفي الإسلامي وتوسعها عبر العالم خاصة بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أصبحت الصيرفة الإسلامية تبرز كأهم بديل للنظام التقليدي، فإن حصته السوقية المتزايدة وكذلك نشاطه ودوره في الوساطة المالية، سواء في تركيا أو على الصعيد العالمي، يدعو لتقييم مساهمة التمويل الإسلامي في نمو الاقتصاد الحقيقي. ولهذا الحاجة أهمية خاصة في حالة تركيا، حيث يتم وضع التمويل الإسلامي للعب دور متزايد الأهمية في الاقتصاد.

ب- إشكالية البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي؟ وما هو الاتجاه الذي تأخذه هذه العلاقة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمالية الإسلامية؟، وما هي الوساطة المالية في النظام المصرفي الإسلامي ومصادر تمويلها واستثماراتها؟

- ما هي العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؟ وما هي نظرة المدارس الفكرية لهذه العلاقة؟

- ما هي المنهجية القياسية التي يمكن اعتمادها لمعرفة ماهية علاقة التمويل الإسلامي بالنمو الاقتصادي؟

ت- فرضيات البحث

بعد القيام بتحديد إشكالية البحث يتم صياغة الفرضيات الخاصة به على النحو التالي:

- توجد علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الودائع الإسلامية والنمو الاقتصادي.

- توجد علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

ث- مبررات اختيار الموضوع

ثمة عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار الموضوع والبحث فيه وهي:

- الاهتمام المتزايد الذي حظيت به الصيرفة الإسلامية عبر العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث كشفت الأزمة المالية أن المصارف الإسلامية هي الأقل تضرراً من تداعيات الأزمة بسبب عدم تورطها في المشتقات المالية التي كانت السبب الرئيس في أزمة المصارف الغربية الكبرى⁽¹⁾.
- اهتمام الباحثين المتزايد بدراسة تأثير الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي.
- الرغبة في اطلاعنا على الموضوع ومحاوله القيام بتجربة قياسية لمعرفة مكانة ومدى تأثير المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في أحد الدول التي عرفت وثبة اقتصادية كبيرة بعد سنة 2003.

ج- أهمية وأهداف الدراسة

ترجع أهمية البحث إلى الدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم مكانة الجهاز المصرفي الإسلامي ومدى تأثيره وعلاقته بالنمو الاقتصادي، حيث يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- التأصيل النظري للنظام المالي الإسلامي
- التعرف على أهم المفاهيم المالية الإسلامية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي
- محاولة نمذجة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في تركيا.
- تحديد أهم نتائج البحث لمعرفة مكانة ودور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الحقيقي في الأجلين القصير والبعيد.

ح- حدود الدراسة

يتضمن الإطار المكاني للبحث، دولة تركيا كدراسة حالة. بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من الربع الرابع لسنة 2005 إلى الربع الرابع لسنة 2016، أين شهدت هذه الفترة تطوراً اقتصادياً معتبراً في تركيا.

خ- منهجية البحث والأدوات المستخدمة

تم الاستعانة بالمنهج القياسي من أجل اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في تركيا. وقد تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ويستند هذا النموذج إلى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في حصة مؤشر الإنتاج الصناعي كممثل للنمو الاقتصادي، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، من ضمنها ودائع البنوك الإسلامية وتمويل هذه البنوك.

(1) د. عوض بن عوض يسلم أستاذ الاقتصاد المشارك قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة حضرموت الجمهورية اليمنية -مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية ص

وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية ذات بيانات ربع سنوية لزيادة عدد المشاهدات من الربع الرابع لسنة 2005 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2016.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات تم الاعتماد على المسح الرقمي للبنك المركزي التركي ومؤسسة الإحصاء التركية.

د- صعوبات البحث

تجلت الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع في نقص المراجع المتعلقة بالتمويل الإسلامي والدراسات والأبحاث وكذلك المذكرات، وهذا نظرا لحدوث هذا النوع من التمويل وتأخر الاهتمام بالموضوع سوى في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مما اضطرنا للاستعانة ببعض الدراسات المنشورة في أهم المواقع المتخصصة بعالم الاقتصاد رغم قلتها ومحدودية البعض منها خاصة في الجانب القياسي.

ذ- هيكل البحث

يهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، ويضم هذا الفصل مبحثين، الأول يتعلق بالمالية الإسلامية (الأساس النظري، الوساطة والعمليات المالية) متمثلا في أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية والوساطة المالية في المصارف الإسلامية وكذلك أنواع المنتجات المالية الإسلامية المكونة للتمويل الإسلامي. أما المبحث الثاني فيتمثل في معرفة علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مطالب تطرق، المطلب الأول إلى التطور المالي ومؤشرات قياسه والثاني أهتم بدور وأهمية النظام المالي في الأدبيات الاقتصادية، وأخيرا تم التطرق إلى نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأهم الدراسات التجريبية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية في الاقتصاد التركي ويتكون هذا الفصل أيضا من مبحثين حيث ألقى الأول نظرة على الاقتصاد التركي أين تم تقسيمه إلى فترتين ما قبل سنة 2003 وبعد سنة 2003 لأنها تعتبر نقطة التحول في الاقتصاد التركي ككل ومن ثم تم التطرق في المطلب الثاني إلى نشأت ودور البنوك الإسلامية في النشاط الاقتصادي التركي وهي محل اهتمامنا في هذا البحث، وبعدها أهتم المطلب الثالث بالدراسات السابقة حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي التي تعتبر نقطة انطلاق هذا البحث. أما المبحث الثاني ذهب إلى الجانب القياسي التطبيقي متمثلا في القياس الاقتصادي لعلاقة المالية الإسلامية بالنمو الاقتصادي في تركيا، مبتدئا بالإطار القياسي المتبع في التحليل ثم دراسة اختبارات جذر الوحدة واستقراره السلاسل الزمنية، وفي المطلب الثالث تم تقدير نماذج ARDL وتحليل النتائج المتوصل إليها (هل توجد علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المالية الإسلامية المتمثلة في نموذجين) ودائع البنوك الإسلامية وتمويل هذه البنوك) مع النمو الاقتصادي المعبر عنه بالإنتاج الصناعي).

الفصل الأول

التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: المالية الإسلامية: الأساس النظري، الوساطة المالية والعمليات المالية

المطلب الأول: أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية

أولاً: الأسس العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي

مقدمة:

إن الانتكاسات التي أصبحت تلازم الاقتصاديات المعاصرة أوضحت بما لا يدعو إلى الشك إلى ضرورة البحث عن مبادئ وأسس أخرى تكون أكثر عدلاً وإنصافاً، يقول "جاك أوستري" أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد "إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي) بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة"⁽¹⁾.

يأتي هذا الاعتراف ليؤكد على القصور الذي يميز المذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، لأن أفكارهما وآرائهما متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة، حتى وإن اختلفا في ظاهرهما بتركيز الأول على الفرد والثاني على الجماعة، فإنهما يصدران عن أصل واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق، فلا يعنيهما أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقياً أو غير أخلاقي، ولا يهتمهما الحلال والحرام، العدل أو الظلم، وإنما يعنيهما تحقيق المنفعة فحسب⁽²⁾. بينما الاقتصاد الإسلامي يخضع بكل جوانبه إلى التعاليم الدينية، هذا ما جعل منه مذهباً ذا صفة إنسانية ورسالة واضحة، وليس علماً أو مجموعة من العلوم المختلفة المقتصرة على تفسير القوانين والظواهر الطبيعية فقط⁽³⁾. وسوف نتطرق فيما يلي إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي وذكر خصائصه ومميزاته.

(1) محمود لخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر، ط1، 1988، ص 28-29.

(2) أحمد النجار: المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، جدة، ط2، 1974، ص 15-16.

(3) رياض صالح عودة: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دار الهادي، لبنان، ط1، 2005، ص 13.

1- تعريف الاقتصاد الإسلامي وخصائصه ومميزاته:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بزوغ علم جديد الذي يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصاد الإسلامي"، وقد كان ذلك بالتحديد في أعقاب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة عام 1976 م، ثم بدأت الجامعات في العديد من الدول الإسلامية بفتح أقسام وإعداد برامج خاصة بالاقتصاد الإسلامي، ورافق ذلك الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية والعالم وازدهار أدبيات الاقتصاد الإسلامي، حيث وجدت مئات بل آلاف المقالات والبحوث والكتابات في هذا الموضوع (1).

1.1- تعريف الاقتصاد الإسلامي:

لا شك أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ينقسم إلى كلمتين "الاقتصاد" و "الإسلامي" والاقتصاد كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه "تدبير أمور البيت" (2) وبالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد لها عدة معاني، وإجمالاً تعني الوسطية، الاعتدال، والاستقامة.

لم ترد كلمة الاقتصاد بذاتها في آيات القرآن الكريم بل وردت بعدة صور ذات الصلة بها، ومثال ذلك:

- " الْقَصْدُ" في قوله عزّ وجل ﴿ وَ عَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ (النحل الآية 09) بمعنى الطريق المستقيم.
 - " مُقْتَصِدَةً" في قوله عزّ وجل ﴿ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ ﴾ (المائدة الآية 66) بمعنى جماعة معتدلة، وهم من أسلم من أهل الكتاب.
 - " قَاصِدٌ" في قوله عزّ وجل ﴿ وَ سَفَرًا قَاصِدًا ﴾ (التوبة الآية 42) بمعنى سفراً متوسطاً بين القريب والبعيد.
 - " أَقْصِدُ" في قوله عزّ وجل ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ (لقمان الآية 19) أي توسط أثناء سيرك بين الإسراع والإبطاء.
- و"الاقتصاد" في مفهوم علماء الفقه والشريعة عادة ما يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية النابعة من أصول الدين الإسلامي والذي ينطوي مفهومه على الوسطية والاعتدال والاستقامة، أما كلمة "الإسلامي" فهي بطبيعة الحال تتعلق بمصطلح "الاقتصاد الإسلامي" فقط وتعتبر الحد الفاصل لتمييزه عن العلم الوضعي (3).
- وبالنسبة لتعريف "الاقتصاد الإسلامي" فبغض النظر عن الجدل المحتدم حول مدى وجود مجال يسمى الاقتصاد الإسلامي وبأي شكل ووفقاً لأي معنى، فإن علماء الاقتصاد الإسلامي اجتهدوا في وضع تعاريف له كل حسب نظرته وتصوره، والتي نورد منها ما يلي :

(1) كمال توفيق: منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى مجلة جامعة ملك عبد العزيز، مجلد 16، عدد 2، 2003، ص 6

(2) حمد بن عبد الرحمن جنيدل: منهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، شركة العبيكان، الرياض، 1406 هـ، ص 13

(3) زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب، القاهرة، ط 1، 2004، ص 22

- الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر⁽¹⁾.

- وهو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين، من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع⁽²⁾.

- وهو العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري (الأخلاق وقيم الدين الإسلامي)⁽³⁾.

2.1- خصائص ومميزات الاقتصاد الإسلامي:

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن باقي الاقتصاديات بسمات خاصة، فلا تقابل سمات الاقتصاد الرأسمالي ولا سمات الاقتصاد الاشتراكي، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية التي هي من وضع الله عز وجل وليست من وضع البشر كما في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، والشريعة الإسلامية زاخرة بالقيم والفضائل والآداب منها العدل، الحرية الشورى، الصبر، المسؤولية، الاستقلالية... الخ.

ومن هذه السمات والخصائص نذكر:

أ- **الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي:** أي أن الله هو واضعه وبالتالي فإن أصوله وتشريعاته ثابتة غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن⁽⁴⁾، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الجزئيات وبعض الأمور القابلة للتغير يتدخل فيها العقل البشري والاجتهاد العلمي وتراعى فيها المصلحة العامة⁽⁵⁾.

ب- **الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقائدي:** وهي من أهم خصائصه وقد ورد لفظ "الإيمان" في الكتاب والسنة بدل لفظ "العقيدة" وذلك للدلالة على الهدف الأسمى من الإيمان وهو الأمن لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهُمْ يَقْبَلُونَ الْإِيمَانَ﴾ (الأنعام الآية 82)

(1) حمد بن عيد الرحمن جنيدل، مرجع سابق، ص30

(2) إبراهيم فاضل الدبو: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج، الأردن، ط1، 2008، ص16

(3) محمود سحنون: الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006، ص199

(4) رضا صاحب أبو حمد: المخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2006، ص29

(5) طبري سعد: دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي رسالة ماجستير الجزائر، 2001/2000، ص65

كما أن معناها ليس التصديق فحسب، وإنما التصديق الذي يتبعه الانقياد⁽¹⁾ ومما يدل على ارتباط الاقتصاد بالإيمان قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ كَذَبُوا فَاَخَذْنَاَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف الآية 96)، وعن ثوبان قال، قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): «لا يزيد في العمر إلا البر ولا يرد القدر إلا الدعاء وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»⁽²⁾.

وعن سعيد بن حريث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال «من باع داراً ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها»⁽³⁾ و في هذا بيان أن الإيمان والتقوى أهم أسباب الازدهار وتحقيق الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي.

فهو يقوم على القيم العقائدية والأخلاقية، والمرجعية الإسلامية، التي لها التأثير الكبير في تنظيم العلاقة بين الانسان والمال وبينه وبين الانسان والمجتمع، وكذلك له تأثيره في التصورات الخاصة بإستخلاف الانسان وبطبيعة الملكية، والتوازن بين أنواعها وبجميع الأنشطة الاقتصادية.

ج-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي: بحيث على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن هذه الصفات ما يلي:

التحلي بالأمانة والصدق في كل معاملاته لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَحُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال الآية 27)

وعن أبو سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء»⁽⁴⁾، وأن يوفي بوعوده لقوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء الآية 34)، وأن يتميز المسلم أيضاً بالسماحة والمرونة في طريقة تعامله مع الغير، عن جابر بن عبد الله أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال «رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا قضى، سمحاً إذا اقتضى»⁽⁵⁾، وأن يلتزم بالعدل في الربح، والقناعة بما كتبه الله له من ربح ورزق، عن جابر أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال «القناعة مال لا ينفذ»⁽⁶⁾.

وعلى المسلم مراعاة الحلال والحرام في ممارسته للنشاط الاقتصادي وذلك بفعل ما أحل الله تعالى وتجنب ما حرمه علينا، قال تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة الآية 275).

د-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي: لا يميل إلى الخيال فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية⁽⁷⁾.

(1) حامد بن عبد الله العلي: تفسير بعض أحكام البيوع والمعاملات مجموعة محاضرات عن أحكام البيوع والمعاملات، 1423 هـ

(2) سنن ابن ماجه، جزء 12، ص 178

(3) السنن الكبرى للبيهقي، جزء 6، ص 34

(4) ابن الأثير: جامع الأصول من أحاديث الرسول جزء 1، كتاب البيع، ص 239

(5) صحيح البخاري، جزء، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ص 469

(6) المعجم الأوسط للطبراني، جزء 15، ص 192

(7) حمد بن عبد الرحمن جنيد، مرجع سابق، ص 40

وواقعية الاقتصاد الإسلامي أنه يستمد مقوماته من الواقع المعاش فلا يخلق بالمسلم في خيالات يتعذر تحقيقها⁽¹⁾ مثل ما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي الذي يؤمن بالمساواة المطلقة، أو في الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتقد أنه ليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ففي نظرهم تتحقق مصلحة المجتمع إذا حققها الفرد لنفسه أي أن المنفعة الكلية للمجتمع تتماشى مع المنفعة القصوى للفرد⁽²⁾.

في حين تبدو واقعية الاقتصاد الإسلامي في نظرة الإسلام للفرد المستمدة من إمكانياته وظروف بيئته، فلا يحمله من التكاليف إلا ما يطيقه، يقول الله سبحانه وتعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، (البقرة الآية 286) ويقول أيضا ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (الطلاق الآية 07)، كما لا يقبل الإسلام من الإنسان القادر على الكسب التعطل عن العمل بل يفرض عليه السعي ويقدم له يد العون ويرشده، فاليد العليا خير من اليد السفلى وأن المؤمن القوي خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف، حتى يحقق لنفسه حياة عزيزة تغنيه عن المذلة والمسكنة.

هـ- خاصية الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي: فهو إلى جانب اهتمامه بالجانب المادي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية، أي العمل على توفير ضروريات الحياة من مأكل، مشرب مسكن، تعليم، رعاية، صحة، حرية وغيرها من الحاجات، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة، ولذلك فهو اقتصاد هادف يجمع بين العقيدة والأخلاق⁽³⁾، بعكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تركز اهتمامها على الجانب المادي فقط.

2- أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات أساسية تختلف في محتواها ومعناها عن باقي النظم الاقتصادية الوضعية وإن كانت تتشابه من حيث المصطلحات، ولأن الاقتصاد في الإسلام يعني الوسطية والاعتدال والاستقامة نجد أن أهم أسسه هي:

- الملكية المزدوجة
- الحرية المقيدة
- العدالة الاجتماعية

1.2- الملكية المزدوجة:

تختلف الملكية في الإسلام اختلافا جوهريا بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة تبيح للفرد حق التملك والسيطرة التامة على الموارد الاقتصادية والثروة بكل أنواعها وبدون حدود أو

(1) فلاق علي: تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001/2002، ص13

(2) طبري سعد، مرجع سابق، ص66

(3) فلاق علي، مرجع سابق، ص13

شروط، حتى وإن كانت تتعارض مع مصلحة المجتمع، فهي ملكية فردية متحررة، أما الملكية في النظام الاشتراكي فهي العكس تماما، حيث تكون الملكية جماعية أي ملكية لجميع أفراد المجتمع، أو ملكية الدولة لكل ادوات الانتاج أي إلغاء الملكية الفردية.

أما الملكية في الإسلام فهي أصلا لله وحده قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران الآية 189)، وأن الإنسان إنما هو مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته ثم يتركه للأجيال القادمة كما ورثها هو من الأجيال السابقة، يقول الله تعالى ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد الآية 07)، ومن هذا المنطلق فإن الفرد المسلم وإن حق له التملك فإنه يخضع ضمن الشريعة الإسلامية لشروط المحافظة عليها عن طريق الاستخدام العادل لها وعدم إهدارها أو الإضرار بها، إذا فالإسلام يميز بين ما هو للفرد وما هو للمجتمع ويعطي لولي الأمر (الحكومة) صلاحية الإشراف والمراقبة واتخاذ ما هو واجب للمحافظة على الموارد وضمان ديمومتها خدمة للمجتمع والأمة⁽¹⁾.

يقر الإسلام حق الملكية الفردية (الخاصة) بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو الاختلاس، وقد شرع الإسلام العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق، عن أبي هريرة قال، قال (صلى الله عليه وسلم) «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»⁽²⁾، عن أبي أمامه أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل: وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله، قال: وإن قضيبا من أراك»⁽³⁾، إضافة إلى التوجيهات التهذيبيية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية وغيرها، وتقرير هذا النوع من الملكية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية، وفي ذات الوقت يقف مع مصلحة الجماعة فلا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بل يقرر إلى جواره الحدود والقيود التي تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخيرا خدمة لمصلحة الجماعة⁽⁴⁾.

وأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة، ومنع الأفراد من تملك بعض الأموال لارتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة، ويتم الانتفاع منها بصورة مشتركة⁽⁵⁾، كالمرفق العامة من الطرق، المدارس الحدائق.... الخ، وفي هذا الصدد يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) «الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكأ»⁽⁶⁾ وفي رواية أخرى (الملح)، أي شركاء في ضرورات الحياة.

(1) رياض صالح عودة مرجع سابق، ص 20، 21.

(2) صحيح مسلم، جزء 16، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره في دمه وعرضه وماله، ص 419.

(3) صحيح مسلم، جزء 1، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمينه فأجره بالنار، ص 444.

(4) إبراهيم فاضل الدبو، مرجع سابق، ص 22.

(5) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان- الاردن، ط 1، 2006، ص 43.

(6) ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، الحديث 32، ص 18.

كما أجاز الإسلام ملكية الدولة عندما تقتضي مصلحة المجتمع ذلك وبالذات الثروات الطبيعية، أو تلك الملكية التي تتطلب مصلحة المجتمع تحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية الدولة نتيجة عدم استخدامها والانتفاع منها، أو لضرورة تحقيق مصلحة المجتمع (1).

وعلى أساس هذا السلوك الإسلامي الشامل المتكامل يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام إنسانيا أخلاقيا بريئا من عيوب جميع الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فلا فردية مطلقة تجعل مصلحة الفرد مقدمة على مصلحة الجماعة، وتتيح له أن يصنع ما يشاء دون أن توقفه مثل أو قيم، ولا جماعية مطلقة تتجاهل ذاتية الفرد ولا تقييم لكيانه وزنا في تكوين المجتمع، ولكن طريق الإسلام في ذلك وسط، عدل، موزون يعترف بذاتية الفرد ودوره في تكوين المجتمع ومن ثم يترتب على الفرد واجبا للمجتمع أن يكون في خدمته (2).

وليس هناك أدل على صحة الموقف الإسلامي من الملكية القائمة على أساس مبدأ الملكية المزدوجة من واقع التجربتين الرأسمالية والاشتراكية، فالتجربة الرأسمالية أفرزت عدة آثار سلبية أهمها: كثرة الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة والتفاوت الكبير بين الدخل وظهور الاحتكارات، وكذلك بالنسبة للاشتركية التي نجمت عنها عدة مشاكل منها مصادمة الفطرة الإنسانية لغريزة التملك، وإحباط المهمة والحافز لدى الإنسان وانتشار الكسل بين الأفراد (3)، مما أجبر كل نظام على الاعتراف بالشكل الآخر للملكية التي تتعارض مع القاعدة العامة في كل نظام.

2.2- الحرية المقيدة:

إن أصل التعامل في الاقتصاد الإسلامي الإباحة والحرية إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، وعليه فإن للمسلم الحرية في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه، ولا يمنع من ذلك إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع الشريعة الإسلامية (4). والحرية في الاقتصاد الإسلامي ليست مطلقة، إنما هي مقيدة بقيود أخلاقية وتشريعية، فهناك الحرام والمكروه والمباح والمندوب (المستحب) والواجب، وإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة قدمت العامة على الخاصة، فلا يجوز تعطيل الأرض، واكتناز المال، واحتكار السلع، والربا والغش وإلحاق الضرر بالآخرين، لأن حرية الفرد في الإسلام تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، فلا يجوز استعمال الحرية في الاعتداء على الآخرين كأن تجعل من بيتك مثلا ورشة للنجارة أو الحدادة فتسبب الإزعاج لجيرانك، أو تحتكر السلع في السوق بهدف رفع الأسعار واغلائها على الناس (5).

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 43

(2) محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط 2، 1986، ص 199-200

(3) بدر الدين العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جزء 22، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا، ص 114

(4) حمد بن عبد الرحمن جنيدل، مرجع سابق، ص 37-38

(5) رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 39-40

ويختلف موقف الإسلام من الحرية الاقتصادية مقارنة بالنظم الاقتصادية الوضعية، فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق من القيم والمثل التي تهدب الحرية وتصلقها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها⁽¹⁾.

إن الحرية في الإسلام هي حرية حقيقية وليست نظريات ومقولات، وحرية تخدم مصلحة الجميع ومبرأة من الظلم والاستغلال والاستعباد فهي حرية معززة بالكرامة الإنسانية والعدالة في توزيع الثروات وضمان الحاجات الأساسية للفرد وهي الحرية التي حماها الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ورعاها أبو بكر الصديق بقوله "القوي فيكم عندي ضعيف متى أخذ الحق منه، والضعيف فيكم عندي قوي حتى أخذ الحق له"، وأعلنها عمر بن الخطاب بقوله "متى استعبدتكم الناس وقد ولدتم أمهاتهم أحرارا". إذن فهي حرية في التعمير لا التدمير، وفي النفع لا الضرر⁽²⁾.

3.2- العدالة الاجتماعية:

وهي تتحقق بمجموعة من الاجراءات التي تخص الدولة الاسلامية في المقام الاول من حيث التوجيه والتخطيط واعادة التوزيع العادل، كما انها تخص الافراد من حيث النفقة الواجبة، من حيث تحمل الديات، ورعاية حالات الطوارئ ونحوها للوصول الى مجتمع متكافل يتحقق لكل فرد فيه حق الكفاية.

وتعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها. بل الجميع سواء في الإسلام⁽³⁾.

ومن صور العدالة في الاقتصاد الإسلامي، العدالة في توزيع الدخل في إطار أحكام الشرعية الإسلامية وضوابطها فحرم الله تعالى الاكتناز لأنه يعني تراكم الأموال في يد فئة معينة من المجتمع وحرمان الآخرين من الانتفاع بهذه الأموال المكتنزة، مما اقتضى الأمر إنفاقها في عمل الخير والإحسان ولكن دون إسراف أو تقتير.

وأقر الإسلام عدة سبل وطرق للإنفاق وتحقيق عدالة توزيع الدخل من فرائض إجبارية والمتمثلة خاصة في الزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس بحيث يتم توزيع الزكاة من أموال الأغنياء على الفقراء، وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره وسعيه للإحسان مثل الصدقات والهبات إضافة إلى الإرث الذي يحقق إعادة توزيع أموال المورث على ورثته ومنعها من التراكم والاكتناز⁽⁴⁾.

(1) رفيق يونس المصري: أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط3، 1999، ص 64-65

(2) فلاق علي، مرجع سابق، ص4

(3) رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص 65-66

(4) إبراهيم فاضل الدبو، مرجع سابق، ص24

المطلب الثاني: الوساطة المالية في النظام المصرفي الإسلامي

تعد المصارف الإسلامية من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، حيث لعبت ولا تزال دوراً مهماً في تنمية اقتصاد الدول من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار، والتي تختلف بدورها عن آليات التمويل والاستثمار للمصارف التقليدية.

وسيتيم في هذا المطلب تسليط الضوء على تعريف المصرف عموماً ومن ثم نخصص تعريفاً للمصارف الإسلامية وخصائصها، وبيان أنواعها وتمييزها عن المصارف التقليدية.

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها وأنواعها ومميزاتها

1- التعريف بالمصارف الإسلامية، وخصائصها

1-1 التعريف بالمصارف الإسلامية

لتحديد تعريف المصرف لابد من بيان التعريف اللغوي للمصرف، حيث يعرف المصرف (بكسر الراء) لغة: هو المكان الذي تتداول فيه الأموال إما بالأخذ أو السحب أو الإيداع أو غيرها من طرق التعامل في المصارف، وكلمة المصرف باللغة العربية تقابل كلمة (بنك) (Banko) في عدة لغات أوربية وهي كلمة مشتقة من الكلمة الإيطالية المائدة، وإن كلمة مصرف في اللغة العربية على وزن مفعول أي مكان الصرف وهي مأخوذة من الصرف بمعنى رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره، أو رد الشيء عن وجهه⁽¹⁾.

أما التعريف الاصطلاحي للمصرف فهي تطلق على كل محل تجاري يقوم بتجارة المعادن النفيسة والنقود والأوراق التي تحمل حقوقاً نقدية، والوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال ومن تعوزهم تلك الأموال من هيئات وشركات تتسلم ودائع الناس وتستثمرها⁽²⁾.

وقد عرف البعض المصرف بأنه "مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان" فهو يقدم مكان أمين للودائع النقدية ويمنح السلف النقدية ويصدر أوراق البنكنوت⁽³⁾، في بعض الدول وغيرها من الوظائف التي يقوم بها⁽⁴⁾.

أما بخصوص تعريف المصرف الإسلامي، فإنه قد تعددت التعاريف وتنوعت الفاظها وتراكيبها، إلا أن مضمونها يؤدي لمعنى واحد وهي كالاتي:

(1) مختار الصحاح للرازي-محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر بك، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، من دون طبعة ولا سنة طبعة، ص361. المصباح المنير في

غريب الشرح الكبير للفيومي-أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، دار الحديث، مصر ط 1، 2000، ص203

(2) خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط 1، 2010، ص136

(3) البنكنوت: هي نقود ورقية يصدرها بنك الإصدار أو البنك المركزي في الدولة وتدارس عليها رقابة وضوابط صارمة من الدولة، ويشترط بشأن هذه الأوراق أن تحتفظ الدولة بغطاء نقدي مقابل لكمية البنكنوت أو بشكل ذهب أو عملات اجنبية كغطاء لها .

(4) خالد عبد الله براك الحافي، المصدر السابق، ص 137. نقلاً عن: د. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1965، ص54 و55

أ- المصرف الاسلامي: هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا او عطاء وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية (1)

ب- وعرف ايضا بانه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الاسلامي (2).

ت- وعرفه البعض الآخر بانه كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية على اساس الشريعة الاسلامية وقواعدها الفقهية (3)

ث- أو هو منظمة اسلامية تعمل في مجال الاعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم واثاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس اسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (4).

فالمصارف الاسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الاسلام للمال التي تقوم على ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيهه الى ما يرضي الله. في خدمة عباد الله، فليس الفرد حرا حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء لان يده يد عارضة والملكية الحقيقية هي لله تعالى.

لذا يمكن القول بأن المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الاعمال المصرفية والتمويلية في إطار احكام الشريعة الاسلامية.

2-1 خصائص المصارف الإسلامية:

طالما ان المصارف الاسلامية تنطلق في تأديتها لأعمالها من نظرة الاسلام للمال وتلتزم بأحكامه فلا بد ان يؤدي بها هذا الالتزام الى التميز عن المصارف التقليدية لأنها تختلف عن تلك المصارف من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافا واضحا مما يترتب عليه اختلافا عن تلك المصارف من حيث الغاية والهدف، ومن اهم ما تتميز به المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية:

أ- استبعاد التعامل بالفائدة: أي عدم تعامل المصرف الاسلامي بالربا (الفوائد المصرفية) في جميع معاملاته لان الاسلام قد حرم الربا بكل اشكاله وشدد العقوبة عليه.

ب- توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال: المصارف الاسلامية مصارف تنموية في جميع المجالات، هذا ما يدفعها الى الاستثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية ولا تقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة بغض النظر عن جدواه الاقتصادية كما يؤدي ذلك الى تحكيم مبداء احتياجات المجتمع وبمصلحة الجماعة قبل النظر الى مصلحة الفرد (5).

(1) فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص 92

(2) خالد امين وحسين سعيد، العمليات المصرفية الاسلامية، دار وائل، الأردن، ط1، 2008، ص31

(3) حمد بن عبد الرحمن ود. ايهاب حسين، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، ج 1، دار جرير، الاردن، 2009، ص26

(4) ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، دار شباب الجامعة، 2006، ص 54

(5) محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2012، ط4، ص 42-45.

ت- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: المصارف الإسلامية بطبيعتها يجب ان تزواج بين جانبي الانسان المادي والروحي، وليس ادل على ذلك من منح القروض الحسنة والمساهمة في زواج المسلمين وغيرها من الاعمال التنموية الاجتماعية.

ث- تجميع الاموال المعطلة و دفعها الى مجال الاستثمار الحلال : لقد كان من اهم اسباب انشاء المصارف الاسلامية حل مشكلة المسلمين الاغنياء و صغار المستثمرين الراضين لأي تعامل مع المصارف التقليدية مما دفع الكثير من اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار اموالهم المجمدة و تنميتها بالتعاون مع المصارف الاسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه المصارف و قد تمكنت من تولي الريادة في هذا المجال حيث استطاعت هذه المصارف والمؤسسات من تجميع الفائض من الاموال المجمدة و دفعها الى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة.

ج- تيسير وتنشيط حركة التبادل بين الدول وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها: هذه الخاصية قد تتميز بها المصارف التقليدية إلا أن المصارف الاسلامية لا تتعامل بالربا.

ح- إحياء نظام الزكاة: اقامت بعض المصارف الاسلامية صناديق خاصة لجمع الزكاة تتولى هي ادارتها، كما اخذت على عاتقها ايضا ايجاد هذه الاموال الى مصارفها المحددة شرعا كما هو الحال في بعض المصارف الاسلامية الخليجية.

خ- المساهمة في احياء ونشر فقه المعاملات: لا أحد ينكر ان كثيرا من ادوات التمويل الاسلامي وفقهها قد تم نظيره في العقود الثلاثة الاخيرة بمساهمة المصارف الاسلامية، فبعد ان كان فقه مثل هذه المعاملات محصورا في علماء الفقه وخريجي كليات الشريعة أصبح الان مشهورا ومنتشرا بين عدد من المسلمين الذين يتعاملون مع المصارف الاسلامية او يعملون فيها وذلك من خلال النشرات والاعلانات والندوات والدورات التي تساهم المصارف الاسلامية فيها مساهمة فعالة.

د- عدم اسهام هذه المصارف وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم: من المعروف ان عملية مضاعفة النقد او عملية التوسع النقدي تتم بشكل اساسي من عمليات الاقراض التي تتم من خلال ايداع قيمة القرض في حساب العميل، مما يعتبر أحد الاسباب المباشرة في التضخم، ولما كان المصرف لا يقوم بمثل هذه العمليات فهو لا يساهم بشكل مباشر في ذلك، بل على العكس، فان عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف الاسلامية تؤدي الى زيادة استقرار الاقتصاد وتحسنه لارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي⁽¹⁾.

2- أنواع المصارف الإسلامية ومميزاتها:

2-1 أنواع المصارف الإسلامية: توجد عدة أنواع من المصارف الإسلامية:

أ- المصارف الاستثمارية: والتي تتركز على تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الاجل في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية او بالمساهمة في الاستثمار المباشر سواء بمواردها الخاصة أو بالمشاركة مع الاخرين.

ب- المصارف الانمائية (التنموية): وهي التي تهتم بمجالات التنمية طويلة المدى كاستثمار في مشروعات البنى التحتية الاساسية للدولة⁽¹⁾.

ت- المصارف الاجتماعية: وهي التي ينصب عملها على تمويل بعض الاحتياجات الاستهلاكية او الاجتماعية لتساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، ومن امثلتها بنك ناصر الاجتماعي بمصر.

ث- المصارف التجارية: والتي تقوم بتعبئة الموارد المالية من مصادر الفوائض المالية وتوظيفها في مجالات العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل (كالمراجحة) وان اغلب المصارف الإسلامية تعاني من مشكلة صعوبة الدخول مع باقي المؤسسات لوضع خطط التنمية الاقتصادية مالم تعتمد على الاستثمار المتوسط او الطويل الاجل.

ج- المصارف الدولية: وهي التي تساهم برأسمالها حكومات الدول دون الافراد والشركات، حيث تعد دولية النشاط تحاول من خلالها الدول دفع عملية التنمية لدى الدول الاعضاء، ومن هذه المصارف البنك الاسلامي للتنمية.

ح- المصارف المركزية: وتكون وظيفتها إصدار الأوراق المالية في الدولة والرقابة على الائتمان وتطوير المهنة المصرفية وان المصارف المركزية الإسلامية موجودة فقط في الدول التي قامت بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل كما في السودان وباكستان وإيران⁽²⁾.

2-2 تمييز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى:

لا بد هنا من توضيح المعيار الذي يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف غير الإسلامية (التقليدية) أو (الربوية) ونبدأ أولاً ببيان أوجه الاتفاق والتشابه بين هذين النوعين من المصارف، حيث أن المصارف الإسلامية تتفق مع غيرها من المصارف من حيث الاسم حيث يطلق على بعضها اسم بنك والبعض الآخر تسمى بالمصرف وكلاهما يؤديان لنفس المعنى، واتفاقهما في خضوعهما لرقابة البنك المركزي في الدولة والتقييد بالقرارات الصادرة عنه والتي يتخذها لتنفيذ السياسة المالية والنقدية الخاصة به⁽³⁾، ويتفقان أيضاً في تقديم مختلف أنواع الخدمات المصرفية للمتعاملين معهما، ويقومان ببعض أوجه الاستثمار التي تخدم المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع⁽⁴⁾

(1) رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2007، ص94

(2) سليمان بن ناصر العجاجي، المسؤولية الجنائية عن اعمال البنوك الإسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة الامير نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2007، ص107 وما بعدها. ورشيد درغال، المصدر السابق، ص95

(3) خالد عبد الله براك، المصدر السابق، ص238

(4) فليح حسن، المصدر السابق، ص99-100

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن المصارف الإسلامية تقر مبدأ العمل كمصدر للكسب بدلا عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي، لأن الربح في المصارف الإسلامية يعتمد على تشغيل رأس المال والعمل من جانب المصرف وهي تحقق ذلك من خلال صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمتمثلة بنظام المشاركة في الربح والخسارة حيث أن الشريعة الإسلامية لا تعارض الأرباح الناتجة عن الاقراض لكنها تحرم الشكل الثابت لسعر الفائدة فالفكرة الأساسية تفرض على الدائن والمدين تقاسما متساويا للربح والخسارة، كما في المضاربة والمشاركة، وأهم الاختلافات تتضح في خضوع المصارف الإسلامية بالإضافة لرقابة البنك المركزي والرقابة المالية فهي تخضع لرقابة شرعية خاصة لمراقبة مدى تطابق أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾، وهذا ما بينته المادة (27) من قانون البنك الإسلامي الأردني المرقم رقم 13 لسنة 1978م بقولها: "يعين مجلس الادارة مستشارا شرعيا من بين أهل العلم والتخصص بالأحكام الشرعية العملية".

وكذلك هناك اختلاف مهم آخر وهو أن المصارف الإسلامية تأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح والتيسير استنادا لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (سورة البقرة الآية 280)، حيث تهتم المصارف الإسلامية بعدم تحميل المعسر بأعباء إضافية تزيد من اعساره، وهذا ما يكون واضحا في المصارف التقليدية حيث يتم تحميل المتعامل معها فوائد ربوية مركبة في حالة عجزه عن تسديد ما بذمته في موعد الاستحقاق⁽²⁾

ومن جانب آخر تختلف المصارف الإسلامية عن شركات الاستثمار الإسلامية من خلال ان المصارف الإسلامية تعمل اساسا بأموال الغير حكمها في ذلك حكم المصارف الاخرى، فان شركات الاستثمار الإسلامية تعمل بأموال مساهميها وما يمكن ان تحصل عليه من الغير عن طريق اصدار سندات مشاركة في الارباح، وتزاول المصارف الإسلامية اعمال الصيرفة المختلفة من فتح الاعتمادات المستندية واجراء التمويلات وعملية تحصيل الصكوك وغيرها، اما شركات الاستثمار الإسلامي فلا تزاول أي نوع من تلك العمليات⁽³⁾

(1) خالد عبد الله براك، المصدر السابق، ص240-241

(2) فليح حسن، المصدر السابق، ص106 ود. خالد عبد الله براك، المصدر السابق، ص242

(3) محمود الانصاري واسماعيل حسن وآخرون، المصدر السابق، ص56

المطلب الثالث: أنواع المنتجات المالية الإسلامية وصيغ ومصادر تمويل البنوك الإسلامية واستثماراتها:

أولاً: أنواع المنتجات المالية الإسلامية وصيغ التمويل:

هناك عدة أنواع وصيغ للمنتجات والتمويلات الإسلامية التي تعتمد على البنوك في نشاطاتها الاستثمارية وهي كما يلي:

1- منتجات مالية تقوم على الأصول الحقيقية (عقود البيوع والاجارة):

1-1 المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء:

ويقصد بعقد المراجعة اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل أصلاً من نوع معين في حوزته بسعر التكلفة (سعر الشراء مضاف إليه التكاليف المباشرة الأخرى) إضافة إلى هامش ربح⁽¹⁾.

أو هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم⁽²⁾، أو هي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمان التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري⁽³⁾.

أما عقد المراجعة للأمر بالشراء فيقصد به اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه أصلاً من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل البنك الإسلامي بناء على وعد بالشراء من العميل قد يكون ملزماً وقد يكون غير ملزم.

1-2 السَّلْم:

يسمى السلف، وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمان معجل، والفقهاء تسميه بيع المحاويج، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها قبل حصولها عنده⁽⁴⁾.

ويقصد بعقد السلم اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد، ويدفع البنك الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السَّلْم أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز ثلاثة أيام حسبما تراه الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي مباحاً⁽⁵⁾.

1-3 الاستصناع:

يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناءه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفاً، وباعتبار البنك الإسلامي بائعاً فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه. أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته مورداً أو مقاولاً عن طريق إبرام عقد استصناع مواز⁽⁶⁾.

(1) شهاب أحمد سعيد العززي: إدارة البنوك الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط1، 2012، ص29.

(2) أبو زيد عبد العظيم: بيع المراجعة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دمشق، دار الفكر، 2004، ص38.

(3) صالح صالح، د. عبد الحليم غربي: مداخلة بعنوان: كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية 2009.

(4) السيد سابق: فقه السنة، مصر، الشركة الدولية للطباعة، ط1، 2004، ص925.

(5) (6) شهاب أحمد سعيد العززي: مرجع سابق، ص29، 30.

4-1 الإجارة:

يمكن تعريف الإجارة بأنها تمليك منافع مباحة مدة معلومة بعوض، أو عقد على المنافع بعوض، والمنفعة قد تكون منفعة عين، كسكنى الدار أو ركوب السيارة. وقد تكون منفعة عمل، مثل عمل المهندس، أو منفعة الشخص الذي يبذل جهده، مثل الخدم، والعمال⁽¹⁾.

وهناك نوعان من الإجارة:

- **الإجارة التشغيلية:** وهي التي تقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، وهذا النوع يعتبر عملية تجارية أكثر منها مالية، والبنك الاسلامي مسؤول عمليا عن جميع النفقات على الأصل من صيانة وغيرها.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار وذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها⁽²⁾.

البنك الاسلامي بصفته مؤجرا يحتفظ في حالة عقد الإجارة (سواء اجارة تشغيلية او اجارة منتهية بالتمليك) بملكيته للأصول المؤجرة، بينما ينقل حقه في استخدام الأصول او حق الانتفاع الى عميل ما بصفته مستأجرا، وذلك لمدة معلومة وبإيجار محدد، ويتحمل البنك الإسلامي جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة الناجمة عن الاستخدامات، او الظروف الطبيعية.

2- منتجات مالية تقوم على المشاركة في الارباح:

1-2 المشاركة:

يمكن تعريف المشاركة على أنها اتفاق بين البنك الاسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تملك عقار أو أصل منقول سواء على أساس دائم أو متناقص بحيث يشري العميل حصة البنك الإسلامي بشكل متزايد (مشاركة متناقصة)، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الأصل وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال⁽³⁾.

(1) السيد سابق: فقه السنة، مصر، الشركة الدولية للطباعة، ط1، 2004، ص948.

(2) بسيسو سمير: دور البنوك المركزية في الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل نظامين، المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول حول دور القطاع المصرفي والمالي في التنمية وإعادة الإعمار، غزة، 1998، ص 11

(3) شهاب أحمد سعيد العززي: مرجع سابق، ص 30.

كما يمكن تعريفها على أنها عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً، ومن ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم (المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الفابتة، المشاركة المتناقصة المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...) (1).

2-2 المضاربة:

المضاربة، مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة، يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (المزمل، الآية 20). وتسمى قراضاً، وهو مشتق من القرض، وهو القطع، لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه، وتسمى أيضاً معاملة، والمقصود بها هنا، عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه (2).

وتعرف المضاربة على أنها عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب (3).

3- منتجات مالية تقوم على الاوراق المالية (الصكوك)

تعرف الصكوك على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطاً استثمارياً خاصاً، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (4). وتمثل الصكوك حصة ملكية حاملها في جزء من الأصل موضوع الصكوك.

ويعد الاستثمار بصيغة الصكوك عند الحاجة إلى سيولة ويدعم السوق إصدار صكوك إيداع ذات آجال قصيرة لأغراض الاستثمارات العامة أو المخصصة لنشاط معين أو مشروع معين، وإصدار شهادات حكومية كبديل إسلامي لأذون وسندات الخزانة على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وهذا يتيح شراء هذه الصكوك أو الشهادات عند توافر فائض السيولة وبيعها عند الحاجة.

(1) صالح صالح، عبد الحليم غربي: مرجع سابق، ص7.

(2) السيد سابق: مرجع سابق، ص957.

(3) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان: المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص90

(4) أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي، الرياض، 2009، ص36

كما تعمل المصارف الإسلامية على ترتيب استثماراتها قصيرة الأجل (من شهر إلى سنة) بصورة تجعل استحقاقات هذه الاستثمارات تحل وفق جدول تدفقات يكفل توافر السيولة بصورة دورية وبشكل منتظم، مما يتيح مواجهة طلبات الدفع نقدا في الحال، وإعادة استثمار الأموال المتبقية حتى يستمر التدفق.

4- منتجات مالية تطرح للاكتتاب العام:

من خلال سوق الإصدار يمكن للمصارف الإسلامية القيام بالاستثمار المادي بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام، ممثلة في:

4-1 شهادات الاستثمار القابلة للتداول:

عبارة عن شهادات يصدرها البنك الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. ويصدر المصرف الإسلامي نوعين من هذه الشهادات⁽¹⁾:

الأول: شهادات الاستثمار المخصصة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين، أو نشاط اقتصادي محدد، أو صيغة استثمارية معينة بذاتها.

الثاني: شهادات الاستثمار العامة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة البنك المتنوعة، ومشاريعه المتعددة وصيغته الاستثمارية المختلفة.

4-2 وثائق صناديق الاستثمار:

وتصدرها صناديق الاستثمار من غير القيم المنقولة في المصرف الإسلامي مقابل أموال المستثمرين، وفقا لنظام المضاربة الشرعية. ويصدر صندوق الاستثمار نوعين من الوثائق:

الأول: وثائق إدارة: وتمثل حصة المصرف الإسلامي في رأسمال صناديق الاستثمار التي ينشئها، وتتيح له حق الإدارة، واتخاذ القرارات، وغيرها من التصرفات.

الثاني: وثائق مضاربة: وتمثل حصة المستثمرين في رأسمال صناديق الاستثمار التي ينشئها المصرف الإسلامي، ولا يكون لأصحابها الحق في التدخل في إدارة الصناديق.

(1) شهاب أحمد سعيد العززي: مرجع سابق، ص 31-32

3-4 أسهم الشركات المساهمة: وتصدرها الشركات المساهمة التي ينشئها المصرف الإسلامي مقابل رأسمال الشركة وتتعدد إصدارات الأسهم وفقا لنشاط الشركة المصدرة.

وتوجد ثلاثة أنواع من الإصدار:

الأول: أسهم التأجير التمويلي: وتصدرها شركات التأجير التمويلي في المصرف الإسلامي، وتقوم هذه الشركات بشراء الأصول الرأسمالية وتأجيرها بعقد طويل الأجل.

الثاني: أسهم B.O.T: وتصدرها شركات B.O.T⁽¹⁾ في المصرف الإسلامي، لتنفيذ مشروعات البنية التحتية وذلك بإنشاء المرافق العامة وإدارتها والاستفادة بعوائدها طوال فترة الامتياز، ثم تنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية المدة.

الثالث: أسهم رأس المال المخاطر: وتصدرها شركات رأس المال المخاطر في المصرف الإسلامي، وتستثمر هذه الشركات أموالها في المشروعات الشابة (المتوسطة والصغيرة)، والمشروعات المتعثرة⁽²⁾.

ثانيا: مصادر أموال البنوك الإسلامية واستثماراتها.

1- مصادر أموال البنوك الإسلامية:

يحصل البنك الإسلامي على الأموال من مصدرين، داخلي رأسمالي يمثل حقوق المساهمين ومصدر خارجي يتكون من أنواع الودائع والمدخرات⁽³⁾.

وهي على النحو التالي:

- أموال المساهمين: وهي الأموال التي تتكون من رأس المال والاحتياطيات القانونية والاختيارية والأرباح المدورة وهذه تشكل جزءا بسيطا من مصادر تمويل البنك أو المصرف الإسلامي، ذلك لأنه كغيره من البنوك التجارية يعتمد بصورة رئيسية على الودائع مصدرا رئيسيا وأساسيا في التمويل.
- حسابات الائتمان: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في البنك على شكل امانة يضعونها بغرض حفظها أو لأغراض التعامل اليومي التجاري وليس لغرض الاستثمار. وهذه الحسابات لا تشارك في أرباح البنك حيث يكون العقد بين أصحاب هذه الحسابات والبنك هو بمنزلة عقد امانة وليس عقد استثمار.

(1) نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: (Operating . Building . Transferring) B.O.T : هو «النظام الذي يتم بموجبه تمويل المشروعات الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة، وإنشائها، وإدارتها، وصيانتها من قبل القطاع الخاص، الذي قد يكون شركة خاصة واحدة، أو عدة شركات خاصة محلية أو عالمية، تعمل من خلال شركة المشروع، التي تتعهد بإنشاء وتنفيذ، وإدارة، وصيانة المشروع لفترة زمنية معينة هي فترة الامتياز الممنوحة من قبل الدولة المضيفة، وتمكن هذه الفترة شركة المشروع من استرداد ما تكبدته من تكاليف في المشروع، بالإضافة إلى تحقيق نسبة مرضية من الربح. بعدها تقوم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع للدولة المضيفة، وهي في حالة جيدة دون قيد أو شرط».

(2) شهاب أحمد سعيد العززي: مرجع سابق، ص 32-33.

(3) شيخون محمد: المصارف الإسلامية، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص 99.

ويكون البنك في هذه الحالة ضامناً للوديعة، إلا أنه يجوز له استعمالها وخلطها مع أموال المودعين الآخرين⁽¹⁾ وتقسم إلى:

- حسابات تحت الطلب: ويتم السحب منها والاداء فيها في أي وقت ولا يحصل المودع على دفتر شيكات.
- حسابات جاري الرواتب: وهي حسابات يتم تحويل رواتب الموظفين إليها، سواء من موظفي الحكومة أو القطاع الخاص، وفي الغالب يتم سحب كامل الوديعة مع بداية الشهر.
- حسابات جارية عادية: ويحصل فيها المودع على دفتر شيكات.
- حسابات استثمارية: يقصد بالحسابات الاستثمارية في هذا المجال المبالغ النقدية التي يودعها الأشخاص بهدف الحصول على ارباح مجزية من خلال عدة قنوات يطرحها البنك الاسلامي، ويمكن تقسيم هذه الودائع من وجهة نظر المصارف الاسلامية إلى (2):

- حسابات الادخار والتوفير: وهي حسابات يتم السحب والاداء فيها في أي وقت، ويحصل صاحبها على بطاقة الصراف الآلي، ولا يتم استثمار كامل المبلغ المودع اذ لا يشارك في الارباح سوى 50%-60% من المبلغ، ويتم حساب الأرباح شهريا وتدفع مرة كل ستة أشهر على رصيد الحساب⁽³⁾.

- الحسابات الآجلة: حيث يمكن للمودع ان يستثمر في هذا النوع من الحسابات لمدة شهر، أو 3 شهور، أو 6 شهور، أو 9 شهور، أو سنة. ويشترك جميع المبلغ في حساب الأرباح (بعض البنوك تشارك 90% من الأرباح لأن سلطة النقد تحصل على 10% كاحتياطي).

تحتسب الأرباح حسب مدة العقد ويتم توزيعها مرتين بالسنة. وفي حالة عدم تحقق أرباح لا يحصل العميل على أي عائد، أما في حالة الخسارة فلا يضمن البنك رد قيمة الحساب بالكامل، ولكن يشارك البنك بمقدار حصته في الخسارة.

- الحسابات الخاضعة لإشعار: وهي نوع من حسابات الاستثمار التي يستطيع المودع (المستثمر) أن يسحب منها في أي وقت بشرط أن يعطي البنك مهلة معينة (عادة شهر) قبل السحب. ويشترك 70% من رصيد الحساب في حساب الأرباح، التي توزع كما في الحسابات الأخرى مرتين كل سنة⁽⁴⁾.

- الاستثمار المخصص: يعني هذا الاستثمار تخصيص مبلغ معين لغرض معين من الاستثمار وتطبق شروط معينة لهذا النوع من الاستثمار منها ما يلي:

(1) الحاج طارق: مساهمة البنوك المصارف الاسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج 17، 2003، ص 490
 (2) الشرع مجيد: النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم الى: المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، 2003 ص 5.
 (3) الحاج طارق: مرجع سابق، ص 490.
 (4) عبادي سليمان: تقييم أداء البنوك الإسلامية في فلسطين، مركز تطوير القطاع الخاص، نشرة، 2001، ص 6.

- يتقاضى المصرف نسبة الربح المتفق عليها من صافي الأرباح المحققة.
 - تفويض المصرف تفويضا مطلقا لاستثمار المبلغ المودع في المجال المطلوب فيه التمويل، وللمصرف الحق في تفويض غيره فيما وكل فيه كله أو بعضه.
 - تكون سجلات المصرف هي البيئة لإثبات أية قيود أو حسابات أو أرصدة خاصة بالاستثمار.
 - قد يشترط أصحاب الأموال شروطا للاستثمار المخصص منها:
 - عدم البيع بالأجل أو بدون كفيل أو رهن.
 - اشتراط البيع بثمن لا يقل عن حد معين.
 - استثمار المصرف للأموال بنفسه.
- يبقى رصيد حساب الاستثمار قائما إلى حين تصفيته والتحاسب عليه⁽¹⁾.

2- استثمارات البنوك الإسلامية:

تلعب البنوك الإسلامية دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى تحقيق الرفاه العام لأفراد المجتمع.

وفي الوقت الذي تقوم فيه هذه البنوك بتعبئة الموارد واستقطاب فعالية السكان الى الجهاز التمويلي الاسلامي فإنها تستثمر ما لديها من اموال (سواء كانت من مصادرها الذاتية او اموال المودعين) في مشاريع انتاجية وقيمة ذات جدوى لتحقيق الربح الحلال.

كما تشارك البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات رجال الأعمال بعد التأكد من جدواها الاقتصادية، وذلك من خلال التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل حسب طبيعة المشروع.

ويتسم الاستثمار في البنوك الإسلامية بعدة سمات ومعالم تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

أ- تتمسك إدارة البنك الإسلامي بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة تباع وتشتري وتستأجر، وينتج عن ذلك أن تلد النقود نقودا أخرى تسمى الفائدة، أي إن البنك الإسلامي لا يتعامل مع الفائدة أخذا وإعطاء.

ب- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع حيث إن التشريع الإسلامي يراعي مصالح الجماعة وعند تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة فإنه يغلب مصلحة الجماعة.

ت- الالتزام بأحكام الاسلام إباحة أو منعا في مختلف الأنشطة الاستثمارية للبنك.

(1) الشرع مجيد: مرجع سابق، ص 6.

(2) طابل مصطفى: القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، طنطا، مطابع غباشي، 1999، ص 213.

المبحث الثاني: علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: التطور المالي ومؤشرات قياسه.

أولاً: تعريف التطور المالي: يعتبر النظام المالي هو أحد أهم مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط و ذلك من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، فيمثل النظام المالي مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم⁽¹⁾، فهو يشمل المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحياسة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة⁽²⁾، و التمويل في الاقتصاد يكون إما مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز من خلال وسطاء السوق المالي خاصة، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

ومع تزايد الوظائف التي تؤديها النظم المالية المعاصرة في الاقتصاد تعاضم الاهتمام بالعلاقات القائمة بين مقياس أداء وحجم المؤسسات والأسواق المالية ومقاييس الناتج الاقتصادي، وطبيعة المؤشرات الكمية التي تتيح فهما أفضل لطريقة مساهمة مؤسسات هذا النظام في تعزيز النمو الاقتصادي.

حيث يعرف التطور المالي بأنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه. فالتطور المالي هو مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد⁽³⁾.

ثانياً: مؤشرات قياس التطور المالي: لقياس التطور المالي تستخدم عدة مؤشرات منها ما يخص القطاع المصرفي ومنها المعبرة عن السوق المالية، ومن أهم هذه المؤشرات هي:

1- مؤشرات قياس تطور القطاع المصرفي⁽⁴⁾:

• نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي: $\left(\frac{M_2}{GDP} \text{ أو } \frac{M_3}{GDP}\right)$ هذه النسبة تعكس نقدية الاقتصاد وتستعمل كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياساً إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 260

(2) سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص 2

(3) سوزان كرين، ريشي جويل، مشفق مبارك، رندة ساب، تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الندوة الثالثة حول التطور المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 7-8 ديسمبر 2003، ص 100

(4) عمار حمد خلف: قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص 183-184

- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، نظرا لأهمية ذلك للوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.
 - نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي: ($\frac{QM}{GDP}$) هذا المؤشر يعطي صورة أكثر وضوحا عن تطور الجهاز المصرفي، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم الوساطة المالية غير البنكية ومدى أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الودائع الادخارية.
 - حجم أصول (خصوم) الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد.
 - حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: هي نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف، على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام.
 - نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: هذه النسبة تعكس توزيع الائتمان في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص.
- 2- قياس تطور الأسواق المالية: وذلك من خلال عدة نسب من أبرزها ما يلي⁽¹⁾:
- نسبة القيمة السوقية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة): هذه النسبة تقيس حجم سوق الأوراق المالية وتبين القدرة على توجيه رأس المال وتوزيع المخاطر.
 - نسبة حجم التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة حجم التداول) .
 - نسبة حجم التداول الإجمالي إلى القيمة السوقية الإجمالية (نسبة التقلب).
- فمنسبة حجم التداول و نسبة التقلب هما مؤشرين يعكسان معيار السيولة وحجم التداول بالسوق المالية قياسا إلى حجم الاقتصاد.

(1) أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل: القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بينة إضافية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 39، العدد 1، 2012، ص

المطلب الثاني: دور وأهمية النظام المالي في الأدبيات الاقتصادية

عرف التاريخ والفكر الاقتصادي العديد من المساهمات المبدئية في ربط النمو بالتمويل ، فالأفكار التي طرحها (Wallter Bagehot) سنة 1873، اعتبر من خلالها النظام البنكي أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية حيث يوجه الوسطاء الماليون النمو الاقتصادي من خلال دورهم في حشد رأس المال لتمويل المشاريع الكبرى وما يترتب على ذلك من اقتصاديات الحجم.

أما الاقتصادي (Joseph Schumpeter) فقد أولى في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" سنة 1911 اهتماما كبيرا للدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية والتطور الاقتصادي، من خلال المساهمة الفعالة للجهاز المصرفي في التكوين الرأسمالي، مركزا في تحليله على الودائع المشتقة وعملية خلق الائتمان وهو ما من شأنه أن يسمح بالتوسع الاقتصادي حتى في حال عدم وجود القدر الكافي من المدخرات⁽¹⁾ و هو ما ذهب إليه الاقتصادي الألماني (Frank Hahn)، والذي أوضح أن دور البنوك الهام في عملية التكوين الرأسمالي يكون من خلال دورها في خلق الائتمان، فيصبح رأس المال عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي⁽²⁾.

كذلك فإن الاقتصادي (Adam Smith) أكد سنة 1937، على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي بإنجلترا وتنمية التجارة، وهو ما تؤيده إلى حد بعيد الدراسة التي قام بها المؤرخ الاقتصادي الأمريكي (Alexander Gerschenkron) حول "التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي" سنة 1962، موضحا أن لهذه المؤسسات المالية مشاركة مهمة في دعم تطور الصناعة في هذه الدول، وأن نوع هذه المشاركة ونمط التصنيع بها يتحدد من خلال التخلف النسبي لكل اقتصاد وهو ما دعمته المشاهدات الميدانية لمجموع هذه الدول⁽³⁾.

و تعود الإسهامات الأولى في مجال العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة إلى الاقتصادي (Raymond Goldsmith) سنة 1960، والتي اتسعت وأصبحت بعدها أكثر شمولية من خلال الإضافات التي قدمها كل من (Mackinnon) و (Shaw) سنة 1973، بالإضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين البارزين أمثال (Levine ,King ,Greenwood, Gurly) وغيرهم، حيث عملوا على مناقشة وتحليل الدور البارز للتطورات المالية في تعزيز وتعجيل النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاع المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما ساهم بشكل كبير في إثراء أدبيات هذه العلاقة.

(1) رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي الأردن حالة تطبيقية للفترة (1968-1988)، ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن 1991، ص 8

(2) السيد علي عبد المنعم: دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية للبلدان العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 16، 1998، ص 8

(3) رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة: مرجع سابق، ص 9

كذلك، يفترض الاقتصادي (John Maynard Keynes) في تحليله للنظرية العامة وجود سوق منظم وكفاء للنقود، وهو بهذا ينحو منحى (Schumpeter) مفترضا دورا هاما لتوازن القطاع المالي وتوازن سوق النقد في التوازن العام للاقتصاد، فغياب الأدوات والمؤسسات المالية سيحدد من تحول المدخرات إلى استثمارات وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض نمو الدخل والنتاج.

كما توصلت الدراسة التي قام بها (Atej & Jovanovic) سنة 1993 على 40 دولة في الفترة 1980-1988، إلى أن الأسواق المالية ذات أثر إيجابي بالنسبة للنمو الاقتصادي، وهو نفس ما توصل إليه (Levine & Zervos) سنة 1998 في دراستهما التي شملت 47 بلدا خلال الفترة 1976-1993، ووجدا من خلالها أن سيولة هذه الأسواق ترتبط إيجابيا مع معدلات النمو الحالية والمستقبلية⁽¹⁾.

(1) صالح إبراهيم السحبياني: سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2-4 يوليو 2007، ص 3

المطلب الثالث: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأهم الدراسات التجريبية

1- نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

بشكل عام يمكن تصنيف العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ضمن ثلاث مدارس أو فرضيات وهي:

أولاً: فرضيات الهيكلية المالية (Financial Structuralist Hypothesis):

عبر كل من (Gurly & Shaw) سنة 1960 في كتابهما "النقود في نظرية المال" عن أهمية وحساسية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذهبوا إلى أن نظاماً مالياً متنوعاً ومتطوراً سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية وبتعزيز أكبر للادخار داخل النظام المالي وبتخصيص أمثل له نحو الاستثمار بفضل السوق مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وتعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Raymond Goldsmith) سنة 1969 من أبرز الأعمال التي بلورت الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلية المالية، والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35 دولة متقدمة ونامية، وذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة المالية المتبادلة (F.I.R) التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة القومية، باعتبارها أوسع مفهوم للقياس يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني وهي تقيس كثافة الغطاء المالي للاقتصاد⁽²⁾، ووجد أنه ومن خلال مسيرة التنمية الاقتصادية للدول محل الدراسة فقد نمت بنية النظام المالي بمعدلات أسرع من نمو الناتج القومي والثروة القومية بما يعني ارتفاع مؤشر (F.I.R)

وأن قيمة هذه النسبة في الدول النامية تقل عن نظيرتها في أوروبا ودول جنوب أمريكا.

فوجهة نظر مدرسة البنين الهيكلية تعتمد على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي⁽³⁾.

وأن تشجيع نمو وتوسع مؤسسات النظام المصرفي بإتباع أسلوب تنوع الأدوات المالية وجعلها أكثر انتشاراً سوف يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين يؤدي قصور التطورات المالية إلى إعاقه التنمية والنمو الاقتصاديين.

(1) Pierre Llaui, *Économie financière publique*, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1^{re} édition, 1996, p 177-178.

(2) رمزي فؤاد ميخائيل أبو غزالة: مرجع سابق، ص 10-12

(3) Hussein A.Hassan Al-Tamimi, et al: Finance and growth: Evidence from some Arab countries, *Jornal of Transnational Management Development*, Taylor & Francis Group, Volume 7, Issue 2, 2002, p 3-18

ثانيا: فرضيات الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothesis):

يقوم جوهر هذه الفرضية على الدعوة إلى تخفيف القيود والضوابط المفروضة على النظام المالي وأن تحرير أسعار الفائدة هو الحل لمشكل انخفاض مستويات الادخار والاستثمار.

حيث يعرف التحرير المالي بأنه "إلغاء القيود المفروضة على رؤوس الأموال وتحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق، مع منح استقلالية أكبر للبنوك والمؤسسات المالية وتشجيع المنافسة بينها، من خلال فتح القطاع أمام المؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية"⁽¹⁾.

ووفقا لنموذج (Shaw-Mackinnon, 1973) فإن ظاهرة الكبح المالي تحدث من خلال القيود والضوابط المالية التي يتم فرضها على أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لنسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية، والتي ينتج على سوء تطبيقها تشويه لدور سعر الفائدة في الاقتصاد وخفض معدلات النمو، لذا يرى هذا النموذج أنه يتعين إزالة هذه الضوابط والقيود وترك الحرية لتفاعل قوى السوق من أجل تدعيم عملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

وإذا كان التحليل التقليدي لا يزال غير حاسم فيما يتعلق بعلاقة الادخار بسعر الفائدة فإن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة تبدو أكثر وضوحا، فالمعدلات الأدنى من سعر الفائدة تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنفاق الاستثماري وهو ما من شأنه رفع النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع الدول إلى العمل على خفض أسعار الفائدة (كأحد أشكال الكبح المالي) بهدف إنعاش الطلب الاستثماري وتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن كل من (Mackinnon) و (Shaw) اعترضوا على النظرة التقليدية للعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة، واعتبرا أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سيضمن مستويات عالية من الادخارات المتاحة للاقتصاد وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي⁽³⁾.

(1) رمزي زكي، 1999 العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط 1، 199، ص 73

(2) محمد عزت غزلان: اقتصاديات البنوك والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 354

(3) Baptiste Venet: **libéralisation** financière et développement économique, revue critique de la littérature, université Paris IX dauphine, 2000. 2000, pp 5-6

ثالثا: فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي (Endogenous Models) :

مع تطور الفكر التنموي ظهرت نظرية النمو الجديدة، والتي تمثل إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي أي النمو المستمر للنتاج والذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، وتهدف هذه النظرية أساسا إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق⁽¹⁾، وتبعا لهذه النظرة الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول بعض الاقتصاديين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي.

فقد توصل كل من (Greenwood & Jovanovic) من خلال تطبيق نموذج عام للتوازن إلى أن زيادة ثقة المدخرين اتجاه الوسطاء الماليين تزيد بصفة تلقائية من حجم المدخرات، في حين اهتمت دراسة قام بها (Greenwood & Smith Bruce) بتطبيقهما لنموذج داخلي للنمو بالكيفية التي يساهم فيها الوسطاء الماليون في التخصيص الأمثل للمدخرات⁽²⁾. من جهتهما أوضحا (Bencivenga & Smith) دور هؤلاء الوسطاء في رفع كفاءة التخصيص للادخارات والاستثمارات ودعم التراكم الرأسمالي، كما توصلا إلى أن زيادة حجم الادخار لدى الوسطاء الماليين له أثر فعال على دالة الإنتاج، ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها ومقدرة الوسطاء على تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة والموائمة بينهما⁽³⁾.

كذلك فإن الاقتصاديين (King & Levine) استخدموا نموذجا للنمو الداخلي في إيضاح الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي وقدرتها في الحصول على معلومات كافية عن كفاءة المشروعات قياسا إلى المدخرين الأفراد وهي الميزة التي تتيح لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الأجدى اقتصاديا ومن ثم رفع معدل النمو⁽⁴⁾.

وفي نفس الاتجاه تقريبا، استخدم (Pagano) نموذج "AK" لاقتصاد مغلق وتوصل إلى أن وجود وساطة مالية كفؤة يسمح بتحويل المدخرات إلى استثمارات باستثناء جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة وبهذا فإن المؤسسات الوسيطة بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من حجم هذا التسرب والذي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال⁽⁵⁾.

(1) Greenwood, J and B. Jovanovic, **Financial Development Growth and the Distribution of Income**, Journal of Political Economy, (98) 5, 1990, pp 1076-1107.

(2) Greenwood, J and Smith Bruce-D, **Financial Markets in Development, and the Development of Financial Markets**, Journal of Economic Dynamics and Control, 21(1), 1997, pp 81-145.

(3) Bencivenga, V. and B. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, Review of Economic Studies, 58, 1991, pp 195-209.

(4) King R. and R. Levine: **Finance and Growth: Schumpeter Might be Right**, The Quarterly Journal of Economics, 1993, pp 717-737.

(5) Marco Pagano, **Financial markets and growth An overview**, European Economic Review 37, North-Holland, 1993, pp 613-622.

2- اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو في أهم الدراسات التجريبية

يعد تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لازالت عالقة في هذا الموضوع، فبين التنظير الفكري في تحديد اتجاه هذه العلاقة والدراسات التجريبية التي أجريت على عدة دول فإن الآراء لم تحسم بعد وفيما يلي عرض لوجهات النظر بهذا الخصوص وأهم الدراسات التطبيقية التي استندت إليها.

أولا: فرضية قيادة العرض (Leading Hypothesis-Supply): يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الرأسمالي وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات تحث النمو بشكل أكبر، و قد أيد هذه الفرضية العديد من الاقتصاديين البارزين أمثال:

(Earlier & Hicks 1969 –Shaw 1973 –Mackinnon1973 -Moor 1986 –Diaz & Alejandro 1985 –Fry 1978- King & Levine 1993- Levine & Zervos 1996)

والذين اعتبروا أن الثورة الصناعية في بريطانيا لم تكن ناشئة عن الاختراعات التكنولوجية فحسب بل أن الأنظمة المالية لعبت دورا أساسيا وهاما في هذا التقدم ، فالعديد من الدراسات التي أيدت هذا الرأي ترى أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها يمكن أن يسرع من معدل تراكم رأس المال وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما أبرزته أولى الدراسات الرائدة لـ (Mackinnon & Shaw, 1973)، والتي رأت أن القيود الكمية المفروضة من قبل حكومات الدول النامية تقيد من كمية وإنتاجية الاستثمارات وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم، وأن الحل هو في اتباع السياسات التحريرية التي من شأنها تحفيز الادخار والتوزيع الأمثل للموارد المالية وبالتالي زيادة عرض الائتمان للقطاع الخاص والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الشأن يعتقد (Spellman,1982) أن وجود نظام مالي متقدم وأدوات مالية بسيطة متطورة يؤدي إلى آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد تنعكس في انتقال منحى إمكانات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد⁽¹⁾.

ويرى (King & Levine, 1993) في أحد أهم الدراسات حول دور التطور المصرفي في النمو الاقتصادي لـ 80 دولة نامية خلال الفترة 1960-1986، واللذان استخدمتا في دراستهما عددا من مقاييس التطور المالي منها متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي، ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض، ووظفا عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد ومتوسط التعليم، ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية، حيث أن

(1) خاطر طارق، مفتاح صالح: مقال بعنوان: التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 150.

النتائج المتوصل إليها تدعم بشكل قوي فرضية أن تطور القطاع المصرفي يعزز من النمو الاقتصادي⁽¹⁾. كذلك فإن الدراسة التي قام بها كل من (Levine, Thorsten Beck, Norman Loayza) حول 63 دولة خلال الفترة 1960 - 1995 وباستخدام أسلوب البيانات المقطعية، قد جاءت نتائجها مؤيدة لتأثير تطور القطاع البنكي على القطاع الحقيقي⁽²⁾. وبالنسبة للأسواق المالية فإن دراسة لـ (Sara Zervos, 1996 & Ross Levine) تخص 41 دولة للفترة 1976 - 1993 باستخدام مؤشرات معدل القيمة السوقية، معدل القيمة الكلية المتبادلة، معدل الدوران وغيرها قد أوضحت أن هناك ارتباطا موجبا بين هذه المؤشرات المالية ومتوسط دخل الفرد الحقيقي⁽³⁾. كما قام (Levine) بتحليل طريقة إنتقال التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، حيث وجد أن المنافسة الحادة في السوق وتكاليف المعلومات والمبادلات تخلق الحوافز المناسبة لظهور مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية، والتي تقوم بوظائف مالية مهمة هي تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات الممولة، تسهيل إدارة المخاطر، تسهيل مبادلة السلع والخدمات والاتفاقيات، تصب هذه الخدمات في قناتي التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي واللذان تقودان في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانيا: فرضية إتباع الطلب (Following Hypothesis-Demand): ترى هذه الفرضية أن النمو

المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الذمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإنشاء أخرى جديدة وبالتالي توسع ونمو القطاع المالي⁽⁴⁾. حيث يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (Robinson, 1952) أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى التنمية المالية، ويؤيده (Gurley & Shaw 1955, 1956, 1960, 1967) باعتبار أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية أي أن اتجاه السببية يكون من الناتج القومي إلى الأصول المالية.

(1) King, Robert G, and Levine rose, **Finance, entrepreneurship and Growth: theory and Growth**, Journal of monetary Economics, Vol 32, 1993, pp513-542

(2) Thorsten beck, Ross Levine and Norman loayza, **finance and the sources of growth**, policy research working paper, no 2057, the World Bank, 2000.

(3) شذا جمال الخطيب: العولة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص 31

(4) Darat A, **Are financial deepening and economic growth causally related? Another look at the evidence**, International economic journal, Vol 13, Issue 3, 1999, pp 19-35

كذلك فإن دراسة (Kar & Pentecost, 2000) لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تركيا توصلت إلى نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجدا أن العلاقة ذات اتجاه وحيد من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وحين تم استخدام كل من نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي وجدا أن العلاقة تتجه بالعكس من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي واستنتجا بصورة عامة أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في التطور المالي في تركيا⁽¹⁾.

ثالثا: التأثير المتبادل (قيادة العرض - إنباع الطلب): وفق وجهة النظر هذه فإن هناك علاقة ثنائية أو تبادلية

بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، إذ يضع الاقتصادي (Patrick 1966) فرضيتين في تفسيره للعلاقة التي تربط بين التطورات في القطاع المالي والتطورات في القطاع الحقيقي في أي دولة، حيث يرى أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي حيث يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج وعائد رأس المال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي من خلال استجابة هذا الأخير إلى متطلبات النمو الاقتصادي⁽²⁾.

وقد توصلت دراسة (Arestis & Demetriades, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات للتطورات المالية، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي، إلى وجود سببية مزدوجة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أما دراسة (Demetriades & Hussein, 1996) والتي استخدم فيها نسبة موجودات الودائع ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لـ 16 دولة نامية، فقد جاءت اختبارات السببية لحوالي نصف دول عينة الدراسة مؤيدة للسببية الثنائية، في حين أشارت هذه الاختبارات لعدد آخر من الدول أن التأثير يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

وفي دراسة (Kul & Khan, 1999) تم استخدام نموذج "VAR" المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتم التوصل إلى وجود علاقة متبادلة بين الوسائط المالية ومعدل النمو في الأجل الطويل لجميع الدول المختارة في الدراسة⁽³⁾.

(1) خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 8، ع، 2004، ص 4-5.

(2) Anne Joseph, Mark Raffinot, Baptiste Venet, *Approfondissement financière et croissance analyses empirique en Afrique sub-saharienne*, université Paris IV dauphine, 2001, P 30.

(3) خالد بن حمد عبد الله القدير: مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية
في الاقتصاد التركي

المبحث الأول: الاقتصاد التركي ومكانة التمويل الإسلامي

المطلب الأول: الاقتصاد التركي قبل وبعد سنة 2003.

يمكن ان نقسم الفترات التي مر بها الاقتصاد التركي في دراستنا هذه الى فترتين فترة ما قبل سنة 2003، قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وفترة ما بعد سنة 2003 في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وما شهدته الاقتصاد التركي من تغيرات عميقة.

أولاً: الاقتصاد التركي قبل سنة 2003:

تميّزت فترة ما بعد تحرير الاقتصاد التركي في العام 1981 إلى عام 2003 - وخصوصاً عقد التسعينات - بمرور الاقتصاد بفترات ركود حادّة، بالإضافة إلى حدوث العديد من الأزمات المالية التي كان أبرزها الأزمة المالية والاقتصادية عام 2001. حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذا العقد حوالي 4% سنويًا⁽¹⁾.

كما تميّزت هذه الفترة بعدم وجود إصلاحات حقيقية، مع انتشار الفساد بدرجة كبيرة، وارتفاع في معدّلات التضخم، حتى وصل لرقمين، مع زيادة في تقلبات الاقتصاد الكلي. فسادت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في تركيا، خلال عقد التسعينات، بسبب عدم تطبيق إصلاحات قانونية ومؤسسية كانت لازمة بعد تحرير الاقتصاد في أوائل عام 1980.

واعتمدت تركيا بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي للنمو الاقتصادي، بحجم تجارة يصل لأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي. وكانت الحكومة التركية والأنظمة المصرفية تفتقر إلى الوسائل المالية لدعم النمو الاقتصادي الجاد⁽²⁾.

فقد بلغت معدّلات التضخم حدًا مزمناً خلال عقد التسعينات، إذ تراوحت ما بين 70 - 90%، وفي سبيل مكافحة هذا التضخم المزمّن، اعتمدت تركيا برنامجاً مدعوماً من صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار في عام 1999 وتضمّن هذا البرنامج ربط «الليرة التركية» بالدولار، كما اشترط صندوق النقد الدولي من أجل نجاح هذا البرنامج وجود سياسة نقدية صارمة، بالإضافة إلى مزيد من تحرير الاقتصاد.

(1) د. أشرف إبراهيم مقال بعنوان: «أسطورة» الاقتصاد التركي: هل حقًا هناك معجزة اقتصادية؟ 2016 <https://www.sasapost.com/turkish-economy>

(2) اغيار السوق المال التركي 2001 <https://ar.wikipedia.org/wiki/2001>

هذا البرنامج كان له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد التركي خلال المراحل الأولية، إذ انخفض معدل التضخم وانخفضت أسعار الفائدة على أذون الخزانة من 90% إلى 40%. في نوفمبر عام 2000، وبالرغم من اعتماد برنامج الاستقرار إلا أن الاقتصاد التركي شهد أزمة سيولة، والتي تفاقمت فيما بعد، بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الليرة التركية في فبراير 2001.

كنتيجة لذلك بدأت أسعار الفائدة في التقلب بمعدلات كبيرة. إذ وصلت إلى 873% في شهر جانفي من عام 2001، هذا الارتفاع في أسعار الفائدة أدى إلى صعوبة كبيرة من قبل البنوك في بيع السندات الحكومية التركية والمحافظة على حجم السيولة.

وفي 21 فبراير 2001، شهدت تركيا أسوأ أزمة مالية واقتصادية، والأكثر خطورة في العصر الحديث، حيث انهارت الليرة التركية، وبعدها بشهر فقدت ما يقرب من نصف قيمتها، وهبطت بورصة اسطنبول هبوطاً كبيراً، مما دفع البنك المركزي التركي إلى تعزيز الأسواق المالية بمبالغ كبيرة، تراوحت بين مليارين، وثلاثة مليارات دولار، وشرع الاقتصاد التركي في الانكماش بنسبة 6% في عام 2001⁽¹⁾.

وبالرغم من دعم ومساندة صندوق النقد الدولي، الذي قدم المزيد من الأموال، حتى عام 2001، والتي وصلت إلى 11.4 مليار دولار في شكل قروض، لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وخفض أسعار الفائدة، من خلال العمل على استعادة الثقة، حتى وصل إجمالي التمويل الذي قدمه الصندوق لتركيا منذ ديسمبر عام 1999 إلى ما يقرب من 30 مليار دولار، ومع ذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 6.5% في 2001 وارتفع الدين العام من 38% في عام 2000 إلى 74% من حجم الناتج المحلي في عام 2001، وارتفع معدل البطالة من 6.5% عام 1999 إلى 10.4% في عام 2002.

ثانياً: الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية (بعد سنة 2003):

الإصلاحات الاقتصادية عقب أزمة عام 2001م:

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم، في بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة، كان من نتائجها:

- اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامه.
- ارتفاع معدلات العجز، وحجم المديونية الخارجية.
- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.
- إغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف. وبلغت البطالة حدوداً مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، بفعل إغلاق الشركات والمصانع.
- تفشي الفساد السياسي بصورة كبيرة.

(1) أشرف إبراهيم مقال بعنوان: «أسطورة» الاقتصاد التركي: هل حان هناك معجزة اقتصادية؟ 2016 <https://www.sasapost.com/turkish-economy>

وقد وضعت حكومة العدالة والتنمية آليات اعتمدها للخروج من الأزمة الاقتصادية تتمثل في:

- استئصال المشكلات المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، بما يجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.
- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- اتباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وتحديث النظام الضريبي، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.
- ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن.
- الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص والعمل على حل مشكلاته.
- زيادة التقشف وخفض النفقات⁽¹⁾.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، وتشجيع الشركات الأجنبية على بدء مشروعات في المناطق الأقل نمواً، والاستثمار في قطاعات الطاقة، والتأمين البنكي، والخدمات المالية، وكذلك صناعة السيارات.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية مناسبة على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.
- التحقيق مع المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، خاصة الذين شغلوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة كرؤساء الوزراء السابقين.

1- نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية:

لقد كان لهذه الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة انعكاسات ايجابية على الاقتصاد التركي على المستوى الداخلي والخارجي في السنوات العشر الأخيرة، تمثلت بالآتي:

1-2 على المستوى الداخلي:

- كان معدل دخل الفرد السنوي في عام 2002، لا يتجاوز 3.500 دولار، وأصبح وفقاً للإحصاءات التي نشرت في البرنامج الاقتصادي التركي لعام 2013، 17.468 ألف دولار أمريكي، حيث وصلت تركيا الى وضع متميز كدولة ذات دخل متوسط أعلى في تصنيفات القدرة التنافسية العالمية.
- في عام 2002، بلغت قيمة الصادرات التركية 36 ملياراً، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت 140 ملياراً في نهاية العام 2013.

(1) معمر فيصل خولي: الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش <http://rawabetcenter.com/archives/1009>

وتتوقع تركيا أن تبلغ قيمة صادراتها 500 مليار دولار في العام 2023م عندما تحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء الجمهورية التركية.

- وصل احتياط البنك المركزي التركي من "العملة القيادية" 134 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2013.
- أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية، كان الدولار في عام 2002، يساوي مليوناً ونصف المليون ليرة تركية، ليصبح يساوي 2.6 ليرة تركية في عام 2014.
- أسهمت السياسات الاقتصادية للحكومة في الانخفاض التدريجي والمستمر لنسب التضخم في تركيا، حيث بلغت نسبته 70.8% في نهاية عام 2002. في حين بلغت نسبته حتى شهر سبتمبر 2014 8.9%⁽¹⁾.
- بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي 6.1% بين السنوات 2002-2008، واستمر في نموه حتى وصل 8% نهاية عام 2011، لكن هذا النمو تراجع إلى 3% خلال العام 2014، نتيجة انكشاف تركيا الكبير على منطقة اليورو، التي استحوذت على معظم صادراتها خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وبالتالي كل تداعيات الأزمة الأوروبية انعكست سلباً على الاقتصاد التركي. ووصلت نسبة النمو العام 2016 إلى 2.9%⁽⁰¹⁾.
- ارتفعت أجور الموظفين والعاملين في القطاع العام التركي إلى 188% في السنوات 2002-2009، أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم. كما أقرت الحكومة التركية في العام 2012، نظام زيادة الرواتب الجديد الذي يقوم على مبدأ (4+4) وتعني زيادة بنسبة 4% في النصف الأول من العام يتبعه 4% في النصف الثاني⁽¹⁾.
- بلغ معدل البطالة في 2005 حوالي 9.7%، وارتفع في 2009 إلى 13.4% ثم هبط لأدنى مستوى منذ العام 2005 إلى 8% في عام 2012 ثم عاود الارتفاع إلى أن وصل في فبراير 2015 إلى 10.1%.
- تحسّنت النتائج الاجتماعية في تركيا، حيث انخفض الفقر من 44% في عام 2002 إلى 22% في عام 2012 وعلى الرغم من ذلك، فإن النسب لا تزال عالية، كما أن الحراك الاجتماعي للحكومة لا يزال محدوداً. وكذلك انخفض معدل الفقر المدقع بين عامي 2002-2012 من 13% إلى 4.5% وانخفض معدل الفقر المعتدل من 44% إلى 21%⁽²⁾.
- ارتفع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة في العام 2002، إلى 37.373 ألف شركة أجنبية تعمل في تركيا حتى شهر فيفري من العام 2014. وهو ما يشير إلى أنها أصبحت أرضاً خصبة للاستثمار.
- بلغ عدد الشركات الألمانية في تركيا 5726 شركة، والبريطانية 2661 شركة. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في تركيا، خلال العام 2013 نحو 12 مليار دولار أمريكي.

(1) معمر فيصل خولي: مرجع سابق

(2) أشرف إبراهيم مقال بعنوان: «أسطورة» الاقتصاد التركي: هل حقاً هناك معجزة اقتصادية؟ 2016 <https://www.sasapost.com/turkish-economy>

- ارتفاع العائدات المالية جراء عمليات الخصخصة في الاقتصاد التركي، حيث بلغت عائداتها 13.48 مليار دولار أمريكي.

- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام 2002، تصل إلى 23.5 مليار دولار، انخفض هذا الرقم إلى 6.8 مليار دولار في العام 2009، وتم سداه بشكل نهائي في شهر أبريل عام 2013.

2-2 على المستوى الخارجي:

- مكن النهوض الاقتصادي التركي أنقرة من ممارستها لدور أكثر فاعلية فقد اهتمت بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بيئتها الإقليمية، وتنويعها.

- وبفعل الإصلاح الاقتصادي حققت تركيا في نهاية عام 2013 ناتجا قوميا بلغ 887 مليار دولار أمريكي.

- احتلت مدينة اسطنبول في سنة 2016 المرتبة 27 من ناحية المدن الأكثر تأثيرا اقتصاديا على مستوى العالمي.

- في ظل الإصلاح الاقتصادي تحولت تركيا من دولة كانت تقترض الأموال إلى دولة مانحة لها.

- بلغت إيرادات قطاع السياحة في تركيا نحو 22 مليار دولار في عام 2016

- على الصعيد الإقليمي أصبحت تركيا مرشحة للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي في عام 1999

وبدأت المفاوضات الفعلية للانضمام في أكتوبر 2005. كان لهذه المحاولة عظيم الأثر في إجراء إصلاحات في تركيا.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك اقتصادي لتركيا، وهو يمثل نحو 40% من التجارة التركية، وقد استفادت تركيا

بشكل كبير من تعميق التكامل مع الاتحاد الأوروبي من خلال تطوير كل من الصادرات والواردات والحصول على

التمويل⁽¹⁾.

(1) معمر فيصل خولي: مرجع سابق

المطلب الثاني: نشأت ودور البنوك الإسلامية في النشاط الاقتصادي التركي

أولاً- نشأت البنوك الإسلامية في تركيا:

في عام 1984، شهدت تركيا تأسيس أول بنك يعمل وفقاً لشروط الصيرفة الإسلامية، وتوالت عمليات تأسيس البنوك الإسلامية حتى باتت تركيا تحتضن سبعة بنوك إسلامية تقدم خدماتها للمواطنين الأتراك والأجانب طبقاً لأسس التعامل الإسلامي كالمشاركة والمراحة والمضاربة وغيره.

يعمل نظام الصيرفة في تركيا من خلال 40 بنكاً تقليدياً و6 إسلامية، ويُرجع الخبراء الاقتصاديون الأتراك تنامي نظام الصيرفة الإسلامية في تركيا منذ 1984 وحتى يومنا هذا إلى الانفتاح التركي على الشرق، بالإضافة إلى إثبات النظام الإسلامي نجاعته وفائدته للمصارف التي تعمل بأصوله وللمستثمر سواء الفردي أو التجاري⁽¹⁾.

1- بنك "البركة ترك":

يعد بنك "البركة ترك" (أحد أفرع بنك البركة الرئيسي في البحرين)، المصرف الإسلامي الأقدم في تركيا، وتم افتتاحه عام 1984 بالشراكة ما بين البحرين وتركيا.

ويقوم البنك، بتقديم جميع الخدمات البنكية لجمهور المتعاملين، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل المصرف في 23 ولاية تركية⁽²⁾. يمنح البركة ترك خدماته لعملائه من خلال 210 فرع، ويبلغ عدد الموظفين العاملين في البنك 2763 موظفاً، وحاز البنك على المرتبة الأولى بين البنوك الإسلامية التشاركية من حيث معدل الربح لعام 2015 حيث بلغت أرباحه الصافية 302.9 ملايين ليرة، 100 مليون دولار تقريباً، وبذلك استطاع رفع معدل ربحه بنسبة 19.8% مقارنة بالعام 2014، وتساهم التوتيرة المتتالية في ارتفاع نسبة الأرباح في رفع ثقة كل من المستثمر والمواطن العادي بالبنك، وكوناً لذلك حاز بنك البركة على المرتبة الأولى في استقطاب المستثمر الراغب بالاستثمار وفقاً للمعايير الإسلامية.

2- بنك "كويت ترك":

أعقب تأسيس بنك البركة ترك افتتاح بنك الكويت ترك عام 1989، وذلك كفرع لبنك الكويت الوطني الذي يُعتبر أول بنك مصري في الكويت (تأسس عام 1952 كأول بنك مصري في الكويت)⁽³⁾. ويعتبر البنك أكبر مصرف إسلامي من حيث رصيده التمويلي، ويقوم على الشراكة ما بين تركيا والكويت ويحتوي على 290 فرعاً في مختلف الولايات التركية.

(1) جلال سلمي: الصيرفة الإسلامية في تركيا، مقال، 2016، 14663، <https://www.noonpost.org/content/14663>

(2) وكالة الاناضول: <http://www.yenisafak.com/ar/economy/2553945>

(3) جلال سلمي: مرجع سابق

وبدأ بنك "كويت ترك" بإصدار الصكوك عام 2010، تبعتها الخزانة التركية عام 2012 بإصدار صكوك بقيمة 1.5 مليار دولار، لتصل قيمة الصكوك في السوق التركية عام 2014 إلى 8 مليارات دولار⁽¹⁾.

3- بنك آسيا:

تم افتتاح مؤسسة آسيا التمويلية في الرابع والعشرين من أكتوبر عام 1996، وقد تم تغيير اسمها إلى بنك آسيا التشاركي بتاريخ 20 ديسمبر 2005، قدرت فروع بنك آسيا بـ 201 فرع يعمل بها 2935 موظفًا، وتميز بمنحه فرصة استثمارية كبيرة للعملاء، حيث جعل 54.87% من مجموع أصوله مفتوحة أمام الراغبين في الأسهم الاستثمارية الخاصة بأصول البنك، وتم إصدار قرار إيقاف مؤقت للبنك بتاريخ 18 جويلية 2016 لأسباب سياسية.

4- بنك "تركيا فاينانس": تأسس عام 2005 (برز المصرف من خلال اندماج مصرفي "فاميلي"، ومصرف "الأناضول" عام 2005)، بالشراكة ما بين تركيا والمملكة العربية السعودية، برأس مال قدره 250 مليون ليرة تركية (84 مليون دولار). وبلغ الرصيد المالي في العام 2015 إلى نحو 2600 مليون ليرة تركية (873 مليون دولار)، ويملك البنك 265 فرعاً موزعةً على الولايات التركية⁽³⁾.

5- بنك الزراعة (الحكومي): في شهر ماي سنة 2015 عملت الحكومة التركية على افتتاح نافذة إسلامية (تتعامل وفقاً لنظم الصيرفة الإسلامية) لبنك الزراعة (الحكومي) باسم "زراعة كاتيليم" (ziraat katılım)، ويعمل البنك أساساً بنظام الفائدة، لكن بعد ازدياد أعداد المستثمرين العرب في تركيا، استشعرت الحكومة بضرورة وجود فروع إسلامية للبنك، ولا تختلف الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها عن بنك البركة والكويت ترك بشكل كبير.

وفي شهر ماي 2016 وصل الرصيد المالي لدى "بنك زراعة كاتيليم" إلى نحو 747 مليون ليرة تركية (250 مليون دولار)، ويعمل البنك في 23 مدينة تركية.

6- بنك "وقف" (الحكومي): تأسس البنك عام 1954، وبدأ بنك "وقف" (الحكومي) بفتح نوافذ إسلامية له في شهر فيفري 2016، برأس مال قدره 825 مليون ليرة تركية (277 مليون دولار)، بعد أن قامت الحكومة التركية بإعطاء التعليمات اللازمة لفتح أفرع إسلامية تابعة له.

ويعمل مصرف "خلق" (halk bank) "الحكومي حالياً، على استكمال استعداداته، لخوض غمار السوق ليدعم بذلك عدد المصارف غير الربوية في تركيا⁽¹⁾.

(1) جلال سلمي: مرجع سابق، 14663/2016، <https://www.noonpost.org/content/14663>

(2) وكالة الأناضول: 2553945/2016، <http://www.yenisafak.com/ar/economy/2553945>

(3) جلال سلمي: مرجع سابق

ثانيا: دور البنوك الإسلامية في النشاط الاقتصادي التركي:

يشكل التمويل الإسلامي أكثر من خمسة في المائة من إجمالي السوق المصرفية التركية، ومن المتوقع أن ترتفع حصة التمويل الإسلامي خلال السنوات القادمة، ليصل حسب الخطة التي تبنتها الحكومة التركية لرفع حصة التمويل الإسلامي إلى عشرين في المائة بحلول عام 2023.

وقد شكل مجموع الأصول في المصارف الإسلامية نحو 5.10%، من نسبة جميع البنوك في البلاد خلال سنة 2016، مقارنة مع أقل من 4.5% العام 2015.

وبلغت أرباح البنوك الإسلامية في تركيا، لعام 2016، 759 مليون ليرة تركية (246 مليون دولار أمريكي) وسجل القطاع المصرفي التركي ككل أرباحاً قيمتها 26 مليار ليرة (8.45 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها، وتشكل نسبة الأرباح البنوك الإسلامية منها نحو 2.9%. وامت أصول المصارف الإسلامية بنسبة 15.3% العام 2015 لتصل إلى 120 مليار ليرة تركية (39.036 مليار دولار).

وبلغت قيمة الأصول في 2014 نحو 104 مليار ليرة تركية (33.83 مليار دولار أمريكي). في المقابل، بلغت قيمة أصول جميع البنوك في تركيا نحو 2.357 ترليون ليرة تركية (766.732 مليار دولار).

ولقد ساهمت البنوك التشاركية الخاصة الإسلامية بشكل عام في خاصية تمويل المشاريع الفردية والتجارية الاستثمارية كتمويل مشاريع الإعمار والصناعة والزراعة والخدمات، بالإضافة إلى مشاريع المضاربة والمراجحة وعقود السلف والحسابات الجارية وحسابات الودائع والبطاقات الائتمانية الشرائية وغيرها.

فلقد أصبح لهذه البنوك دورا هاما في دفع حركة النمو في تركيا، خاصة بعدما اثبت نظام التمويل الإسلامي صموده ضد اهتزازات السوق الناتجة عن وهمية رؤوس الأموال كالتي شهدها العالم إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمتعه بقدرة عالية على الإنتاجية وإنعاش السوق المحلي، كذلك ما اثبتته عقود الصيرفة الإسلامية من نجاعة تكفل الفائدة للبنك والمقترض أو المتعامل مع الشروط المرنة لهذه العقود.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي

على الرغم من الدور المتزايد للتمويل الإسلامي سواء في الاقتصاد التركي أو الاقتصاد العالمي، لا نجد سوى عدد قليل من الدراسات التي تركز على المالية الإسلامية كأداة لتنمية الاقتصاد الحقيقي. معظم هذه الدراسات إما اعتمدت نهج ثنائي المتغيرات أو تميل إلى حذف متغيرات هامة في الاقتصاد الكلي، والتي قد تؤثر على العلاقة بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الحقيقي. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة لملء الفجوة الأدبية من خلال التحقيق في العلاقة في سياق اختلاف المتغيرات من خلال تضمين ليس فقط المؤشرات المصرفية الإسلامية ومتغيرات الانتاج الاقتصادي، ولكن من خلال المتغيرات الأخرى التي يحتمل أن يكون لها تأثير كبير على تطور الصناعة المالية الإسلامية.

بدأ العمل المصرفي والتمويل الإسلامي في تحقيق تقدم في أكثر من 75 بلدا على مستوى العالم، ومع تزايد وجوده وتأثيره، تركز العديد من الدراسات على الدور الفريد الذي يمكن أن تلعبه في عملية النمو الاقتصادي.

يعتبر النظام المالي الإسلامي المثالي هو في الغالب نظام قائم على الإنصاف، مما يشير إلى وجود صلة وثيقة بين القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي، ومن المفترض أن تكون العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاه. ومن شأن نظام مالي إسلامي متطور أن يحشد المزيد من صناديق الاستثمار وأن يخصص لنفسه من خلال تعزيز الاستثمار نمو القطاع الحقيقي. ومن شأن وجود قطاع حقيقي صحي وسريع أن يحقق عائدا أكبر للمصارف الإسلامية، وبالتالي تعزيز تنميتها.

ومن أهم السمات المميزة للنظام المالي الإسلامي الذي يمكنه من المساهمة بشكل فريد في عملية النمو الاقتصادي هو مبدأ تقاسم الأرباح الذي يعزز الإنصاف في توزيع الدخل، مما يؤدي إلى العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أنه يحسن كفاءة تخصيص رأس المال حيث أن العودة إلى رأس المال تعتمد على إنتاجيتها. وعلاوة على ذلك تشجع المؤسسات المالية الإسلامية الاستثمار حيث يتلقى المودعون الاستثماريون حصة من أرباح المصارف. وبصفة عامة ونظرا لتقليل التركيز على تمويل الديون، من المتوقع أن يكون النظام المالي الإسلامي أكثر استقرارا من نظيره التقليدي، وبالتالي يتم تجنب فقدان رأس المال والثروة بسبب الأزمات المالية المتكررة وآثارها السلبية على عملية النمو. مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر استدامة (Sassi & Goaid, 2010) (1)، وعلى الرغم من أدوار المؤسسات المالية الإسلامية في النمو الاقتصادي إلا أن الدراسات في هذا المجال كانت في معظمها مفاهيم ونظرية.

هناك دراسات تجريبية قليلة بسبب ندرة البيانات ووجود عدد قليل من الدول ذات النظام المالي الإسلامي، وفي معظمها يعتبر النظام المالي الإسلامي صغير مقارنة بالنظام المالي التقليدي المهيمن.

(1) Goaid, M., & Sassi, S. (2010). Financial development and economic growth in the MENA region: What about Islamic banking development? Institut des Hautes Etudes.

وقد أجرى (Nagaoka, 1988) (1)، إحدى الدراسات النظرية التي تستكشف إمكانيات التمويل الإسلامي للمساهمة في النمو الاقتصادي للاقتصاد الحديث والعالم الإسلامي. ومن خلال المعالجة النظرية للخصائص المميزة للمنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي، يتبين أن التمويل الإسلامي يدمج القطاع النقدي في القطاع الحقيقي (النظام المالي المتكامل)، الذي يوصف بأنه نظام مالي عالمي يتميز بإمكانات كبيرة للتنمية المستدامة. ويمكن الاستدلال على ذلك من أن العلاقة الوثيقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والاقتصاد الحقيقي ستمكنها من المساهمة بفعالية أكبر في التنمية الاقتصادية من نظيرتها التقليدية.

وفي نفس السياق، يشير (Nedra & Khoustem, 2012) (2) إلى أن الوساطة المالية التشاركية الإسلامية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي، من خلال مبدأ الربح والخسارة. كما أنه يقلل من تكاليف المعاملات ويسمح بتقاسم المخاطر وكل هذه تؤدي إلى تحقيق الاستفادة المثلى من عملية التوفير والاستثمار.

من الناحية التجريبية، استخدم (Sassi & Goaid, 2010) بيانات بانال غير متوازنة من عام 1962 إلى عام 2006 في 16 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستخدم طريقة العزوم المعممة (GMM) للتحقيق في تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي. باستخدام الائتمان الذي تقدمه المصارف الإسلامية إلى القطاع الخاص لتمثيل الوساطة المالية، كشفت النتائج الإجمالية عن عدم وجود علاقة معنوية بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، وفي بعض الحالات كانت العلاقة سلبية معنوية (خاصة في حالة البلدان المصدرة للنفط). وقد أظهرت المصارف الإسلامية، على وجه الخصوص، ارتباطا ضعيفا بالنمو الاقتصادي. وقد تعكس هذه النتيجة مشكلة "المرض الهولندي" التي ترتبط عادة بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

استنتاج مماثل توصل إليه كل من (Yousefi & Chami & Barajas, 2010) (3) الذين وجدوا أن الآثار الإيجابية للتعقيم المالي على النمو الاقتصادي تختلف بين البلدان المصدرة للنفط والدول غير المصدرة للنفط. وتبين أن عملية التعقيم المالي أصغر بكثير في البلدان المصدرة للنفط مقارنة ببقية العالم. ومع ذلك، فإن الجمع بين البنوك الإسلامية والتقليدية في نفس النموذج الذي تم القيام به في الدراسة قد لا يعزل بوضوح تأثير البنوك الإسلامية على النمو، وقد تكون هناك بعض الآثار المرتدة بينهما.

(1) Nagaoka, S. Islamic finance for sustainable development: its historical background and potentialities in the modern world. 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Qatar National Convention Centre, Doha, 21 December, 2011.

* المرض الهولندي: تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عاما. أول من نشر المصطلح كان مجلة "الإيكونوميست" البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959.

(2) Khoustem, B. J., & Nedra, B. A. (2012). Islamic participative financial intermediation and economic growth. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 8(3), 44-59.

(3) Barajas, A., Chami, R., & Yousefi, S. R. (2010). The finance-growth nexus re-examine: Are there cross-region differences? IMF working paper.

وتمقارنة حالة بلدان آسيوية مختارة ودول مجلس التعاون الخليجي، يقيم (يوسف وبلوس، 2013) (1) مساهمة التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي في ماليزيا واندونيسيا ودول مختارة من دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من بين البلدان السبابة التي اعتمدت الممارسات المصرفية الإسلامية. وباستخدام البيانات السنوية على مدى الفترة من 2000 إلى 2009 حيث تم استخدام التكامل المشترك لبيانات البانل، وتحليل التباين ودوال نبض الاستجابة توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تساهم في عملية نمو هذه البلدان، على المدى القصير والطويل. ومع ذلك على المدى القصير، فإن هذه المساهمة أقوى في ماليزيا واندونيسيا عنها في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

في دراسة السلاسل الزمنية، بحث (عبده وابراهيم وعمر، 2012) (2) العلاقة بين التنمية المالية الإسلامية والتقليدية مع النمو الاقتصادي في البحرين. وباستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الربع الأول لسنة 2000 إلى الربع الرابع لسنة 2010 وباستخدام اختبار التكامل المشترك لـ (Juselius - Johanson) ونموذج تصحيح الخطأ، تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولكن على المدى القصير، لم يتم العثور على أي دليل على وجود علاقة بينهما. وبشكل عام، وجد أن التمويل الإسلامي له علاقة ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في البحرين. وعلى النقيض من ذلك، وجد أن التمويل التقليدي له علاقة قوية بالنمو الاقتصادي، على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

وفي سياق إندونيسيا، (بحث عبده وعمر، 2012) (3) العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 2003-2010، حيث تم استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج وجود علاقة هامة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، في المدى القصير والطويل. ومع ذلك، فإن كلا الدراستين تعتمدان طريقة مباشرة للعلاقة، أي باستخدام انحدار للتمويل المصرفي الإسلامي والودائع على النمو الاقتصادي دون إشراك محددات أخرى من عوامل النمو، مثل تكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري والتضخم، والتي قد تؤثر على متانة نتائجها.

وفي حالة ماليزيا، بحث (Mulyany & Furqani, 2012) (4) العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في ماليزيا، واحدة من الدول الرائدة في التمويل الإسلامي. وقد استخدم الباحثان اختبار التكامل المشترك ونموذج أشعة تصحيح الأخطاء (VECM) على بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة من 1997 إلى 2004.

(1) Yusuf, R. M., & Bahlous, M. (2013). Islamic banking and economic growth in GCC & East Asia countries. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 4(2), 151-172.

(2) Abduh, M., Brahim, S., & Omar, M. A. (2012). A study on finance-growth nexus in dual financial system countries: Evidence from Bahrain. *World Applied Sciences Journal*, 20(8), 1166-1174.

(3) Abduh, M., & Omar, M. A. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 5(1), 35-47.

(4) Furqani, H., & Mulyany, R. (2009). Islamic banking and economic growth: Empirical evidence from Malaysia. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 30(2), 59-74.

وباستخدام إجمالي تمويل البنوك الإسلامية كمؤشر للوساطة المصرفية الإسلامية. أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه طويلة الأمد بين الاستثمار الإسلامي والاستثمار الثابت، حيث يتسبب الناتج المحلي الإجمالي في نمو البنوك الإسلامية (بما يتفق مع فرضية إتباع الطلب). وتدعم النتائج التفسيرات النظرية بأن المصارف الإسلامية تعزز الاستثمار الذي سيؤدي أيضاً، إذا ما كان مثمراً، إلى تنميتها.

بمحت (عبد المناب وعبد عمر، 2012) ⁽¹⁾ باستخدام بيانات فصلية ممتدة من عام 1998 إلى عام 2012 العلاقة السببية بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي وكذلك بين التنمية المصرفية الإسلامية وتكوين رأس المال في ماليزيا. وباستخدام اختبارات (Toda-Yamamoto) وبوتستراب غرانجر غير السببية، أظهرت النتائج أن التنمية المالية الإسلامية تسبب النمو الاقتصادي وليس العكس. وهذا يعني أن تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا سيساهم في النمو.

استخدم (يازدان غودارزي فرحاني ومسعود داستان، 2013) ثلاثة أساليب قياسية وهي (Auto) ARDL (Regressive Distributed lag)، (VAR) (شعاع الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive Model) وشعاع نماذج تصحيح الخطأ (VECM)، لدراسة العلاقة بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي على عينة من ثماني دول (البحرين، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، اليمن، ماليزيا، إندونيسيا ومصر) خلال الفترة 2000-2010.

أظهرت النتائج أن التنمية المالية الإسلامية (مقاسة بإجمالي التمويل الإسلامي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP) تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ريم وآخرون (2013) اختبروا العلاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي وذلك استناداً إلى عينة تتكون من 15 بلداً ملاحظة في خمس فترات رباعية ⁽²⁾ متتالية من سنة 1990 إلى سنة 2009، وقد استخدموا المتغيرات الممثلة في: سيولة الخصوم للبنوك الإسلامية، مجموع التمويل الإسلامي، حجم النشاط المصرفي الإجمالي معبر عنه بنشاط التجزئة ونشاط الجملة، وهذا لقياس تطور القطاع المالي الإسلامي.

أظهرت النتائج القياسية باتباع طريقة العزوم المعممة (GMM) Generalized Method of Moment أن مؤشر عمق المالية الإسلامية مقاس بسيولة خصوم المصارف الإسلامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ولكن يبقى هذا التأثير ضعيفاً.

كذلك، محمد وآخرون (2014) قاموا بدراسة العلاقة بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الفترة 1980-2012 في الأردن، حيث أظهرت النتائج القياسية باستخدام اختبار جرانجر وجود علاقة سببية متبادلة بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الأردن ⁽³⁾.

(1) Abdul Manap, T. A., Abduh, M., & Omar, M. A. (2012). Islamic banking-growth nexus: Evidence from Toda-Yamamoto and bootstrap Granger causality test. *Journal of Islamic Finance*, 1(1), 59-66.

(2) بيك وإلفين (2004) استخداماً المتوسطات الخماسية (متوسط كل خمس سنوات) لبياناتهم لإلغاء السنوات الخالية من المعطيات وتقييم الأثر الطويل المدى للتنمية المالية على النمو الاقتصادي.

(3) El Mehdi MAJIDI : La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, Thèse pour le Doctorat en Sciences Économiques, Académie de Bordeaux , 2016 .pp77-78

مصعب وطبش (2014) قيموا العلاقة بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في قطر. فترة الدراسة تمتد من عام 1990 إلى عام 2008. وفي هذه الدراسة استخدم الباحثان إجمالي قيمة التمويل الإسلامي والتي تتماشى مع الشروط الإسلامية بدلا من القروض المصرفية التي تقوم على سعر الفائدة (التمويل الإسلامي / الناتج المحلي الإجمالي). وأشارت النتائج إلى أنه في المدى الطويل فإن التنمية المالية الإسلامية (مقاسة بإجمالي التمويل الإسلامي) ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي. ولكن في المدى القصير، اختبارات السببية لجرانجر اظهرت وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي. هذا يعني أن النمو الاقتصادي يحفز من جهة النظام المالي الإسلامي لكي يتطور، ومن جهة أخرى النظام المالي الإسلامي يحفز النمو الاقتصادي في قطر⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن الدراسات المذكورة أعلاه قد تعاني من التحيز الإحصائي بسبب إهمال المتغيرات. إن الافتراض بأن النمو الاقتصادي الذي يحدده التمويل الإسلامي فقط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مقيد نوعا ما بالمعنى الإحصائي. وفي سياق تحديد الدخل القياسي، يلعب القطاع الخارجي دورا هاما وخاصة بالنسبة لاقتصاد مفتوح مثل تركيا حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤثر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي المحلية والتي غالبا ما تقاس بالتضخم الذي يلعب دورا كبيرا في التأثير على تطور القطاع المالي بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة والأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

وقد تداركت دراسة لـ (Kassim Salina, 2015)⁽²⁾ إهمال هذه المتغيرات من خلال دراسة للتمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي للتجربة الماليزية، التي تهدف إلى معالجة هذا التقييد من خلال التحقيق في آثار التمويل الإسلامي على القطاع الحقيقي للاقتصاد الماليزي، مع التحكم في المتغيرات الأخرى التي تحدد النمو مثل الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي والتضخم، اعتمدت هذه الدراسة على اختبار التكامل المشترك على أساس نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). حيث أظهرت النتائج إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل للتمويل الإسلامي للنشاط الاقتصادي الحقيقي بينما الودائع المصرفية الإسلامية لا تؤثر على الإنتاج الصناعي على المدى القصير، مما يشير إلى التأخر بين وقت تلقي الودائع وتوجيه أموال هذه الودائع للأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

(1) El Mehdi MAJIDI : La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Académie de Bordeaux , 2016 , pp77-78.

(2) Kassim, S., Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience, Global Finance Journal (2016); Volume 30, May 2016, Pages 66-76

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لعلاقة المالية الإسلامية بالنمو الاقتصادي في تركيا

المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

1- المتغيرات ومصادر البيانات

لتمثيل القطاع الحقيقي للاقتصاد (وهو المتغير التابع في تحليل العلاقة بين التمويل والنمو) سنستخدم مؤشر الإنتاج الصناعي كممثل للنمو الاقتصادي. وهذا مناسب بالنظر إلى العلاقة المتوقعة نظريا بين التمويل الإسلامي والأنشطة الاقتصادية الحقيقية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فقد تم النظر في اثنين من مؤشرات التنمية المالية الإسلامية وعدة مؤشرات رئيسية للاقتصاد الكلي. أولا، نستخدم إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية لتحصيل قدرة البنوك الإسلامية على تعبئة الأموال من الوحدات الفائضة من الاقتصاد، وثانيا، نستخدم التمويل الإجمالي من قبل المصارف الإسلامية كمؤشر للدلالة على قدرة البنوك الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. وقد اعتمدت هذه المؤشرات لأنها استحوذت على جميع الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لتعبئة وتخصيص الأموال.

يتم إدراج تكوين رأس المال الثابت كبديل لتراكم رأس المال أو الاستثمار، وهو أحد القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها للوسطاء الماليين التأثير على النمو. ومن أجل تجنب مشكلة التحيز بسبب المتغيرات المحذوفة، يتم تضمين المتغيرات الأخرى في النموذج للسيطرة على الآثار المحتملة لعوامل تحديد النمو الأخرى. وهي الإنفاق الحكومي العام (الذي يمثل القطاع العام)، والانفتاح التجاري (يمثل القطاع الخارجي)، والتضخم (كمؤشر للاستقرار الاقتصادي الكلي). وقد تؤدي النفقات الحكومية إلى تحديد الميزانية، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو إذا كان تمويل الاقتراض من النظام المالي ينطوي على إمكانية حجب الاستثمارات الخاصة. وبدلا من ذلك، يمكن للإنفاق الحكومي إذا ما نفذ بفعالية، أن يسهم إسهاما إيجابيا في النمو. وهناك مؤشر آخر للاقتصاد الكلي، وهو الانفتاح التجاري يفترض أنه يسهم إسهاما إيجابيا في النمو الاقتصادي من خلال توفير إمكانية وصول أصحاب المشاريع المحليين إلى الأسواق الأجنبية. ويشير ذلك إلى استقرار الأسعار في الاقتصاد، الأمر الذي يعطي بدوره أثرا على قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالتالي مستويات الودائع والتمويل من قبل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي. ويتسق اختيار المتغيرات أيضا مع الدراسات الحالية في هذا المجال مثل Salina Kassim (2015) ويوسف وبجلوس (2013) عبد المناب وآخرون. (2012)، عبده وآخرون. (2012)، عبده وعمر (2012)، Furqani-Mulyany (2009)، من بين الدراسات الأخرى.

من حيث طبيعة البيانات، تستخدم هذه الدراسة بيانات ربع سنوية للفترة من الربع الرابع لسنة 2005 إلى الربع الرابع لسنة 2016، مقاسة بالعملة المحلية. حيث تم الحصول على بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي والودائع لدى البنوك

الإسلامية والتمويلات الإسلامية من النشرات الإحصائية للبنك المركزي التركي⁽¹⁾ والبيانات عن المتغيرات المتبقية تم الحصول عليها من قاعدة بيانات المعهد التركي للإحصاء⁽²⁾.

2- أسس التقدير ومدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يعتمد هذا البحث على تقنية التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين التطورات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي. حيث يتم اختيار منهجية البحث على أساس وجود جذر الوحدة الذي تتميز به معظم بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي والمالي التي يمكن أن تسبب في انحدارات زائفة. وقد استخدم نهجان رئيسيان للتكامل المشترك على نطاق واسع في الأدبيات، طريقة الاختبار على مرحلتين المبنية على البواقي لاختبار عدم وجود تكامل مشترك لإنجل وغرانجر (1987) وطريقة انحدار تخفيض الرتب (Reduced-rank regression) القائم على أساس جوهانسون وجوزيلوس (1990). ومع ذلك، هناك شرط مهم لتطبيق هذه الأساليب هو أن المتغيرات يجب أن تكون متكاملة من نفس الرتبة $I(1)$.

ونظرا للقيود التي تفرضها مقاربات إنجل وغرانجر وجوهانسون وجوزيلوس على التكامل المشترك، فإن هذا البحث يعتمد نهج الاختبار للتكامل المشترك على أساس نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كما قدمه بيساران وشين وسميث (2001). القائم على أساس اختبارات جذر الوحدة حيث لا يفرض نموذج (ARDL) بأن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات كلها مستقرة في قيمها أي متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$. ويجب ألا يكون أحد المتغيرات متكاملًا من الرتبة $I(2)$ ، (بيساران والأخريين، 2001).

ففي نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، بصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع "الاستجابة" (Y) بسبب التغيرات في المتغيرات المفسرة (X_i) تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية وطويلة نسبيا فإن المتغيرات المفسرة المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. هذا وتكون إحدى طرق بناء الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل (X_i) كمتغيرات مفسرة باستخدام نماذج التأخير "Distributed models lag".

أي تضمين سلسلة من متغيرات الفجوات المفسرة لضمان عملية تعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \delta_0 X_t + \delta_1 X_{t-1} + \delta_2 X_{t-2} + \dots + \delta_q X_{t-q} + \mu_t$$

ويمكن التعبير عن السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي (Y_t) الذي

يعتمد على القيم السابقة (Y)، يمثل بنموذج الانحدار الذاتي AR(p) Autoregressive Model:

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

(1) CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY (<http://www.tcmb.gov.tr>)

(2) TURKISH STATISTICAL INSTITUTE (www.turkstat.gov.tr)

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية في حين من خلال دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات مفسرة ويمكن التعبير في حالة وجود K من المتغيرات المفسرة بالنموذج التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_q X_{t-q} + \varepsilon_t$$

وتعتبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي والنموذج هو انحدار ذاتي أي أن المتغير Y_t هو مفسر جزئياً بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما لديه مكونات ابطاء موزعة في شكل فجوات متتالية للمتغير المفسر X وأحياناً يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع.

β_0 : يمثل الحد الثابت.

p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t).

q : رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

t : متغير الزمن (الاتجاه الزمني).

ويمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً بـ $ARDL(p,q)$. وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM). ويمتاز هذا الأسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بما يلي: (1)

1. قادر على التمييز بين المتغيرات المفسرة والتابعة.
2. إمكان تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه.
3. يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
4. المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفؤة لأنها تسهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.
5. يمكن تطبيقه في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة للنموذج على شكل $ARDL(p,q_1,q_2,\dots,q_k)$ مكون من متغير تابع Y وعدد k من المتغيرات المفسرة X_1, X_2, \dots, X_k على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_{k+1} \Delta X_{kt-i} + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 X_{1t-1} + \delta_3 X_{2t-2} + \dots + \delta_{k+1} X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

(1) جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34،

حيث أن:

- C : الحد الثابت.
- Δ : الفروق من الدرجة الأولى.
- K : عدد المتغيرات.
- P : فترة إبطاء المتغير التابع Y .
- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات المفسرة X_1, X_2, \dots, X_k .
- $B_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\delta_1, \delta_2, \dots, \delta_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ويستند نموذج "ARDL" للتكامل المشترك على تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). وفي هذا

البحث فإن النماذج التي تتضمن كل من الودائع والتمويل المصرفي الإسلامي هي على التوالي كما يلي:

- نموذج (01) ودائع المصارف الإسلامية:

$$\begin{aligned} \Delta(LPI)_t = & c + \delta_1 (LDBI)_{t-1} + \delta_2 (LFCF)_{t-1} + \delta_3 (LOC)_{t-1} + \delta_4 (LDP)_{t-1} + \delta_5 (INF)_{t-1} \\ & + \delta_6 (LPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_1 \Delta(LDBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 \Delta(LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 \Delta(LOC)_{t-1} \\ & + \sum_{t=1}^p \beta_4 \Delta(LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 \Delta(INF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 \Delta(LPI)_{t-1} + \mu_t \quad \dots (01) \end{aligned}$$

- نموذج (02) تمويل المصارف الإسلامية:

$$\begin{aligned} \Delta(LPI)_t = & c + \delta_1 (LDBI)_{t-1} + \delta_2 (LFCF)_{t-1} + \delta_3 (LOC)_{t-1} + \delta_4 (LDP)_{t-1} + \delta_5 (INF)_{t-1} \\ & + \delta_6 (LPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_1 \Delta(LDBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 \Delta(LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 \Delta(LOC)_{t-1} \\ & + \sum_{t=1}^p \beta_4 \Delta(LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 \Delta(INF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 \Delta(LPI)_{t-1} + \mu_t \quad \dots (02) \end{aligned}$$

حيث

- | | |
|---|---|
| LOC : الانفتاح التجاري. | P : فترة الإبطاء الأمثل. |
| LDP : الإنفاق الحكومي العام. | c : الثابت. |
| INF : معدل التضخم. | LPI : مؤشر الإنتاج الصناعي. |
| μ_t : حد الخطأ العشوائي. | $LDBI$: الودائع لدى البنوك الإسلامية. |
| $\delta_1, \delta_2, \delta_3, \delta_4, \delta_5, \delta_6$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ). | $LFCF$: تمويل البنوك الإسلامية. |
| $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل. | $LFCF$: إجمالي تكوين رأس المال الثابت. |

جميع المتغيرات هي في شكل لوغاريتم الطبيعي، باستثناء التضخم، وهو معدل ويمكن أن يحتوي على قيم سالبة.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين: (1)

- H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0$$

- H_1 : الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0$$

مع ذلك، فإن توزيع إحصائية "F" ليست معياراً لاختبار الحدود. وبالتالي، يتم تقييم إحصائية "F" المحسوبة باستخدام القيم الحرجة التي قدمها بيساران وآخرون (2001). حيث تتكون القيم الحرجة هذه من مجموعتين، القيم الحرجة ذات الحدود الدنيا والتي تفترض أن تكون جميع المتغيرات ساكنة من الرتبة $I(0)$ والقيم الحرجة العليا التي تفترض أن تكون جميع المتغيرات ساكنة من الرتبة $I(1)$. وبالتالي فإن قاعدة القرار هي إذا كانت الإحصائية "F" المحسوبة أقل من القيمة الدنيا، فلا يمكن رفض H_0 وبالتالي نستنتج أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. ومن ناحية أخرى عندما تكون الإحصائية "F" المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، فإننا نرفض H_0 ونخلص إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة. وبدلاً من ذلك، فإذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحدين، تكون النتائج في هذه الحالة غير حاسمة.

وعند إنشاء علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم تقدير نموذج طويل الأمد لكل من نماذج الودائع والتمويل

الإسلامي على التوالي كما يلي:

$$(LPI)_t = \beta_0 + (LPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 (LDBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 (LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_4 (LOC)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 (LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 (INF)_{t-1} + v_t \quad \dots(03)$$

$$(LPI)_t = \beta_0 + (LPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 (LFBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 (LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_4 (LOC)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 (LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 (INF)_{t-1} + v_t \quad \dots(04)$$

ومن أجل الحصول على معاملات المدى القصير، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فتصبح

مواصفات نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتصحيح الخطأ للنموذجين كما يلي:

$$\Delta(LPI)_t = \beta_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 \Delta(LPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 \Delta(LDBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 \Delta(LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_4 \Delta(LOC)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 \Delta(LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 \Delta(INF)_{t-1} + \phi ECT_{t-1} + v_t \quad \dots(05)$$

$$\Delta(LPI)_t = \beta_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 \Delta(DLPI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_2 \Delta(LFBI)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_3 \Delta(LFCF)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_4 \Delta(LOC)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_5 \Delta(LDP)_{t-1} + \sum_{t=1}^p \beta_6 \Delta(INF)_{t-1} + \phi ECT_{t-1} + v_t \quad \dots(06)$$

ومع ذلك، فإن التكامل المشترك ينطوي فقط على السببية ولكنه لا يظهر اتجاه العلاقة. وفقا لإنجل وجرانجر (1987)، إذا تم العثور على التكامل المشترك بين المتغيرات، ينبغي دراسة العلاقة السببية ضمن إطار تصحيح الخطأ الديناميكي كما هو موضح في المعادلتين. (5) و (6).

يوفر نموذج تصحيح الخطأ الفرصة لفصل السببية لجرانجر في الأجل الطويل والقصير. يتم ادخال ديناميكية الأجل القصير في معاملات محددة للأخطاء المبطة، في حين أن تصحيح الخطأ يحتوي على معلومات سببية الأجل الطويل وبالتالي إذا كان معامل كل متغير مستقل مبطاً معنوياً، فإنه يدل على سببية الأجل القصير وسلبية ومعنوية تصحيح الخطأ تدل على سببية الأجل الطويل (أديب الله ويوسف ودحلان، 2011)⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار طول التأخر الأمثل أمر بالغ الأهمية في جميع مراحل التحليل المبينة أعلاه، وعادة يتم استخدام اثنين من معايير اختيار طول تأخر الأمثل. معيار (Schwarz) ومعيار (AIC). واختيار (Schwarz) يعتمد على أصغر طول تأخر ممكن، ومن ناحية أخرى يختار (AIC) أقصى طول تأخر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج القائمة على (Schwarz) لديها خطأ التنبؤ أقل من (AIC) في جميع الحالات (Jalil & Ma, 2008)⁽²⁾. ومن هنا لتجنب خطأ التنبؤ نستند على تحديد طول التأخر في هذه الدراسة إلى معيار (Schwarz).

أيضاً، يتم تنفيذ اختبارات لتشخيص جودة واستقرار النماذج، من خلال إجراء اختبار الارتباط التسلسلي واختبار عدم التجانس واختبار طبيعية الأخطاء واختبار الاستقرار.

(1) Kassim, S., Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience, Global Finance Journal (2016); Volume 30, May 2016.

(2) Jalil, A., & Ma, Y. (2008). Financial development and economic growth: Time series evidence from Pakistan and China. Journal of Economic Cooperation, 29(2), 29–68.

المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة واستقراره السلاسل الزمنية

إن نقطة الانطلاق في أغلب الدراسات "القياسية الاقتصادية"، التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية تتمثل في مرحلة دراسة استقراره هذه السلاسل، بحيث نتائج هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في هذا النوع من النمذجة القياسية. نظريا نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، أما عمليا فإنه يمكن التأكد من استقراره السلاسل الزمنية من خلال الدراسة البيانية (التمثيل البياني)، ومن ثم نتقل للدراسة الإحصائية (الاختبارات الإحصائية) ويتم ذلك كما يلي:

- التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي "Correlogram" بحيث يمكننا هذا الأخير من أخذ فكرة مبدئية حول استقراره السلسلة الزمنية وذلك من خلال ملاحظة معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) بحيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر بمعنوية من أجل كل $K > 0$ هذا نظريا أما عمليا فإنه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تنعدم بسرعة، غير ذلك فإنه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.

- الاختبارات الإحصائية (اختبارات الجذور الأحادية)، هذه الأخيرة وبالإضافة إلى كون نتائجها أكثر دقة فيما يتعلق بالحكم على استقراره السلاسل الزمنية، فإنها تمكننا من معرفة سبب عدم الاستقرار، ومن أكثر الاختبارات شيوعا، اختبار "ديكي-فولر (DF) و اختبار ديكي-فولر "المطور (ADF)".

بعد تحديد النموذج المناسب (I, II, III, IV, V, VI) يتم اختبار فرضية وجود الجذر الأحادي (عدم استقراره السلسلة الزمنية)، وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد النموذج المناسب لإجراء اختبارات الاستقرار أمر في غاية الأهمية، ومن جهة أخرى فإن عملية تحديد النموذج المناسب تعتبر صعبة نوعا ما وذلك لتعدد المعايير المعتمدة للانتقال من نموذج لآخر ونجد في هذا الصدد ما يلي:

- إن الانتقال من اختبار "DF" (أي من النماذج الثلاث الأولى (I, II, III)) إلى اختبار "ADF" (أي النماذج الثلاث الأخرى (IV, V, VI))، يتم بناء على وجود الارتباط الذاتي في النموذج محل الدراسة من عدمه.

- يتم الانتقال بين نماذج اختبار "DF" أو نماذج اختبار "ADF"، بالاعتماد على اختبار معنوية معاملات كل من الثابت والاتجاه العام، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم الانطلاق من النماذج الأكثر عمومية (بوجود الاتجاه العام والثابت) إلى النماذج الأخرى.

سنعتمد في دراسة استقراريه المتغيرات محل الدراسة على الاستراتيجيه المبسطه لاختبارات جذر الوحدة حسب المخطط بالملحق رقم (02) (1).

1- دراسة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لمتغيرات الدراسة:

عند القيام باختبار استقراريه المتغيرات بطريقة ديكي - فولر "DF" أظهرت النتائج وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لكل متغيرات النموذج، ولذلك سوف نعتمد على طريقة ديكي - فولر المطورة "ADF" التي تأخذ بعين الاعتبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

عن طريق استخدام عدد من التأخيرات الزمنية الملائمة إلى غاية انعدام الارتباط الذاتي ولتحديد عدد التأخيرات سنعتمد على معايير (Schwarz - Akaike).

2- تحديد فترات التأخير الملائمة لمتغيرات النموذج حسب معياري (AIC - Schwarz)

جدول رقم (01) ملخص فترات التأخير للمتغيرات

المتغيرات	درجة التأخير	النموذج
LPI لوغاريتم مؤشر الانتاج الصناعي	P=4	$lpi_t = c + b_t + lpi_{t-1} + \delta_1 lpi_{t-1} + \delta_2 lpi_{t-2} + \delta_3 lpi_{t-3} + \delta_4 lpi_{t-4} + \varepsilon_t$
LDBI لوغاريتم مجموع ودائع البنوك الاسلاميه	P=1	$ldb_{it} = c + b_t + ldb_{it-1} + \delta_1 lpi_{t-1} + \varepsilon_t$
LFBI لوغاريتم مجموع تمويلات البنوك الاسلاميه	P=3	$lfb_{it} = c + b_t + lfb_{it-1} + \delta_1 lpi_{t-1} + \delta_2 lpi_{t-2} + \delta_3 lpi_{t-3} + \varepsilon_t$
LFCF لوغاريتم تكوين رأس المال الثابت	P=6	$lfb_{it} = c + b_t + lfb_{it-1} + \delta_1 lpi_{t-1} + \delta_2 lpi_{t-2} + \delta_3 lpi_{t-3} + \delta_4 lpi_{t-4} + \delta_5 lpi_{t-5} + \delta_6 lpi_{t-6} + \varepsilon_t$
LOC لوغاريتم الانفتاح التجاري	P=2	$loc_t = c + b_t + loc_{t-1} + \delta_1 loc_{t-1} + \delta_2 loc_{t-2} + \varepsilon_t$
LDP لوغاريتم نفقات الادارة العمومية	P=3	$ldp_t = c + b_t + ldp_{t-1} + \delta_1 ldp_{t-1} + \delta_2 ldp_{t-2} + \delta_3 ldp_{t-3} + \varepsilon_t$
INF التضخم	P=4	$inf_t = c + b_t + inf_{t-1} + \delta_1 inf_{t-1} + \delta_2 inf_{t-2} + \delta_3 inf_{t-3} + \delta_4 inf_{t-4} + \varepsilon_t$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (01) المستخرج من برنامج *Eviews 9*

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المتغيرات لديها ارتباط ذاتي بين الأخطاء وللتخلص من هذا الارتباط تم دراسة عدد التأخيرات لكل متغير حسب معياري (AIC - Schwarz)

3- اختبارات جذور الوحدة ودرجة استقراره المتغيرات بالاعتماد على اختبارات (ADF)

جدول رقم (02) ملخص نتائج اختبارات جذر الوحدة ودرجة استقراره المتغيرات

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	درجة الاستقرار
LPI لوغاريتم مؤشر الانتاج الصناعي	-3.2446 0.0905 *	-2.9605 0.0041 ***	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$
LDBI لوغاريتم مجموع الودائع لدى البنوك الاسلامية	-2.1131 0.5241	-12.9365 0.0000 ***	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$
LFBI لوغاريتم مجموع تمويلات البنوك الاسلامية	-3.2078 0.0265 **	-1.7646 0.0738 *	سلسلة مستقرة في المستوى $I(0)$
LFCF لوغاريتم تكوين رأس المال الثابت	-3.3355 0.0767 *	-3.3355 0.0201 **	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$
LOC لوغاريتم الانفتاح التجاري	-1.8916 0.3329	-10.0595 0.0000 ***	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$
LDP لوغاريتم نفقات الادارة العمومية	-3.4366 0.0611 *	-13.3463 0.0000 ***	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$
INF التضخم	-2.0732 0.2561	-8.5359 0.0000 ***	سلسلة مستقرة في الفرق الأول $I(1)$

(*) معنوية عند 10 %، (**) معنوية عند 5 %، (***) معنوية عند 1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (02) المستخرج من برنامج *Eviews 9*

4- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

يجب الإشارة هنا بأنه لجأنا إلى نموذج ARDL لأنه لا يمكن استخدام الاختبارات الأخرى للتكامل المشترك

لاختلاف درجة تكامل المتغيرات من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$.

ويوضح الجدول رقم (03) اختيار فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$

جدول رقم (03) فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج

النموذج	فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$
(01)	(3, 1, 4, 2, 3, 3)
(02)	(1, 1, 0, 3, 3, 0)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (03) والملحق رقم (04) المستخرجة من برنامج *Eviews 9*

المطلب الثالث: تقدير نماذج ARDL وتحليل النتائج

1- تقدير نماذج ARDL:

1-1 اختبار وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي التقدير واختبار ثبات التباين:

من المهم اختبار ثبات تباين أخطاء النموذج بحيث تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمات لا تكون متنسقة بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانهيار في النموذج. ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول: يتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

- الثاني: يتعلق باختبار عدم ثبات التباين

(Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)

أولا بالنسبة النموذج (01):

- اختبار الارتباط الذاتي: من الملحق رقم (10) تظهر نتائج الاختبار ل P-value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05، أي أن $Obs * R\text{-squared} < Chi\text{-Square}(6)$ وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي.

- اختبار ثبات التباين: من الملحق رقم (12) تظهر نتائج الاختبار ل P-value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05 أي أن $Obs * R\text{-squared} < Chi\text{-Square}(21)$ ، إذا نقبل فرضية عدم (يوجد ثبات التباين).

ثانيا بالنسبة النموذج (02):

- اختبار الارتباط الذاتي: من الملحق رقم (11) تظهر نتائج الاختبار ل P-value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05، أي أن $Obs * R\text{-squared} < Chi\text{-Square}(2)$ وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي.

- اختبار ثبات التباين: من الملحق رقم (13) تظهر نتائج الاختبار ل P-value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05 أي أن $Obs * R\text{-squared} < Chi\text{-Square}(13)$ ، إذا نقبل فرضية عدم (يوجد ثبات التباين).

2-1 اختبار التكامل المشترك، اختبار الحدود « Bounds Test »:

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية عدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات ويوضح الجدول (04) نتائج هذا الاختبار

جدول رقم (04) نتائج اختبار الحدود

نتائج اختبار الحدود (اختبار F) للعلاقة طويلة الأجل

نموذج F= 5,55 DBI		نموذج F= 16,27 FBI		إحصائية F- المحسوبة
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	مستوى المعنوية
2.93	1.81			10%
3.34	2.14			5%
3.71	2.44			2.5%
4.21	2.82			1%

- بالنسبة للنموذج (01)، نلاحظ أن قيمة إحصائية F- لاختبار الحدود "Bounds Test" هي 5.55 أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة 05 %، وعليه نرفض فرضية لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- بالنسبة للنموذج (02)، نلاحظ أن قيمة إحصائية F- لاختبار الحدود "Bounds Test" هي 16.27 أكبر بكثير من الحدود العليا للقيمة الحرجة 1 %، وعليه نرفض فرضية لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ومنه نستنتج بأنه توجد علاقة قوية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

وقد تم استخدام نموذجي ARDL المقدرين بواسطة طريقة المربعات الصغرى للحصول هذه النتيجة حيث:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (01) 95,34 % ومعامل التحديد المعدل 92,54 %.

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (02) 93,94 % ومعامل التحديد المعدل 92,69 %.

ومن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين (ودائع وتمويل البنوك الإسلامية)، نلاحظ أن 80.74 % من الأخطاء لنموذج التمويل الإسلامي يتم تصحيحها في فترة واحدة (ربع سنوية) لإعادة النموذج للأوضاع التوازنية طويلة الأجل، نفس الشيء بالنسبة لنموذج الودائع الإسلامية إلا أنه بنسبة أقل تقدر بـ 47.90 %.

1-3 نموذج العلاقة طويلة الأجل لنموذجي ARDL:

الجدول رقم (05) نتائج التقدير للعلاقة طويلة الأجل للنموذج (01) و (02)

تقدير نموذجي ARDL للعلاقة طويلة الأجل

النموذج مع متغير تمويل البنوك الإسلامية		النموذج مع متغير ودائع البنوك الإسلامية		المقدرات
FBI		DBI		
الإحصائية t-	المعاملات	الإحصائية t-	المعاملات	
		-0.033830	-0.004111	LDBI
***6.656850	0.125559			LFBI
***11.17494	0.387397	***4.090930	0.512353	LFCF
***-3.212162	-0.318489	-0.740353	-0.110872	LOC
***-7.542834	-0.291300	***-3.391595	-0.308969	LDP
**2.283310	0.003060	*-1.991198	-0.010361	INF

ملاحظة: *** معنوية إحصائية عند مستوى 1% ** معنوية إحصائية عند مستوى 5% * معنوية إحصائية عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 9

4-1 تقديرات العلاقة القصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

الجدول رقم (06) نتائج التقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (01) و (02)

تقدير نموذجي ARDL للعلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

النموذج مع متغير تمويل البنوك الإسلامية		النموذج مع متغير ودائع البنوك الإسلامية		المقدرات
FBI		DBI		
لإحصائية t-	المعاملات	لإحصائية t-	المعاملات	
****-7.234494	-0.807434	***-3.218499	-0.479026	LPI(-1)
		-0.033862	-0.001969	LDBI(-1)
***5.580848	0.101381			LFBI(-1)
***6.579282	0.312798			LFCF
		**2.784475	0.245430	LFCF(-1)
***-3.860741	-0.257159	-0.692130	-0.053111	LOC(-1)
***-5.334240	-0.235206	**2.569797	-0.148004	LDP(-1)
2.182403	0.002471			INF
		**2.091561	-0.004963	INF(-1)
		-0.129840	-0.020997	D(LPI(-1))
		*-1.889341	-0.300264	D(LPI(-2))
		***-3.764280	-0.250676	D(LDBI)
***6.027937	0.756998			D(LFBI)
		***7.632211	0.537516	D(LFCF)
		0.955424	0.090038	D(LFCF(-1))
		0.004000	0.000354	D(LFCF(-2))
		1.338754	0.092611	D(LFCF(-3))
0.826065	0.061199	1.325509	0.133789	D(LOC)
**2.599769	0.195144	1.127280	0.129943	D(LOC(-1))
**2.269246	0.174791			D(LOC(-2))
-0.473157	-0.033087	1.420549	0.130228	D(LDP)
*2.038163	0.151372	**2.196608	0.252688	D(LDP(-1))
***3.659137	0.191406	***3.428199	0.334075	D(LDP(-2))
		-0.303241	-0.000550	D(INF)
		1.320222	0.002205	D(INF(-1))
		**2.692997	0.004490	D(INF(-2))
***-10.69811	-0.807434	***-5.164800	-0.479026	CointEq(-1)

ملاحظة: *** معنوية إحصائية عند مستوى 1% ** معنوية إحصائية عند مستوى 5% * معنوية إحصائية عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 9

2- تحليل النتائج (قياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات)

2-1 تحليل نتائج تقديرات العلاقة طويلة الأجل:

تم تقدير نموذجين في هذه الدراسة، الأول يتعلق بإيداع البنوك الإسلامية كمؤشر للتنمية المالية الإسلامية، والثاني يشمل تمويل المصارف الإسلامية. (وترد نتائج كلا النموذجين في الجدولين 5 و6 أعلاه). وقد وجد أن الودائع لدى البنوك الإسلامية ليس لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي على المدى الطويل، أي غير معنوية إحصائياً، ولو أخذنا بالنتيجة بغض النظر عن الجانب الإحصائي نجد أن إشارتها سالبة أي لها تأثير عكسي، حيث أن التغير بنسبة 1% في الودائع المصرفية الإسلامية تؤدي إلى نقصان بنسبة ضعيفة 0.004% في الإنتاج الصناعي على المدى الطويل. ومن المتوقع ألا تكون جميع الودائع في البنوك الإسلامية مخصصة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. وعلى الرغم من أن مبادئ الصيرفة الإسلامية تضمن أن التوفير يتطابق مع الاستثمار، إلا أن بعض المدخرين قد لا يرغبون في الاستثمار، بل يحافظون على أموالهم لأغراض السيولة بموجب عقد الوديعة. في هذه الحالة، يتم تخفيض مبلغ الادخار الموجه للاستثمار لأنه على عكس البنوك التقليدية، في البنوك الإسلامية توجيه المدخرات لأغراض الاستثمار ليست آية، بل تبقى في تقدير المودع أو المدخر.

من جهة أخرى، فإن تمويل البنوك الإسلامية لها تأثير قوي ودلالة إحصائية قوية في حدود 1% على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية على المدى الطويل مع تغير بنسبة 1% في تمويل المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 0.126%. ويظهر أن الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية في تركيا تسهم إسهاماً إيجابياً في النمو الاقتصادي للبلد. إن المساهمة القوية للتمويل الإسلامي في القطاع الحقيقي تتماشى مع مبدأ التمويل الإسلامي الذي يوفر روابط قوية بين القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد. وهذه النتيجة تتفق مع استنتاجات عبده وآخرون. (2012) في البحرين، يوسف وبحلوس (2013) في ماليزيا وإندونيسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. Kassim (2015) في ماليزيا وعبده وعمر (2012) في إندونيسيا.

وفي كلا النموذجين، بدا أن الاستثمار في شكل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي له الأثر الأقوى على الإنتاج الصناعي. وهذا يدل على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في اقتصاد تركيا. أما الانفتاح التجاري له أثر سلبي على الناتج الصناعي في كلا النموذجين غير أنه ليس له دلالة إحصائية في النموذج الأول (ودائع البنوك الإسلامية). ومعنوية إحصائية قوية في النموذج الثاني وقد نعزي ذلك إلى اعتماد الاقتصاد التركي على الاستيراد الذي له تأثير سلبي على المنتج الصناعي المحلي.

كما نجد أن الانفاق الحكومي له دلالة إحصائية قوية في كلا النموذجين إلا أنه يؤثر تأثيراً سلبياً في الأجل الطويل على الإنتاج الصناعي في تركيا، فيرجع سبب ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم ما يكبح النشاط الصناعي والنشاط الاقتصادي ككل وفي هذا الإطار نجد أن للتضخم أهمية في التأثير على الإنتاج الصناعي على المدى الطويل

خاصة في النموذج الثاني (التمويل الإسلامي) حيث تغير بنسبة 1% في التضخم يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 0.003% وبمعنوية إحصائية في حدود 5% ويمكن تفسير ذلك إلى اعتماد الاقتصاد التركي على الاستيراد خاصة المنتوجات النهائية فعند ارتفاع الأسعار قد يكون للمنتوج المحلي دور في استقطاب شريحة من المستهلكين على أساس تنافسية الأسعار. أما في النموذج الأول (ودائع البنوك الإسلامية) وعلى العكس له تأثير سلبي على الإنتاج الصناعي وبمعنوية إحصائية في حدود 10%.

2-2 تحليل نتائج تقديرات العلاقة القصيرة الأجل

يظهر الجدول (06) نتائج الأثر القصير الأجل لتأثير البنوك الإسلامية على تنمية الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. ويظهر أن الودائع المصرفية الإسلامية لا تؤثر على الإنتاج الصناعي على المدى القصير، مما يشير إلى التأخر بين وقت تلقي الودائع وتوجيه أموال هذه الودائع للأنشطة الاقتصادية الحقيقية وهذا ما لاحظناه عند فترات الإبطاء أصبح للودائع المصرفية الإسلامية تأثير على الإنتاج الصناعي بمعنوية إحصائية عند 1%.

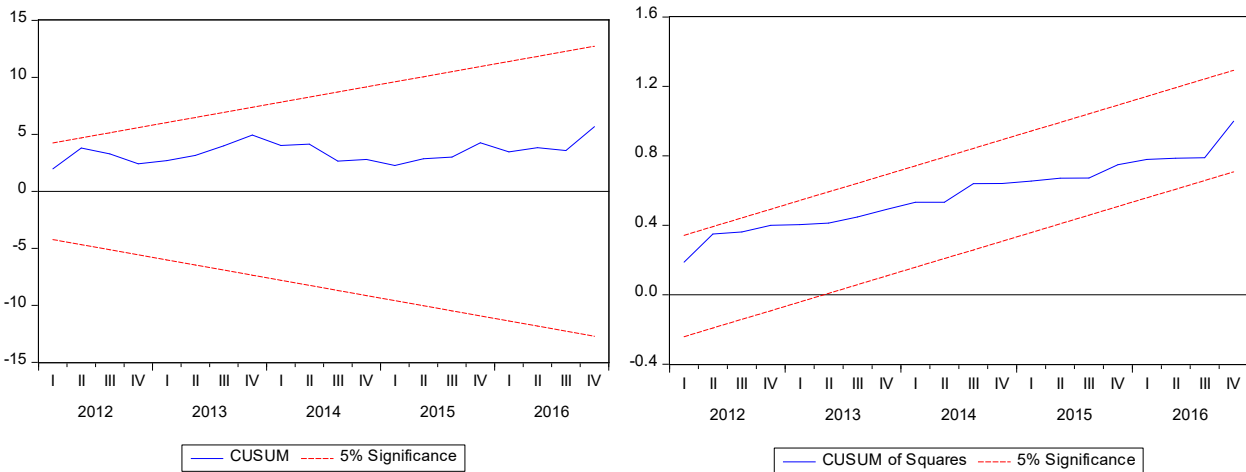
وتأخذ البنوك الإسلامية هذا الفارق الزمني لأداء الأنشطة الأخرى المتعلقة بالوساطة المالية، مما يساعد على التخفيف من المخاطر وتنويعها، وفي نهاية المطاف، ضمان تخصيص الأموال لفرص استثمارية مستحقة. وتظهر النتائج أيضا على المدى القصير، أنه ليس لودائع البنوك الإسلامية سببية غرانجر على الإنتاج الصناعي. إن فترة تصحيح الخطأ لنموذج الودائع المصرفية الإسلامية هي (-0.4790) ذات معنوية إحصائية ما يعني أن 47.90% من الانحرافات عن مسار التوازن يتم تعديلها في ربع واحد من السنة، مما يشير إلى وجود علاقة سببية غرانجر طويلة الأجل من الودائع المصرفية الإسلامية إلى الإنتاج الصناعي.

من ناحية أخرى، فإن تمويل البنوك الإسلامية له تأثير إيجابي وهام على الإنتاج الصناعي على المدى القصير، مما يشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل من البنوك الإسلامية لتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي. وهذا يتعارض مع نتائج عبده وآخرون (2012) في البحرين، ولكن عززت نتائج يوسف وبجلوس (2013) في ماليزيا وإندونيسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وعبده وعمر (2012) في إندونيسيا وKassim Salina (2015) في ماليزيا.

تصحيح الخطأ هو (-0.8047) وهو ذو دلالة إحصائية عند 1%، وهذا يعني 80.74% من جميع الانحرافات من مسار التوازن على المدى الطويل يتم تعديلها في ربع واحد. كما أنه يدل على وجود علاقة سببية غرانجر طويلة الأجل من التمويل المصرفي الإسلامي في تركيا إلى الاقتصاد الحقيقي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج قسيم (2015) وعبد المناب وآخرون (2012). وقد أظهرت قيم معامل التحديد R^2 : 0.9394 و0.9534 لنماذج الودائع وتمويل البنوك الإسلامية على التوالي على أنها ملائمة ولهما قدرة تفسيرية جيدة.

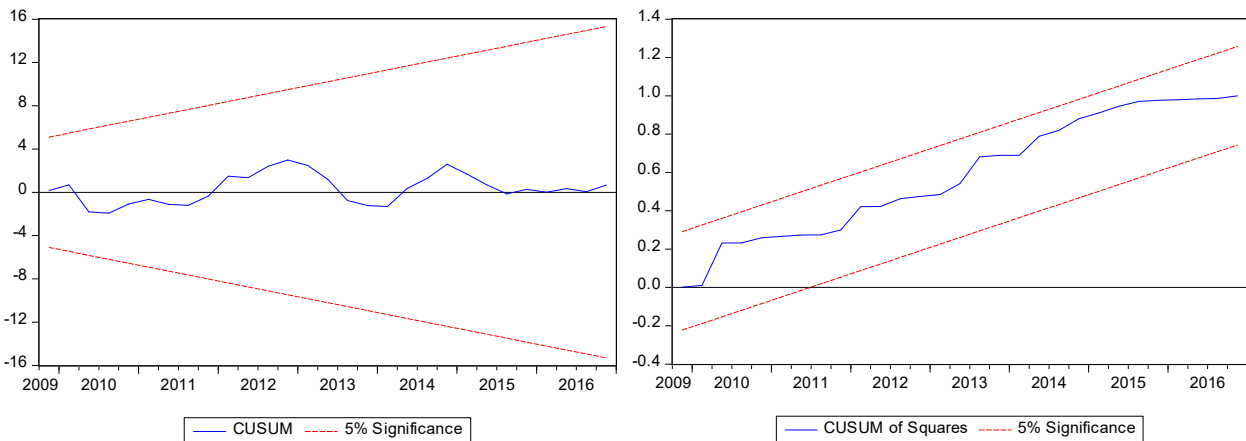
وكما اقترح بيساران وآخرون (1997)، يتم إجراء اختبارات للمجموع التراكمي للبقايا المعاوذة (CUSUM) ومجموع المربعات التراكمي للبقايا المعاوذة (CUSUMSQ) لاختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج. ويعتبر هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين، وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUMSQ)، داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (± 2.5) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

الشكل (01) اختبار المجموع التراكمي المعاوذة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج (01)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 9

الشكل (02) اختبار المجموع التراكمي المعاوذة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج (02)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 9

أدت اختبارات المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM) ومجموع المربعات التراكمي للبقايا المعادة (CUSUMSQ) للتحقق من الاستقرار الكلي للمعاملات المقدرة في جميع الانحدارات. وتظهر نتائج كلا النموذجين أن جميع أجزاء إحصاءات (CUSUM) و (CUSUMSQ) تقع في الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5%. ولذلك فإن الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع المعاملات في الانحدارات مستقرة، لا يمكن رفضها، وبالتالي، فإن النتائج تعتبر ملائمة وجيدة.

الخاتمة

لقد حاولنا بالنظر إلى تزايد أهمية ونسبة الأصول المصرفية الإسلامية ووجودها المتزايد في القطاع المالي العالمي بصفة عامة والقطاع المالي التركي بصفة خاصة إلى تقييم دور القطاع في تعزيز الاقتصاد الحقيقي للبلد. وتم استخدام هذا البحث في إطار نموذج ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك من أجل التحقق التجريبي في تأثير الودائع والتمويلات المصرفية الإسلامية على الإنتاج الصناعي في تركيا. وأظهرت النتائج أن الودائع الإسلامية لا تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الحقيقي على المدى القصير، ولا على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تقترح الدراسة على أن البنوك الإسلامية يجب أن تعزز الودائع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل جذب المدخرين على المدى الطويل وتجنب الفارق الزمني في تجميع الأموال لأغراض الاستثمار. وتتفق هذه النتيجة بشكل جيد مع دور المصارف الإسلامية كمستثمر وبالتالي فإن المصدر الرئيسي للأموال يجب أن يكون طويل الأمد في طبيعته لتمكين البنوك من الاستثمار في مشاريع استثمارية منتجة.

كما أظهرت النتائج أن أنشطة التمويل المصرفي الإسلامي تسهم بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية على المدى القصير والطويل، مع زيادة المساهمة في الأجل الطويل. وتشير هذه النتيجة إلى أن المصارف الإسلامية في تركيا تضطلع بدور الوساطة المالية في تجميع الأموال وتوجيهها إلى أنشطة الاستثمار المنتج.

وقد أصبحت مساهمات التمويل الإسلامي في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية ممكنة بمبدأ المشاركة في رأس المال. وينبغي أن تؤدي العلاقة بين المستثمرين والمصارف الإسلامية على أساس مفهوم تقاسم المخاطر إلى رصد أفضل للاستثمارات وبالتالي زيادة الإنتاجية، وزيادة استقرار القطاع المالي بسبب غياب مخاطر أسعار الفائدة، وبالتالي نمو اقتصادي أكثر استدامة. وهذه السمات واضحة في مختلف أدوات التمويل الإسلامي، مثل (المضاربة) تقاسم الأرباح و(المشاركة) مشروع مشترك، و(الإجارة) التأجير. فعلى سبيل المثال، تعد المضاربة والمشاركة ترتيبات تمويلية طويلة الأجل حيث يتم تقاسم الربح والخسارة بين المدخر والمستثمر على أساس النسبة المناسبة.

وتداعيات هذه النتائج على ممارسة الصيرفة الإسلامية في تركيا هي أنه نظراً لعدم ازدهار مساهمات وودائع المصارف الإسلامية في الاقتصاد الحقيقي على المدى القصير والطويل، تحتاج البنوك إلى تصميم المزيد من الودائع طويلة الأجل مثل نظير شهادة الإيداع القابلة للتداول في المصارف التقليدية، بمعنى أن البنوك والشركات يجب عليها الاستفادة من القواعد الجديدة التي تيسر إصدار صيغ متنوعة من السندات الإسلامية (الصكوك). حيث يعتبر إصدار الصكوك من جهات حكومية أو بنوك إسلامية حتى الآن محدود العدد. ومنعدم بالنسبة لقطاع الشركات. وكذلك إصدار الصكوك الثانوية ذات الآجال الأطول التي ستساعد في الموازنة بين آجال الخصوم والأصول لدى البنوك وفي تنويع مصادر التمويل.

وفيما يتعلق بالتمويل، على الرغم من أنه يسهم في الإنتاج الصناعي في كل من المدى القصير والطويل، فإن التأثير على المدى البعيد يظهر أقوى من المدى القصير، وبالتالي تحتاج البنوك إلى الموازنة بين أموالها لأغراض توسيع الأعمال التجارية. وعلى الرغم من أن الودائع والتمويل من المفترض أن يكونا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً في الصيرفة الإسلامية إلا أن هذه النتائج تشير إلى خلاف ذلك، ولذلك يجب على البنوك اتخاذ تدابير مناسبة لسد هذه الفجوة.

أخيراً أصبح من الضرورة تعديل بعض القوانين في تركيا، "لتكون أكثر مرونة ووضوحاً لدعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي، وتوفير قسم مستقل في البنك المركزي التركي، يكون له استقلالية في تطبيق الإشراف على البنوك الإسلامية".

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

- ﴿ وَ عَلَى اللَّهِ فَضْلُ السَّبِيلِ ﴾ (النحل الآية 09)
- ﴿ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ﴾ (المائدة الآية 66)
- ﴿ وَ سَفَرًا قَاصِدًا ﴾ (التوبة الآية 42)
- ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ (لقمان الآية 19)
- ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج الآية 78).
- ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ هُمُ الْأَمْثَلُ وَ هُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ (الأنعام الآية 82)
- ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ وَ لَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (الأعراف الآية 96)
- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنفال الآية 27)
- ﴿ وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ (الإسراء الآية 34)
- ﴿ وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة الآية 275)
- ﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة الآية 286)
- ﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ (الطلاق الآية 07)
- ﴿ وَ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (آل عمران الآية 189)
- ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ أَنْفِقُوا بِمَا جَعَلَكُمْ مَسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ أَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (الحديد الآية 07)
- ﴿ وَ إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (سورة البقرة الآية 280)
- ﴿ وَءَاخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتْتِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (المزمل، الآية 20)

كتب الحديث:

- السنن الكبرى للبيهقي، جزء 6
- ابن الأثير: جامع الأصول من أحاديث الرسول، جزء 1، كتاب البيع
- ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، الحديث 32
- بدر الدين العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جزء 22، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً
- سنن ابن ماجه، جزء 12
- صحيح البخاري، جزء 7، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع
- صحيح مسلم، جزء 16، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره في دمه وعرضه وماله
- صحيح مسلم، جزء 1، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فأجره بالنار

الكتب:

- أحمد النجار: المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، جدة، ط2، 1974
- إبراهيم فاضل الدبو: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج، الأردن، ط1، 2008
- أبو زيد عبد العظيم: بيع المراجعة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دمشق، دار الفكر، 2004
- السيد سابق: فقه السنة، مصر، الشركة الدولية للطباعة، ط1، 2004
- حمد بن عبد الرحمن جنيدل: منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، شركة العبيكان، الرياض، 1406 هـ

- حامد بن عبد الله العلي: تيسير بعض أحكام البيوع والمعاملات مجموعة محاضرات عن أحكام البيوع والمعاملات، 1423 هـ
 - حمد بن عبد الرحمن وإيهاب حسين، الإستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، ج 1، دار جرير، الاردن، 2009
 - خالد أمين وحسين سعيد، العمليات المصرفية الاسلامية، دار وائل، الأردن، ط1، 2008
 - رياض صالح عودة: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دار الهادي، لبنان، ط 1، 2005
 - رمزي زكي: العملة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط 1، 1999
 - رضا صاحب أبو حمد: الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2006
 - رفيق يونس المصري: أصول الاقتصاد الإسلامي، طبعة 3، دار القلم، دمشق، 1999
 - زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب، القاهرة، ط1، 2004
 - سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001
 - شهاب أحمد سعيد العززي: إدارة البنوك الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط 1، 2012
 - شيخون محمد: المصارف الاسلامية، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2002
 - شذا جمال الخطيب: شذا جمال الخطيب، العملة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002
 - ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، دار شباب الجامعة، 2006
 - طابيل مصطفى: القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، طنطا، مطابع غباشي، 1999
 - عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان 1998
 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
 - فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان- الاردن، ط1، 2006
 - كمال توفيق: منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى مجلة جامعة ملك عبد العزيز، مجلد 16، عدد 2، 2003
 - محمود الخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر، ط1، 1988.
 - محمود سحنون: الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006
 - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2012، ط4
 - محمد عزت غزلان: اقتصاديات البنوك والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002
 - مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007
 - محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، طبعة 2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1986
- الرسائل والأطروحات الجامعية:**

- أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي، الرياض، 2009
- رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2007
- رمزي فؤاد ميخائيل أبوغزالة، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي الأردن حالة تطبيقية للفترة (1968-1988)، ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن 1991
- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998 - 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير - بسكرة، 2015
- سليمان بن ناصر العجاجي، المسؤولية الجنائية عن اعمال البنوك الاسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة الامير نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2007
- طبري سعد: دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي رسالة ماجستير الجزائر، 2001/2000
- فلاق علي: تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2002/2001

الدوريات والمجلات:

- الحاج طارق: مساهمة البنوك الاسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج 17، 2003
- أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل: القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بينة إضافية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 39، العدد 1، 2012
- السيد علي عبد النعم: دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية للبلدان العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 16، 1998
- جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013
- خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ع8، 2004
- عمار حمد خلف: قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011
- عبادي سليمان: تقييم أداء البنوك الإسلامية في فلسطين، مركز تطوير القطاع الخاص، نشرة، 2001.
- القواميس والمعجم والموسوعات:
- المعجم الأوسط للطبراني، جزء 15
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي - أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، دار الحديث، مصر ط 1، 2000
- مختار الصحاح للرازي - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر بك، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان
- المؤتمرات والملتقيات والندوات:
- الشرع مجيد: النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم الى: المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، 2003
- سوزان كرين، ريشي جويل، مشفق مبارك، زنده ساب، تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الندوة الثالثة حول التطور المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 7-8 ديسمبر 2003
- صالح صالح، عبد الحليم غربي: مداخلة بعنوان: كفاءة صلب وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية 2009
- صالح إبراهيم السحيباني: سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2-4 يوليو 2007
- المواقع الالكترونية
- أشرف إبراهيم مقال بعنوان: «أسطورة» الاقتصاد التركي: هل حقاً هناك معجزة اقتصادية؟ <https://www.sasapost.com/turkish-economy>
- اختيار السوق المالي التركي 2001 <https://ar.wikipedia.org/wiki/2001>
- جلال سلمى: الصيرفة الإسلامية في تركيا <https://www.noonpost.org/content/14663>
- معمر فيصل خولي: الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الاخير إلى الانتعاش <http://rawabetcenter.com/archives/1009>
- وكالة الاناضول: <http://www.yenisafak.com/ar/economy/2553945>
- د. عوض بن عوض يسلم أستاذ الاقتصاد المشارك قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة حضرموت الجمهورية اليمنية - مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية ص <https://www.iefpedia.com> 02
- <http://www.tcmb.gov.tr> The Central Bank of the Republic of Turkey
- <http://www.turkstat.gov.tr> The Turkish Statistical Institute
- <https://ieconomics.com>
- <http://www.tradingeconomics.com>

- <https://fred.stlouisfed.org>
- <http://www.zawya.com>
- <http://www.ifsb.org>
- <https://www.imf.org>
- <http://data.worldbank.org>
- <https://www.quandl.com>

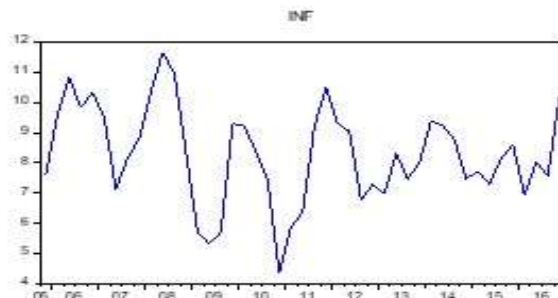
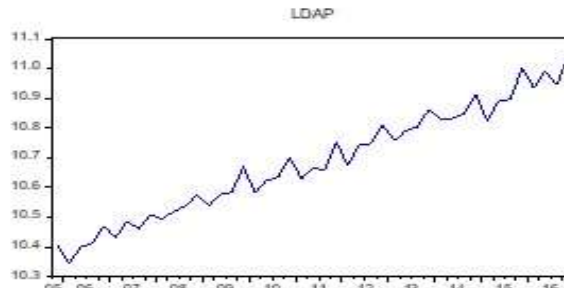
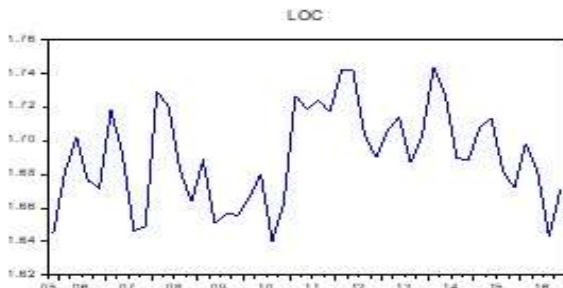
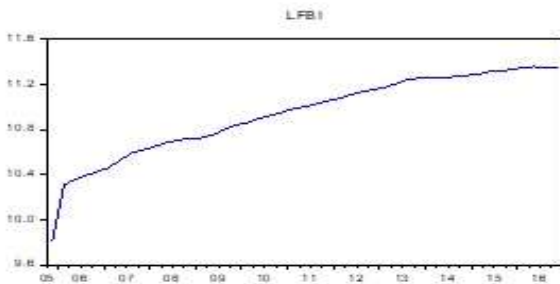
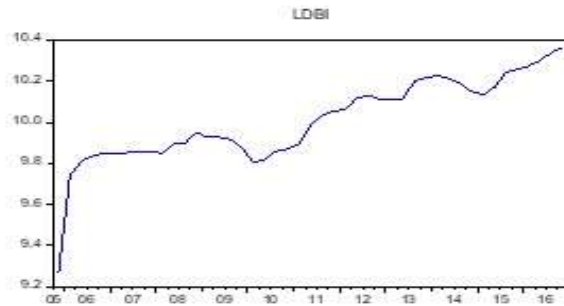
ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية:

- Hussein A.Hassan Al-Tamimi, et al :Finance and growth :Evidence from some Arab countries ,Jornal of Transnational Management Development, Taylor & Francis Group, Volume 7, Issue 2,2002
- Pierre Llau, **Économie financière publique**, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1ere édition, 1996
- Baptiste Venet: **libéralisation** financière et développement économique, revue critique de la littérature, université Paris IX dauphine, 2000
- Greenwood, J and B, Jovanovic, **Financial Development Growth And The Distribution of Income**, Journal of Political Economy, (98) 5, 1990.
- Greenwood, J and Smith Bruce-D, **Financial Markets in Development, and the Development of Financial Markets**, Journal of Economic Dynamics and Control, 21(1), 1997
- Bencivenga, V. and B. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, Review of Economic Studies, 58, 1991
- King R. and R. Levine: Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, The Quarterly Journal of Economics, 1993
- Marco Pagano, **Financial markets and growth An overview**, European Economic Review 37, North-Holland, 1993
- Darat A, **Are financial deepening and economic growth causally related? Another look at the evidence**, International economic journal, Vol 13, Issue 3, 1999
- Jalil, A., & Ma, Y. (2008). **Financial development and economic growth**: Time series evidence from Pakistan and China. Journal of Economic Cooperation, 29(2), 29–68.
- King, Robert G, and Levine rose, **Finance, entrepreneurship and Growth: theory and Growth**, Journal of monetry Economics, Vol 32, 1993Thorsten beck , Ross Levine and Norman loayza, **finance and the sources of growth**, policy research working paper, no 2057, the world bank,2000.
- Anne Joseph, Mark Raffinot, Baptiste Venet, **Approfondissement financière et croissance analyses empirique en Afrique sub-saharienne**, université Paris IV dauphine, 2001
- Nagaoka, S. Islamic finance for sustainable development: its historical background and potentialities in the modern world. 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Qatar National Convention Centre, Doha, 21 December, 2011.
- Khoutem, B. J., & Nedra, B. A. (2012). Islamic participative financial intermediation and economic growth. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 8(3), 44–59.
- Barajas, A., Chami, R., & Yousefi, S. R. (2010). The finance-growth nexus re-examine: Are there cross-region differences? IMF working paper
- Yusof, R. M., & Bahlous, M. (2013). Islamic banking and economic growth in GCC & East Asia countries. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 4(2)
- Abduh, M., Brahim, S., & Omar, M. A. (2012). A study on finance-growth nexus in dual financial system countries: Evidence from Bahrain. World Applied Sciences Journal, 20(8)
- Abduh, M., & Omar, M. A. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 5(1)
- Furqani, H., & Mulyany, R. (2009). Islamic banking and economic growth: Empirical evidence from Malaysia. Journal of Economic Cooperation and Development, 30(2)
- Abdul Manap, T. A., Abduh, M., & Omar, M. A. (2012). Islamic banking-growth nexus: Evidence from Toda-Yamamoto and bootstrap Granger causality test. Journal of Islamic Finance, 1(1).
- El Mehdi MAJIDI : La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Académie de Bordeaux , 2016.
- Kassim, S., Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience, Global Finance Journal (2016); Volume 30, May 2016.
- Régis Bourbonnais. Économétrie Cours et exercices corrigés 9e édition
- Dave Giles, Econometrics Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Models - Part II - Bounds Tests, 2013.
- ICD – THOMSON REUTERS - ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2016 (<https://www.zawya.com>)

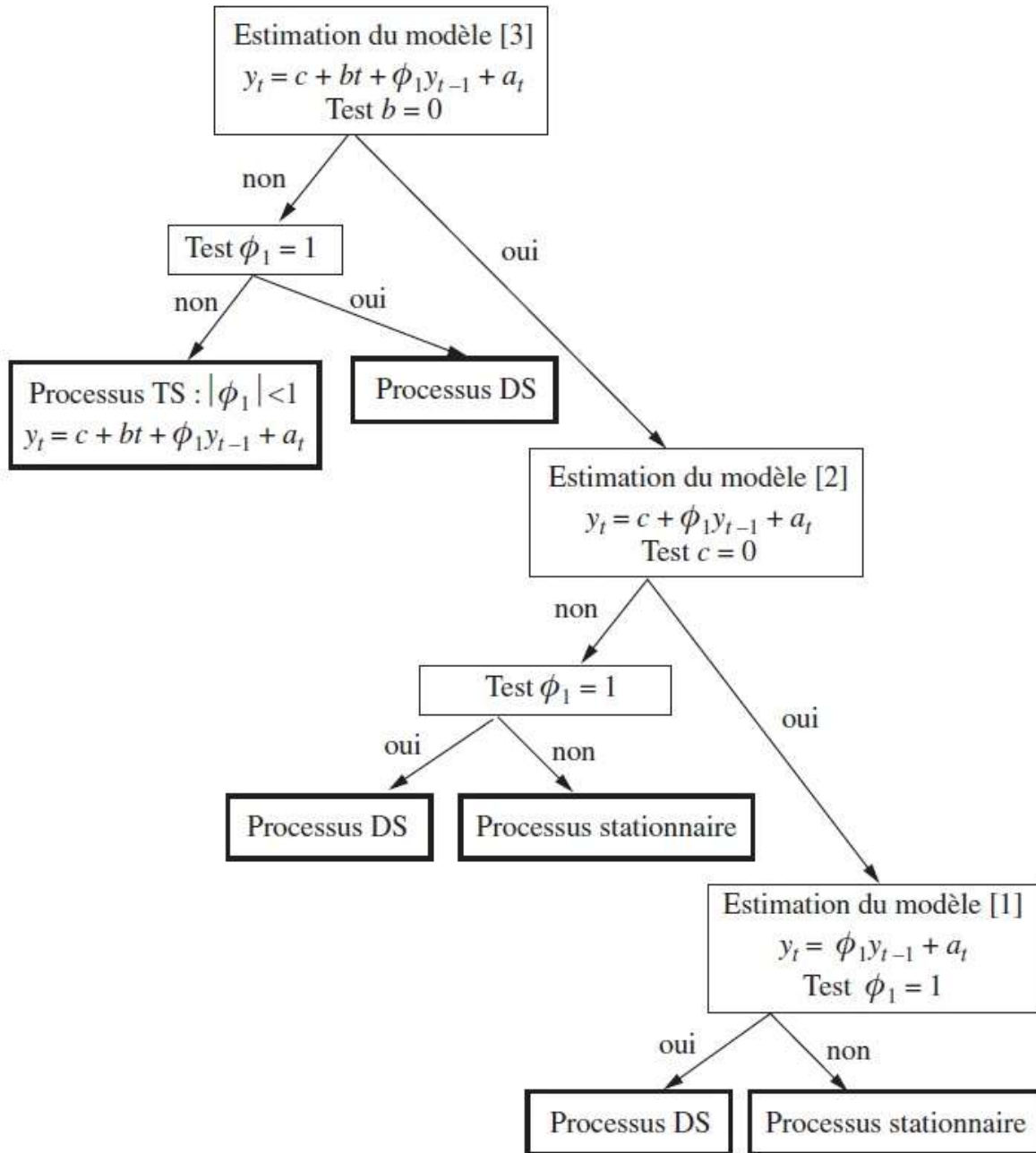
الملحق

ملحق رقم (01): وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة

	LPI	LDBI	LFBI	LFCE	LOC	LDP	INF
Mean	2.028941	10.01097	10.94014	10.97232	1.690564	10.68479	8.291481
Median	2.032390	9.987573	11.00529	10.94836	1.688479	10.66979	8.310000
Maximum	2.133964	10.36935	11.36033	11.35384	1.744137	11.04075	11.65333
Minimum	1.886434	9.266055	9.809945	10.64003	1.640174	10.34550	4.353333
Std. Dev.	0.056573	0.207135	0.359905	0.202427	0.029005	0.185354	1.610914
Skewness	-0.288249	-0.745119	-0.858399	0.178418	0.038016	0.063929	-0.190460
Kurtosis	2.516813	4.830121	3.398426	1.746971	2.049355	1.968870	2.692119
Jarque-Bera	1.060910	10.44403	5.824004	3.182648	1.705326	2.024206	0.449796
Probability	0.588337	0.005396	0.054367	0.203656	0.426278	0.363454	0.798598
Sum	91.30234	450.4938	492.3063	493.7546	76.07539	480.8154	373.1167
Sum Sq. Dev.	0.140821	1.887819	5.699387	1.802968	0.037016	1.511664	114.1819
Observations	45	45	45	45	45	45	45



ملحق رقم (02): الاستراتيجية المبسطة لاختبارات جذر الوحدة



Stratégie simplifiée des tests de racine unitaire

ملحق رقم (03): اختبارات وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء باستخدام اختبارات ديكي فولر البسيط "DF"

من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الاحصائي EViews

المتغير LPI

Date: 05/08/17 Time: 21:01
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		-0.100	-0.100	0.4744	0.491
2		0.405	0.399	8.3629	0.015
3		-0.314	-0.299	13.221	0.004
4		0.458	0.386	23.844	0.000
5		-0.343	-0.280	29.945	0.000
6		0.116	-0.231	30.660	0.000
7		-0.441	-0.048	41.279	0.000
8		0.205	-0.033	43.637	0.000
9		-0.430	-0.238	54.331	0.000
10		0.045	-0.091	54.451	0.000
11		-0.411	-0.101	64.809	0.000
12		0.343	0.210	72.262	0.000
13		-0.263	-0.114	76.780	0.000
14		0.222	-0.076	80.097	0.000
15		-0.280	-0.007	85.579	0.000
16		0.324	-0.169	93.146	0.000
17		-0.196	-0.022	96.021	0.000
18		0.187	-0.103	98.756	0.000
19		-0.240	-0.082	103.42	0.000
20		0.247	-0.028	108.55	0.000

المتغير LDBI

Date: 05/08/17 Time: 21:04
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		-0.100	-0.100	0.4744	0.491
2		0.405	0.399	8.3629	0.015
3		-0.314	-0.299	13.221	0.004
4		0.458	0.386	23.844	0.000
5		-0.343	-0.280	29.945	0.000
6		0.116	-0.231	30.660	0.000
7		-0.441	-0.048	41.279	0.000
8		0.205	-0.033	43.637	0.000
9		-0.430	-0.238	54.331	0.000
10		0.045	-0.091	54.451	0.000
11		-0.411	-0.101	64.809	0.000
12		0.343	0.210	72.262	0.000
13		-0.263	-0.114	76.780	0.000
14		0.222	-0.076	80.097	0.000
15		-0.280	-0.007	85.579	0.000
16		0.324	-0.169	93.146	0.000
17		-0.196	-0.022	96.021	0.000
18		0.187	-0.103	98.756	0.000
19		-0.240	-0.082	103.42	0.000
20		0.247	-0.028	108.55	0.000

المتغير

المتغير LFBI

Date: 05/08/17 Time: 21:06
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		-0.100	-0.100	0.4744	0.491
2		0.405	0.399	8.3629	0.015
3		-0.314	-0.299	13.221	0.004
4		0.458	0.386	23.844	0.000
5		-0.343	-0.280	29.945	0.000
6		0.116	-0.231	30.660	0.000
7		-0.441	-0.048	41.279	0.000
8		0.205	-0.033	43.637	0.000
9		-0.430	-0.238	54.331	0.000
10		0.045	-0.091	54.451	0.000
11		-0.411	-0.101	64.809	0.000
12		0.343	0.210	72.262	0.000
13		-0.263	-0.114	76.780	0.000
14		0.222	-0.076	80.097	0.000
15		-0.280	-0.007	85.579	0.000
16		0.324	-0.169	93.146	0.000
17		-0.196	-0.022	96.021	0.000
18		0.187	-0.103	98.756	0.000
19		-0.240	-0.082	103.42	0.000
20		0.247	-0.028	108.55	0.000

LFCF

Date: 05/08/17 Time: 21:10
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		-0.100	-0.100	0.4744	0.491
2		0.405	0.399	8.3629	0.015
3		-0.314	-0.299	13.221	0.004
4		0.458	0.386	23.844	0.000
5		-0.343	-0.280	29.945	0.000
6		0.116	-0.231	30.660	0.000
7		-0.441	-0.048	41.279	0.000
8		0.205	-0.033	43.637	0.000
9		-0.430	-0.238	54.331	0.000
10		0.045	-0.091	54.451	0.000
11		-0.411	-0.101	64.809	0.000
12		0.343	0.210	72.262	0.000
13		-0.263	-0.114	76.780	0.000
14		0.222	-0.076	80.097	0.000
15		-0.280	-0.007	85.579	0.000
16		0.324	-0.169	93.146	0.000
17		-0.196	-0.022	96.021	0.000
18		0.187	-0.103	98.756	0.000
19		-0.240	-0.082	103.42	0.000
20		0.247	-0.028	108.55	0.000

المتغير LOC

Date: 05/09/17 Time: 06:48
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.144	0.144	0.9746	0.324
		2	-0.372	-0.401	7.6413	0.022
		3	0.104	0.288	8.1774	0.042
		4	0.438	0.255	17.869	0.001
		5	-0.022	-0.075	17.895	0.003
		6	-0.401	-0.227	26.475	0.000
		7	-0.032	-0.047	26.532	0.000
		8	0.344	0.133	33.195	0.000
		9	-0.112	-0.165	33.921	0.000
		10	-0.393	-0.063	43.096	0.000
		11	-0.013	-0.056	43.106	0.000
		12	0.323	0.119	49.702	0.000
		13	-0.061	-0.056	49.943	0.000
		14	-0.363	-0.083	58.810	0.000
		15	-0.052	-0.123	58.997	0.000
		16	0.216	-0.082	62.378	0.000
		17	-0.108	-0.086	63.249	0.000
		18	-0.372	-0.139	74.043	0.000
		19	-0.155	-0.227	75.997	0.000
		20	0.167	-0.075	78.356	0.000

المتغير

المتغير LDP

Date: 05/09/17 Time: 06:46
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.048	0.048	0.1068	0.744
		2	-0.163	-0.165	1.3821	0.501
		3	-0.227	-0.217	3.9309	0.269
		4	0.491	0.520	16.129	0.003
		5	-0.190	-0.494	18.005	0.003
		6	-0.308	-0.165	23.070	0.001
		7	-0.254	0.078	26.592	0.000
		8	0.422	0.010	36.609	0.000
		9	-0.137	-0.221	37.699	0.000
		10	-0.252	-0.064	41.476	0.000
		11	-0.168	0.029	43.206	0.000
		12	0.477	0.064	57.600	0.000
		13	-0.012	-0.052	57.608	0.000
		14	-0.131	0.072	58.770	0.000
		15	-0.164	-0.096	60.637	0.000
		16	0.395	0.008	71.889	0.000
		17	-0.094	-0.094	72.557	0.000
		18	-0.221	-0.108	76.369	0.000
		19	-0.278	-0.128	82.636	0.000
		20	0.299	-0.040	90.160	0.000

INF

Date: 05/09/17 Time: 06:45
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.231	0.231	2.5012	0.114
		2	0.021	-0.034	2.5231	0.283
		3	-0.432	-0.453	11.718	0.008
		4	-0.500	-0.400	24.372	0.000
		5	-0.026	0.221	24.407	0.000
		6	0.146	0.054	25.544	0.000
		7	0.509	0.194	39.712	0.000
		8	0.157	-0.129	41.096	0.000
		9	0.077	0.203	41.439	0.000
		10	-0.272	-0.025	45.837	0.000
		11	-0.297	-0.033	51.240	0.000
		12	-0.099	-0.069	51.866	0.000
		13	-0.098	-0.178	52.489	0.000
		14	0.323	0.138	59.541	0.000
		15	0.055	-0.150	59.750	0.000
		16	0.092	-0.114	60.359	0.000
		17	-0.156	-0.093	62.179	0.000
		18	-0.183	0.106	64.772	0.000
		19	-0.107	-0.125	65.698	0.000
		20	-0.092	-0.090	66.417	0.000

ملحق رقم (04): فترات التأخير للمتغيرات

			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LPI	None	AIC	-4.005688	-4.405126	-4.405126	-4.700261	-4.918876	-5.002072	-4.967253	-4.886943	-4.799515	-4.803773
		Schwarz	-3.965139	-4.323209	-4.323209	-4.533083	-4.707767	-4.746140	-4.665592	-4.538636	-4.403636	-4.359388
	Intercept	AIC	-4.021881	-4.393219	-4.393219	-4.653795	-4.905387	-4.955568	-4.916758	-4.834996	-4.745033	-4.751275
		Schwarz	-3.940781	-4.270345	-4.270345	-4.444822	-4.652055	-4.656980	-4.572004	-4.443151	-4.305167	-4.262451
	Trend and intercept	AIC	-4.302301	-4.442593	-4.527637	-4.707261	-5.097771	-5.097771	-5.040682	-5.055357	-5.018200	-5.146654
		Schwarz	-4.180652	-4.278760	-4.320772	-4.456494	-4.802218	-4.802218	-4.652833	-4.619974	-4.534347	-4.613391
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LDBI	None	AIC	-2.255467	-4.011066	-3.970251	-3.900181	-3.836035	-3.800679	-3.829257	-3.769210	-3.684257	-3.611385
		Schwarz	-2.214917	-3.929150	-3.846132	-3.733003	-3.624925	-3.544746	-3.527596	-3.420904	-3.288377	-3.167000
	Intercept	AIC	-2.526318	-3.965536	-3.923096	-3.851811	-3.786112	-3.751711	-3.777430	-3.719642	-3.630783	-3.556023
		Schwarz	-2.445219	-3.842662	-3.757603	-3.642839	-3.532780	-3.453123	-3.432675	-3.327797	-3.190917	-3.067199
	Trend and intercept	AIC	-3.067893	-4.051834	-4.057565	-3.990602	-3.929245	-3.906816	-3.868748	-3.815867	-3.742692	-3.786395
		Schwarz	-2.946244	-3.888002	-3.850700	-3.739835	-3.633691	-3.565572	-3.480898	-3.380484	-3.258839	-3.253133
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LFBI	None	AIC	-2.346200	-5.466233	-5.807177	-5.751611	-5.828239	-5.947507	-5.952434	-5.918187	-5.879775	-5.911343
		Schwarz	-2.305650	-5.384317	-5.683058	-5.584434	-5.617130	-5.691574	-5.650773	-5.569880	-5.483896	-5.466958
	Intercept	AIC	-2.768094	-5.946627	-6.012369	-6.068210	-6.010185	-6.046675	-6.046839	-6.118619	-6.049196	-5.987549
		Schwarz	-2.686994	-5.823753	-5.846876	-5.859238	-5.756853	-5.748087	-5.702084	-5.726774	-5.609329	-5.498725
	Trend and intercept	AIC	-3.652904	-5.913263	-5.968266	-6.019618	-5.965418	-5.999346	-6.048614	-6.153107	-6.233110	-5.911343
		Schwarz	-3.531255	-5.749430	-5.761401	-5.768851	-5.669864	-5.658103	-5.660765	-5.717724	-5.749257	-5.466958
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LFCF	None	AIC	-2.376224	-2.749398	-2.697436	-3.155433	-3.706315	-3.677848	-3.846809	-3.775618	-3.865393	-3.865471
		Schwarz	-2.335674	-2.667482	-2.573317	-2.988255	-3.495205	-3.421915	-3.545148	-3.427311	-3.469514	-3.421086
	Intercept	AIC	-2.346331	-2.705844	-2.650325	-3.120911	-3.656505	-3.626677	-3.796749	-3.730125	-3.814218	-3.831908
		Schwarz	-2.265232	-2.582970	-2.484832	-2.911939	-3.403173	-3.328089	-3.451994	-3.338280	-3.374351	-3.343084
	Trend and intercept	AIC	-2.658501	-2.776441	-2.757528	-3.157717	-3.922810	-3.841131	-3.873667	-3.823299	-4.161606	-4.287448
		Schwarz	-2.536851	-2.612609	-2.550662	-2.906950	-3.627256	-3.499888	-3.485817	-3.387915	-3.677753	-3.754186
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LOC	None	AIC	-4.221808	-4.191438	-4.670368	-4.600435	-4.565498	-4.529055	-4.567713	-4.503730	-4.485342	-4.632042
		Schwarz	-4.181258	-4.109522	-4.546249	-4.433257	-4.354388	-4.273122	-4.266052	-4.155424	-4.089462	-4.187657
	Intercept	AIC	-4.491670	-4.493956	-4.712640	-4.637148	-4.653802	-4.600431	-4.607864	-4.552906	-4.624430	-4.680592
		Schwarz	-4.410571	-4.371081	-4.547147	-4.428176	-4.400471	-4.301843	-4.263109	-4.161061	-4.184563	-4.191768
	Trend and intercept	AIC	-4.448096	-4.467843	-4.665087	-4.588368	-4.615695	-4.580204	-4.560832	-4.499746	-4.594085	-4.685534
		Schwarz	-4.326447	-4.304011	-4.458221	-4.337602	-4.320141	-4.238961	-4.172982	-4.064363	-4.110232	-4.152272
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
LDP	None	AIC	-3.008921	-3.747021	-3.685518	-4.693152	-4.635068	-4.575730	-4.546335	-4.621461	-4.543281	-4.515341
		Schwarz	-2.968371	-3.665105	-3.561398	-4.525974	-4.423958	-4.319798	-4.244675	-4.273154	-4.147401	-4.070956
	Intercept	AIC	-2.971907	-3.705071	-3.644912	-4.645657	-4.585351	-4.524986	-4.498956	-4.567946	-4.493599	-4.458323
		Schwarz	-2.890807	-3.582197	-3.479420	-4.436685	-4.332019	-4.226398	-4.154201	-4.176101	-4.053733	-3.969499
	Trend and intercept	AIC	-4.179864	-4.147548	-4.407300	-4.730231	-4.753047	-4.799173	-4.749454	-4.707383	-4.702775	-4.666233
		Schwarz	-4.058214	-3.983716	-4.200435	-4.479464	-4.457493	-4.457930	-4.361604	-4.272000	-4.218922	-4.132971
			P=0	P=1	P=2	P=3	P=4	P=5	P=6	P=7	P=8	P=9
INF	None	AIC	3.655856	3.665390	3.723254	3.526878	3.094067	3.136131	3.068358	3.140730	3.055060	3.080662
		Schwarz	3.696406	3.747306	3.847374	3.694056	3.305177	3.392063	3.370019	3.489037	3.450940	3.525047
	Intercept	AIC	3.477244	3.341365	3.173170	3.244869	3.027382	3.027672	3.031503	3.064385	2.999681	2.939805
		Schwarz	3.558344	3.464240	3.338662	3.453842	3.280714	3.326260	3.376258	3.456230	3.439547	3.428629
	Trend and intercept	AIC	3.512545	3.377686	3.191792	3.262467	3.076993	3.073745	3.083549	3.117593	3.030822	2.978036
		Schwarz	3.634195	3.541519	3.398657	3.513234	3.372547	3.414988	3.471399	3.552976	3.514675	3.511298

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الاحصائي EViews

ملحق رقم (05): نتائج دراسة الإستقرارية للمتغيرات

دراسة وجود جذر الوحدة باستخدام ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>						
		LPI	LDBI	LFBI	LFCF	LOC	LDP	INF
With Constant	t-Statistic	-0.3613	0.2341	-3.2078	0.7969	-1.8916	0.1196	-2.3220
	Prob.	0.9059 n0	0.9717 n0	0.0265 **	0.9926 n0	0.3329 n0	0.9630 n0	0.1710 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2446	-2.1131	0.8374	-3.3355	-2.2981	-3.4366	-1.7957
	Prob.	0.0905 *	0.5241 n0	0.9997 n0	0.0767 *	0.4242 n0	0.0611 *	0.6853 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2323	2.0998	8.0610	1.7689	-0.1008	4.0956	-0.3195
	Prob.	0.9417 n0	0.9904 n0	1.0000 n0	0.9793 n0	0.6431 n0	1.0000 n0	0.5641 n0
		<u>At First Difference</u>						
		d(LPI)	d(LDBI)	d(LFBI)	d(LFCF)	d(LOC)	d(LDP)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-3.2304	-13.4391	-29.2180	-2.3700	-9.9338	-4.2310	-8.4155
	Prob.	0.0256 **	0.0000 ***	0.0001 ***	0.1574 n0	0.0000 ***	0.0020 ***	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2306	-12.9249	-4.6251	-2.8715	-9.8643	-4.1640	-3.7024
	Prob.	0.0934 *	0.0000 ***	0.0032 ***	0.1837 n0	0.0000 ***	0.0117 **	0.0350 **
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9605	-12.9365	-1.7646	-0.9936	-10.0595	-0.4494	-8.5359
	Prob.	0.0041 ***	0.0000 ***	0.0738 *	0.2813 n0	0.0000 ***	0.5129 n0	0.0000 ***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on AIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ملحق رقم (06): تقدير نموذج ARDL (01)

Dependent Variable: LPI
 Method: ARDL
 Date: 05/12/17 Time: 20:27
 Sample (adjusted): 2006Q4 2016Q4
 Included observations: 41 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDBI LFCF LOC LDP INF
 Fixed regressors:
 Number of models evaluated: 12500
 Selected Model: ARDL(3, 1, 4, 2, 3, 3)

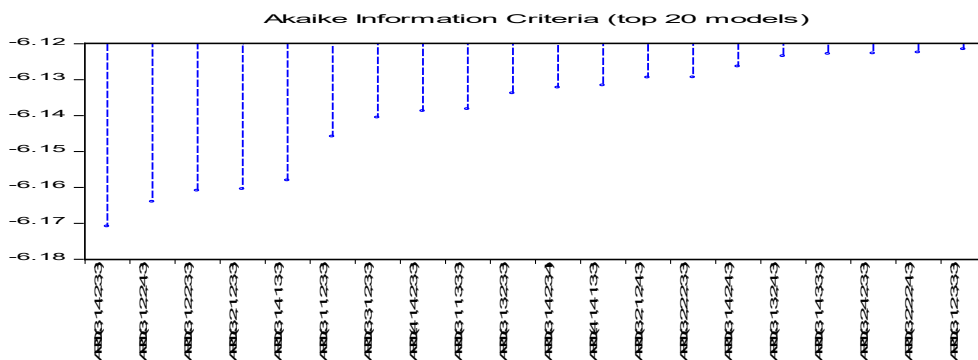
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPI(-1)	0.499977	0.165622	3.018791	0.0068
LPI(-2)	-0.279267	0.209535	-1.332795	0.1976
LPI(-3)	0.300264	0.158925	1.889341	0.0734
LDBI	-0.250676	0.066593	-3.764280	0.0012
LDBI(-1)	0.248707	0.074337	3.345663	0.0032
LFCF	0.537516	0.070427	7.632211	0.0000
LFCF(-1)	-0.202047	0.092000	-2.196167	0.0400
LFCF(-2)	-0.089684	0.093991	-0.954178	0.3514
LFCF(-3)	0.092257	0.083541	1.104327	0.2826
LFCF(-4)	-0.092611	0.069177	-1.338754	0.1957
LOC	0.133789	0.100934	1.325509	0.1999
LOC(-1)	-0.056958	0.123526	-0.461097	0.6497
LOC(-2)	-0.129943	0.115271	-1.127280	0.2730
LDP	0.130228	0.091674	1.420549	0.1709
LDP(-1)	-0.025544	0.109814	-0.232609	0.8184
LDP(-2)	0.081387	0.101407	0.802580	0.4317
LDP(-3)	-0.334075	0.097449	-3.428199	0.0027
INF	-0.000550	0.001814	-0.303241	0.7648
INF(-1)	-0.002209	0.001836	-1.202671	0.2431
INF(-2)	0.002286	0.001736	1.316402	0.2029
INF(-3)	-0.004490	0.001667	-2.692997	0.0140

R-squared	0.984744	Mean dependent var	2.035597
Adjusted R-squared	0.969487	S.D. dependent var	0.054322
S.E. of regression	0.009489	Akaike info criterion	-6.170831
Sum squared resid	0.001801	Schwarz criterion	-5.293148
Log likelihood	147.5020	Hannan-Quinn criter.	-5.851228
Durbin-Watson stat	2.273980		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ملحق رقم (07): فترات الابطاء المثلى للنموذج (01)



المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ملحق رقم (08): تقدير نموذج ARDL (02)

Dependent Variable: LPI
 Method: ARDL
 Date: 05/12/17 Time: 20:48
 Sample (adjusted): 2006Q3 2016Q4
 Included observations: 42 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LFBI LFCF LOC LDP INF
 Fixed regressors:
 Number of models evaluated: 12500
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 3, 3, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

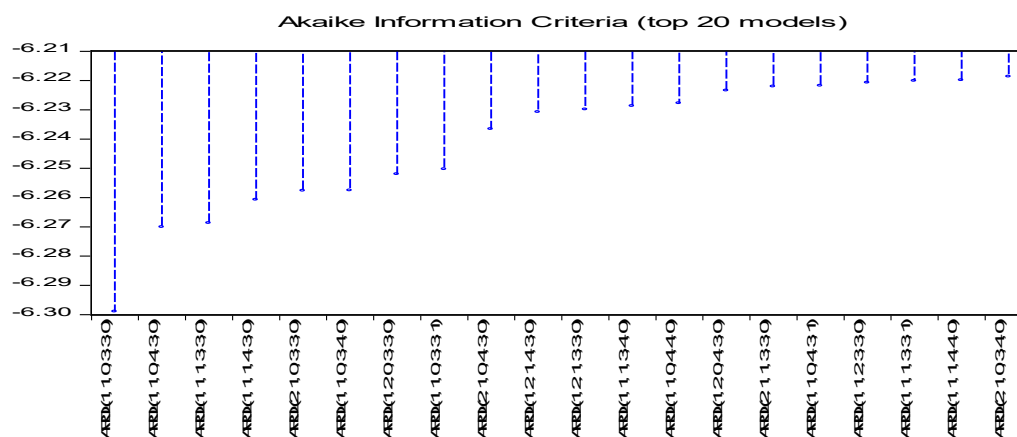
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPI(-1)	0.192566	0.111609	1.725366	0.0951
LFBI	0.756998	0.125582	6.027937	0.0000
LFBI(-1)	-0.655617	0.119154	-5.502280	0.0000
LFCF	0.312798	0.047543	6.579282	0.0000
LOC	0.061199	0.074085	0.826065	0.4155
LOC(-1)	-0.123214	0.086030	-1.432225	0.1628
LOC(-2)	-0.020353	0.088263	-0.230591	0.8193
LOC(-3)	-0.174791	0.077026	-2.269246	0.0309
LDP	-0.033087	0.069929	-0.473157	0.6396
LDP(-1)	-0.050746	0.070441	-0.720400	0.4770
LDP(-2)	0.040034	0.054876	0.729522	0.4715
LDP(-3)	-0.191406	0.052309	-3.659137	0.0010
INF	0.002471	0.001132	2.182403	0.0373

R-squared	0.980727	Mean dependent var	2.034180
Adjusted R-squared	0.972752	S.D. dependent var	0.054435
S.E. of regression	0.008986	Akaike info criterion	-6.337735
Sum squared resid	0.002341	Schwarz criterion	-5.799885
Log likelihood	146.0924	Hannan-Quinn criter.	-6.140592
Durbin-Watson stat	1.595384		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ملحق رقم (09): فترات الإبطاء المثلى للنموذج (02)



المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ملحق رقم (10): اختبار وجود ارتباط تسلسلي للنموذج (01)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.840434	Prob. F(6,14)	0.5592
Obs*R-squared	10.85707	Prob. Chi-Square(6)	0.0929

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/12/17 Time: 20:35

Sample: 2006Q4 2016Q4

Included observations: 41

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPI(-1)	0.346250	0.244911	1.413778	0.1793
LPI(-2)	0.044801	0.335838	0.133399	0.8958
LPI(-3)	-0.077244	0.222569	-0.347055	0.7337
LDBI	0.020284	0.077131	0.262983	0.7964
LDBI(-1)	-0.024769	0.080038	-0.309467	0.7615
LFCF	0.041604	0.076895	0.541056	0.5970
LFCF(-1)	-0.249354	0.161479	-1.544192	0.1448
LFCF(-2)	0.004003	0.149623	0.026753	0.9790
LFCF(-3)	0.110421	0.120977	0.912744	0.3768
LFCF(-4)	-0.035203	0.085710	-0.410726	0.6875
LOC	0.213113	0.171994	1.239073	0.2357
LOC(-1)	-0.280727	0.204015	-1.376014	0.1904
LOC(-2)	0.195749	0.158617	1.234093	0.2375
LDP	0.116259	0.115973	1.002466	0.3331
LDP(-1)	0.023454	0.149543	0.156838	0.8776
LDP(-2)	-0.092849	0.133011	-0.698056	0.4966
LDP(-3)	0.008681	0.107671	0.080626	0.9369
INF	0.000425	0.001986	0.214007	0.8336
INF(-1)	-0.001054	0.002155	-0.489042	0.6324
INF(-2)	0.000117	0.002034	0.057608	0.9549
INF(-3)	0.001107	0.002165	0.511346	0.6171
RESID(-1)	-0.953647	0.490446	-1.944448	0.0722
RESID(-2)	-0.418539	0.534018	-0.783755	0.4462
RESID(-3)	0.084711	0.407793	0.207731	0.8384
RESID(-4)	-0.450064	0.371362	-1.211927	0.2456
RESID(-5)	-0.164288	0.333422	-0.492731	0.6298
RESID(-6)	0.112856	0.324785	0.347479	0.7334
R-squared	0.264806	Mean dependent var	-3.73E-06	
Adjusted R-squared	-1.100553	S.D. dependent var	0.006710	
S.E. of regression	0.009725	Akaike info criterion	-6.185770	
Sum squared resid	0.001324	Schwarz criterion	-5.057320	
Log likelihood	153.8083	Hannan-Quinn criter.	-5.774851	
Durbin-Watson stat	1.732026			

ملحق رقم (11): اختبار وجود ارتباط تسلسلي للنموذج (02)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.749866	Prob. F(2,27)	0.4820
Obs*R-squared	2.210152	Prob. Chi-Square(2)	0.3312

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/12/17 Time: 20:51

Sample: 2006Q3 2016Q4

Included observations: 42

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPI(-1)	-0.011347	0.124715	-0.090983	0.9282
LFBI	-0.046686	0.134385	-0.347403	0.7310
LFBI(-1)	0.045429	0.128581	0.353312	0.7266
LFCF	-0.003873	0.049585	-0.078112	0.9383
LOC	0.006197	0.074926	0.082709	0.9347
LOC(-1)	0.010012	0.087235	0.114776	0.9095
LOC(-2)	-0.008525	0.089748	-0.094983	0.9250
LOC(-3)	-0.001232	0.078460	-0.015696	0.9876
LDP	0.016474	0.072079	0.228554	0.8209
LDP(-1)	-0.002274	0.076435	-0.029753	0.9765
LDP(-2)	-0.011788	0.058097	-0.202901	0.8407
LDP(-3)	0.004095	0.054503	0.075140	0.9407
INF	-3.08E-05	0.001142	-0.026976	0.9787
RESID(-1)	0.254757	0.211124	1.206668	0.2380
RESID(-2)	-0.061815	0.217543	-0.284152	0.7785
R-squared	0.052623	Mean dependent var	-2.12E-06	
Adjusted R-squared	-0.438610	S.D. dependent var	0.007557	
S.E. of regression	0.009064	Akaike info criterion	-6.296555	
Sum squared resid	0.002218	Schwarz criterion	-5.675959	
Log likelihood	147.2277	Hannan-Quinn criter.	-6.069082	
Durbin-Watson stat	2.013331			

ملحق رقم (12): اختبار ثبات التباين للنموذج (01)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.891064	Prob. F(21,19)	0.6034
Obs*R-squared	20.34363	Prob. Chi-Square(21)	0.4996
Scaled explained SS	7.845140	Prob. Chi-Square(21)	0.9958

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/12/17 Time: 20:36

Sample: 2006Q4 2016Q4

Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.003757	0.003027	-1.241229	0.2296
LPI(-1)	-0.001635	0.001595	-1.025015	0.3182
LPI(-2)	0.001128	0.001821	0.619499	0.5429
LPI(-3)	-0.001970	0.001594	-1.235913	0.2316
LDBI	0.001023	0.000588	1.740734	0.0979
LDBI(-1)	-0.000836	0.000715	-1.169099	0.2568
LFCF	-3.41E-05	0.000612	-0.055713	0.9562
LFCF(-1)	-0.000404	0.000817	-0.494462	0.6266
LFCF(-2)	0.000584	0.000818	0.713745	0.4841
LFCF(-3)	0.000316	0.000729	0.433673	0.6694
LFCF(-4)	-0.000252	0.000609	-0.414592	0.6831
LOC	0.000605	0.000996	0.606769	0.5512
LOC(-1)	-0.001302	0.001073	-1.213093	0.2400
LOC(-2)	0.002153	0.001078	1.998160	0.0602
LDP	-0.000714	0.000816	-0.875438	0.3923
LDP(-1)	0.001282	0.000980	1.307655	0.2066
LDP(-2)	-0.000862	0.000882	-0.977935	0.3404
LDP(-3)	0.000486	0.000869	0.559350	0.5825
INF	1.15E-05	1.69E-05	0.682454	0.5032
INF(-1)	9.58E-06	1.61E-05	0.593127	0.5601
INF(-2)	4.15E-07	1.53E-05	0.027159	0.9786
INF(-3)	-5.78E-06	1.73E-05	-0.334502	0.7417

R-squared	0.496186	Mean dependent var	4.39E-05
Adjusted R-squared	-0.060661	S.D. dependent var	8.01E-05
S.E. of regression	8.24E-05	Akaike info criterion	-15.66475
Sum squared resid	1.29E-07	Schwarz criterion	-14.74527
Log likelihood	343.1273	Hannan-Quinn criter.	-15.32992
F-statistic	0.891064	Durbin-Watson stat	2.494220
Prob(F-statistic)	0.603367		

ملحق رقم (13): اختبار ثبات التباين للنموذج (02)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.208627	Prob. F(13,28)	0.3239
Obs*R-squared	15.09673	Prob. Chi-Square(13)	0.3014
Scaled explained SS	8.896605	Prob. Chi-Square(13)	0.7807

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/12/17 Time: 20:54

Sample: 2006Q3 2016Q4

Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002751	0.003759	0.731909	0.4703
LPI(-1)	0.000192	0.001075	0.178983	0.8592
LFBI	-0.002273	0.001216	-1.869231	0.0721
LFBI(-1)	0.002486	0.001232	2.018000	0.0533
LFCF	2.91E-05	0.000468	0.062147	0.9509
LOC	-0.000914	0.000844	-1.082489	0.2883
LOC(-1)	0.000488	0.000825	0.591488	0.5589
LOC(-2)	-7.14E-05	0.000896	-0.079660	0.9371
LOC(-3)	0.001695	0.000737	2.301723	0.0290
LDP	-0.000463	0.000721	-0.641609	0.5263
LDP(-1)	-0.000676	0.000680	-0.994826	0.3283
LDP(-2)	0.000132	0.000529	0.248769	0.8054
LDP(-3)	0.000288	0.000547	0.527545	0.6020
INF	-2.33E-06	1.09E-05	-0.213858	0.8322

R-squared	0.359446	Mean dependent var	5.57E-05
Adjusted R-squared	0.062046	S.D. dependent var	8.87E-05
S.E. of regression	8.59E-05	Akaike info criterion	-15.62511
Sum squared resid	2.07E-07	Schwarz criterion	-15.04589
Log likelihood	342.1273	Hannan-Quinn criter.	-15.41280
F-statistic	1.208627	Durbin-Watson stat	2.302904
Prob(F-statistic)	0.323943		

ملحق رقم (14): نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للنموذج (01)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPI)
 Selected Model: ARDL(3, 1, 4, 2, 3, 3)
 Case 1: No Constant and No Trend
 Date: 05/12/17 Time: 20:37
 Sample: 2005Q4 2016Q4
 Included observations: 41

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPI(-1))	-0.020997	0.121336	-0.173048	0.8644
D(LPI(-2))	-0.300264	0.135166	-2.221452	0.0380
D(LDBI)	-0.250676	0.053536	-4.682388	0.0001
D(LFCF)	0.537516	0.054973	9.777809	0.0000
D(LFCF(-1))	0.090038	0.065522	1.374176	0.1846
D(LFCF(-2))	0.000354	0.064667	0.005479	0.9957
D(LFCF(-3))	0.092611	0.052122	1.776829	0.0908
D(LOC)	0.133789	0.081706	1.637444	0.1172
D(LOC(-1))	0.129943	0.087233	1.489608	0.1519
D(LDP)	0.130228	0.061496	2.117662	0.0469
D(LDP(-1))	0.252688	0.082642	3.057628	0.0062
D(LDP(-2))	0.334075	0.074984	4.455281	0.0002
D(INF)	-0.000550	0.001194	-0.460527	0.6501
D(INF(-1))	0.002205	0.001172	1.880564	0.0747
D(INF(-2))	0.004490	0.001204	3.730495	0.0013
CointEq(-1)*	-0.479026	0.092748	-5.164800	0.0000
R-squared	0.953414	Mean dependent var		0.003850
Adjusted R-squared	0.925462	S.D. dependent var		0.031087
S.E. of regression	0.008487	Akaike info criterion		-6.414734
Sum squared resid	0.001801	Schwarz criterion		-5.746023
Log likelihood	147.5020	Hannan-Quinn criter.		-6.171226
Durbin-Watson stat	2.273980			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.556688	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.164800	10%	-1.62	-3.49
		5%	-1.95	-3.83
		2.5%	-2.24	-4.12
		1%	-2.58	-4.44

ملحق رقم (15): نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للنموذج (02)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPI)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 3, 3, 0)
 Case 1: No Constant and No Trend
 Date: 05/12/17 Time: 20:55
 Sample: 2005Q4 2016Q4
 Included observations: 42

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFBI)	0.756998	0.080135	9.446556	0.0000
D(LOC)	0.061199	0.063509	0.963628	0.3432
D(LOC(-1))	0.195144	0.056058	3.481082	0.0016
D(LOC(-2))	0.174791	0.064723	2.700619	0.0114
D(LDP)	-0.033087	0.049563	-0.667587	0.5097
D(LDP(-1))	0.151372	0.062220	2.432875	0.0214
D(LDP(-2))	0.191406	0.045169	4.237568	0.0002
CointEq(-1)*	-0.807434	0.075474	-10.69811	0.0000
R-squared	0.939449	Mean dependent var		0.003760
Adjusted R-squared	0.926983	S.D. dependent var		0.030711
S.E. of regression	0.008299	Akaike info criterion		-6.575830
Sum squared resid	0.002341	Schwarz criterion		-6.244846
Log likelihood	146.0924	Hannan-Quinn criter.		-6.454511
Durbin-Watson stat	1.595384			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.26978	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-10.69811	10%	-1.62	-3.49
		5%	-1.95	-3.83
		2.5%	-2.24	-4.12
		1%	-2.58	-4.44

ملحق رقم (16): نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (01)

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LPI)
Selected Model: ARDL(3, 1, 4, 2, 3, 3)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 05/12/17 Time: 20:44
Sample: 2005Q4 2016Q4
Included observations: 41

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPI(-1)*	-0.479026	0.148835	-3.218499	0.0043 ***
LDBI(-1)	-0.001969	0.058150	-0.033862	0.9733
LFCF(-1)	0.245430	0.088142	2.784475	0.0114 **
LOC(-1)	-0.053111	0.076735	-0.692130	0.4968
LDP(-1)	-0.148004	0.057594	-2.569797	0.0183 **
INF(-1)	-0.004963	0.002373	-2.091561	0.0494 **
D(LPI(-1))	-0.020997	0.161715	-0.129840	0.8980
D(LPI(-2))	-0.300264	0.158925	-1.889341	0.0734 *
D(LDBI)	-0.250676	0.066593	-3.764280	0.0012 ***
D(LFCF)	0.537516	0.070427	7.632211	0.0000 ***
D(LFCF(-1))	0.090038	0.094239	0.955424	0.3508
D(LFCF(-2))	0.000354	0.088584	0.004000	0.9968
D(LFCF(-3))	0.092611	0.069177	1.338754	0.1957
D(LOC)	0.133789	0.100934	1.325509	0.1999
D(LOC(-1))	0.129943	0.115271	1.127280	0.2730
D(LDP)	0.130228	0.091674	1.420549	0.1709
D(LDP(-1))	0.252688	0.115035	2.196608	0.0400 **
D(LDP(-2))	0.334075	0.097449	3.428199	0.0027 ***
D(INF)	-0.000550	0.001814	-0.303241	0.7648
D(INF(-1))	0.002205	0.001670	1.320222	0.2017
D(INF(-2))	0.004490	0.001667	2.692997	0.0140 **

Levels Equation

Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDBI	-0.004111	0.121509	-0.033830	0.9733
LFCF	0.512353	0.125241	4.090930	0.0006 ***
LOC	-0.110872	0.149756	-0.740353	0.4677
LDP	-0.308969	0.091098	-3.391595	0.0029 ***
INF	-0.010361	0.005204	-1.991198	0.0603 *

$$EC = LPI - (-0.0041*LDBI + 0.5124*LFCF - 0.1109*LOC - 0.3090*LDP - 0.0104*INF)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.556688	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

t-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.218499	10%	-1.62	-3.49
		5%	-1.95	-3.83
		2.5%	-2.24	-4.12
		1%	-2.58	-4.44

ملحق رقم (17): نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (02)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LPI)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 3, 3, 0)
 Case 1: No Constant and No Trend
 Date: 05/13/17 Time: 00:48
 Sample: 2005Q4 2016Q4
 Included observations: 42

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPI(-1)*	-0.807434	0.111609	-7.234494	0.0000 ***
LFBI(-1)	0.101381	0.018166	5.580848	0.0000 ***
LFCF**	0.312798	0.047543	6.579282	0.0000 ***
LOC(-1)	-0.257159	0.066609	-3.860741	0.0006 ***
LDP(-1)	-0.235206	0.044094	-5.334240	0.0000 ***
INF**	0.002471	0.001132	2.182403	0.0373 **
D(LFBI)	0.756998	0.125582	6.027937	0.0000 ***
D(LOC)	0.061199	0.074085	0.826065	0.4155
D(LOC(-1))	0.195144	0.075062	2.599769	0.0145 **
D(LOC(-2))	0.174791	0.077026	2.269246	0.0309 **
D(LDP)	-0.033087	0.069929	-0.473157	0.6396
D(LDP(-1))	0.151372	0.074269	2.038163	0.0507 *
D(LDP(-2))	0.191406	0.052309	3.659137	0.0010 ***

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFBI	0.125559	0.018862	6.656850	0.0000 ***
LFCF	0.387397	0.034667	11.17494	0.0000 ***
LOC	-0.318489	0.099151	-3.212162	0.0032 ***
LDP	-0.291300	0.038619	-7.542834	0.0000 ***
INF	0.003060	0.001340	2.283310	0.0299 **

$$EC = LPI - (0.1256*LFBI + 0.3874*LFCF - 0.3185*LOC - 0.2913*LDP + 0.0031*INF)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.26978	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.234494	10%	-1.62	-3.49
		5%	-1.95	-3.83
		2.5%	-2.24	-4.12
		1%	-2.58	-4.44